



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

تأثير السياسات الإسرائيلية على عملية التنمية في فلسطين

عدلي خليل اليازوري

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1430 هـ - 2009 م



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

تأثير السياسات الإسرائيلية على عملية التنمية في فلسطين

عدلي خليل اليازوري

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1429 هـ - 2008 م

تأثير السياسات الإسرائيلية على عملية التنمية في فلسطين

إعداد:

عدلي خليل اليازوري

بكالوريوس إدارة / تخصص اقتصاد - جامعة القدس المفتوحة - غزة - فلسطين

المشرف الرئيس: د. أيمن عبد العزيز شاهين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الإسرائيلية من برنامج
الدراسات الإقليمية، كلية الدراسات العليا / جامعة القدس

العام 1430 هـ - العام 2009 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الدراسات الإسرائيلية - معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

تأثير السياسات الإسرائيلية على عملية التنمية في فلسطين

الطالب : عدلي خليل اليازوري

الرقم الجامعي: 20511648

المشرف : د. أيمن عبد العزيز شاهين

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2009/2/9 من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم

- 1- رئيس لجنة المناقشة: د. عبد الناصر سرورالتوقيع.....
- 2- ممتحناً داخلياً : أ. د. ناجي شرابالتوقيع.....
- 3- ممتحناً خارجياً : د. مخيمر أبو سعدةالتوقيع.....

القدس - فلسطين

1430 هـ - 2009 م

الإهداء

إلى والدي رحمه الله ...

إلى والدتي ...

إلى اللذين احترقوا ...

إلى زوجتي وأبنائي...

وفاءً وعرفاناً ...

عدلي خليل اليازوري

إقرار:

أقر، أنا مقدم الرسالة، بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه، حيثما ورد؛ وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:.....

عدلي خليل اليازوري

التاريخ:.....

شكر و تقدير:

بعد الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى؛ يشرفني أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور أيمن شاهين، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وكان مثالا للصبر والقدرة على التوجيه دون فرض الرأي، والاهتمام الجاد بالبحث وأدبياته، في جميع مراحل إعدادة؛ مما كان له أطيب الأثر في موضوعية البحث، وإعداد الرسالة، وإنجازها على نحو ما انتهت إليه.

كما أتقدم بالشكر والتقدير أيضا للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وما بذلوه من جهد في القراءة والتمحيص من أجل أن نصل إلى الأفضل:

الدكتور عبد الناصر سرور

الأستاذ الدكتور ناجي شراب

الدكتور مخيمر أبو سعده.

و لا يسعني إلا أن أتوجه بشكري وتقديري وعظيم امتناني، لجميع من ساندني في إتمام هذه الرسالة، وكان لي سندا أدبيا وعونا علميا. وأخص بالذكر الأعبة الدكتور فخر أبو عواد، الأستاذ مازن العجلة، الأستاذ عصام يونس، والأستاذ شفيق أبو حشيش، لما قدموه لي من نصائح وتشجيع ومساندة لإنجاز هذا العمل، على أكمل وجه. وخالص شكري لجميع الإخوة الواردة أسمائهم في قائمة المقابلات الشخصية لما قدموه من آراء ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء هذا البحث.

كما أتقدم بعظيم شكري للدكتور/ خضر محجز، على جهوده الكبيرة في مراجعة وتنقيح الدراسة. فله مني كل تقدير.

ومن ناحية أخرى، أود أن أتوجه بالشكر للأساتذة الكرام، في برنامج الدراسات الإسرائيلية - جامعة القدس، على ما بذلوا من جهد وما قدموا لنا من علم.

وختاما خالص امتناني وتقديري الكبير لعائلتي الصغيرة: زوجتي وأبنائي، الذين أحاطوني بالاهتمام والرعاية. والدعم اللامحدود، طوال فترة إعداد هذه الرسالة..

عدلي خليل اليازوري

تعريف المصطلحات

الفقر:

حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لائقاً أو كافياً بواسطة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد . (عبد القادر، ابريل، 2005). كما يعرف الفقر أيضاً بأنه " مستوى غير مقبول من الأوضاع المعيشية، ووضع يتسم بالحرمان من موارد أو قدرات تعتبر ضرورية لحياة بشرية لائقة " (فلسطين ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1998)

خط الفقر:

مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي والمتطلبات الأساسية .

البطالة:

جميع الأشخاص المتعطلون فوق سن معينة ممن لا يعملون بأجر أو لا يعملون لحسابهم الخاص في أي نوع من الأعمال واتخذوا خطوات محددة بحثاً عن العمل بأجر لحسابهم الخاص .

معدل البطالة:

حسب معيار منظمة العمل الدولية (ILO) يشمل جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء أو غير ذلك من الطرق" (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2004).

القوى العاملة:

السكان النشطون اقتصادياً بما في ذلك القوات المسلحة والمتعطلون أي جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة .

العمالة:

جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (القوة البشرية) ويعملون.

نسبة الإعالة:

نسبة السكان تحت سن 15 سنة وفوق سن 64 سنة من إجمالي السكان في سن العمل .

الإنتاج:

هو قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة نتيجة لممارسة نشاط إنتاجي سواء كان رئيسياً أم ثانوياً، ويشمل ذلك الأصول الثابتة المنتجة لحساب المنشأة (فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات، شباط 2001).

الناتج القومي الإجمالي (GNP):

مجملة القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية محددة وهي السنة (وحدة الزمن). ومن جهة أخرى فإن الناتج الإجمالي يمكن أن يعرف أيضاً بأنه يساوي مجموعة المدفوعات النقدية المكتسبة من قبل مالكي عوامل الإنتاج، والتي تمثل أجور العمل وريع الأرض وفائدة رأس المال وربح المنظم. ، ومن ثم فإن الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج.

الناتج القومي الصافي (NNP):

هو صافي قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد القومي خلال السنة، وذلك بعد إستبعاد قيمة استهلاك رأس المال.

الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

هو مجموعة القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين (عبد الوهاب، 1980).

الدخل القومي (NI):

يعرف الدخل القومي بأنه مجموعة الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عوامل الإنتاج مقابل خدمات هذه العوامل التي يبيعونها.

الدخل الشخصي (PI):

ويمثل مجموع الدخول التي يتسلمها الأفراد لقاء خدمات عوامل الإنتاج التي يمتلكونها.

إجمالي القيمة المضافة:

وتساوي الإنتاج مطروح منه الاستهلاك الوسيط.

الأرقام القياسية لسعر المستهلك:

هي عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات على أسعار السلع والخدمات المشتراه من قبل المستهلك بين فترة زمنية وأخرى ، وهذا التغير يعتبر مقياساً تستخدمه الدول لمعرفة الوضع العام لتكاليف المعيشة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004).

الصادرات من السلع والخدمات:

تمثل قيم السلع المباعة من المقيمين بالدولة إلى غير المقيمين ، وقيم الخدمات المؤداة بمعرفة المنتجين المقيمين إلى غير المقيمين على أساس القيمة السائدة للسلع والخدمات في السوق وقت التعامل ، وتشمل هذه القيمة تكلفة السلع والخدمات المصدرة وتكلفة نقلها إلى حدود الدولة المصدرة وكذلك رسوم التصدير (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002) .

الودائع المصرفية:

هي الودائع الجارية والودائع الآجلة والادخارية والودائع الحكومية لدى المصارف التجارية.

الائتمان المحلي:

صافي الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى الحكومة بالإضافة إلى الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص شاملاً المصارف المتخصصة.

الإيرادات الحكومية:

جميع المتحصلات الحكومية بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد ، وتقسم إلى إيرادات ضريبية وغير ضريبية .

ميزان المدفوعات:

بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة ويشتمل على (التقرير الاقتصادي الفلسطيني، 2000).
أ. المعاملات السلعية والخدمات وعوائد الدخل بين اقتصاد معين والعالم الخارجي .

ب.تغيرات الملكية وكذلك التغيرات في الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة والمستحقات على العالم الخارجي والمطلوبات من ذلك الاقتصاد .
ت.التحويلات بدون مقابل والقيود المقابلة لغرض الموازنة المحاسبية .

الميزان التجاري:

يعرف بأنه إجمالي الصادرات السلعية ناقصاً إجمالي الواردات السلعية .

عجز الموازنة (Budget Deficit):

هو الفرق بين نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية معينة وهي السنة.

العقوبات الاقتصادية:

هي أداة من أدوات التأثير الخارجي في العلاقات الدولية تجاه دولة ما. وتوصف بأنها أداة عنيفة لما يمكن أن تتركه من تأثيرات حادة. وتتمثل العقوبات الاقتصادية في صورة زيادة العوائق الجمركية أو الموانع والحواجز التجارية (Trade barriers)، أو قطع المعونات الاقتصادية والفنية التي تقدم إلى دولة خارجية معينة. أو إتباع أي سياسات مالية واقتصادية من شأنها الإضرار بمركز العملة الوطنية لإحدى الدول أو فرض الحظر الاقتصادي (Embargo)، والحصار (Blockade) على دولة ما بصورة جزئية أو شاملة (مقلد 2001).

ريع السيادة (Seigniorage)

هو الريع الذي تحصل عليه أية حكومة من جراء استخدام عملتها أو نقدها في بلد آخر، وتساوي قيمة هذا الريع الفارق بين قيمة العملة وتكلفة طباعتها (النقيب، 1997).

السياسة الاقتصادية:

هي الوسائل والإجراءات التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

التضخم (Inflation) :

ارتفاع تكاليف المعيشة جراء الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات، الذي يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية للنقود.

ملخص الدراسة:

تتناول الدراسة "تأثير السياسات الإسرائيلية على عملية التنمية في فلسطين"، في الفترة من 1994 وحتى العام 2005. حيث تقدم خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، خلال هذه الفترة التي بقي المجتمع الفلسطيني فيها أسير علاقات قسرية، تحكمها سياسات ممنهجة، لحكومات الاحتلال الإسرائيلي، المتعاقبة منذ عام 1967، والتي قادت إلى خلق تشوهات بنيوية في المجتمع الفلسطيني، بشكل عام، وفي الاقتصاد، حيث توسعت الأنشطة الخدمية والهامشية، بشكل خاص، على حساب الأنشطة الإنتاجية التنموية.

فمنذ تسلم السلطة الفلسطينية لمقالييد الأمور في الأراضي الفلسطينية عام 1994، تواصلت السياسات والإجراءات الإسرائيلية، الخانقة للاقتصاد الفلسطيني، والمعاكسة لعملية التنمية، تحت ذرائع "الدواعي الأمنية"، تلك الدواعي التي قوضت الآمال في تحقيق أي "مكاسب اقتصادية للسلام"، ثم تفاقمت إثر اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000.

تستعرض هذه الدراسة أهم التشوهات الهيكلية، في القطاعات الإنتاجية، والعلاقات التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي، وخاصة مع إسرائيل، وأهم التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني، والتطورات التي مرت بها المؤسسات الحكومية، والقطاعات الاجتماعية، والبنية التحتية، والمرافق العامة. كما تستعرض الدراسة الأضرار التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني، نتيجة السياسات والممارسات الإسرائيلية.

تستخدم الدراسة أكثر من منهج، بشكل متكامل؛ وذلك لتشعب مواضيع الدراسة، وامتدادها التاريخي: حيث تطلب كل منها الأسلوب الخاص به، من جمع للمعلومات وتحليلها. وقد استخدمت الدراسة المنهجين: التاريخي التحليلي لتتبع مسار موضوع البحث؛ والوصفي التحليلي، لضمان دراسة المشكلة كما هي في الواقع. أما تحليل المضمون، فقد استخدم في إعادة قراءة الوثائق والنصوص والإحصائيات، وتحليل وتركيب ما ورد فيها، للوصول إلى تفسيرات للواقع. وقد اعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة، إضافة إلى المقابلات الشخصية، مع ذوي العلاقة والاختصاص بموضوع الدراسة بهدف إثراءها.

ترجع أهمية الدراسة الى محاولتها وضع رؤية، للحد من تأثير السياسات الإسرائيلية على العملية التنموية في المجتمع الفلسطيني، من خلال فهم هذه السياسات وانعكاساتها البالغة الخطورة على مستقبل الشعب الفلسطيني.

وأخيراً، تخلص الدراسة الى تأكيد مدى حاجة الفلسطينيين لتعزيز القدرات الذاتية للمجتمع الفلسطيني، دونما ارتهان للعوامل الخارجية؛ سواء تمثلت في مساعدات دولية، أو تبعية لإسرائيل.

Impact of Israeli policies on development in Palestine

Prepared by: Adli Khalil Yazori

Supervisor: D. Ayman Shaheen

Abstract:

This study is dedicated to research the impact of Israeli policies on development in Palestine between 1994 and 2005. The study provides a general background on the economic and social situation in the Occupied Palestinian Territories (OPT) during this period, during which the Palestinian society was hostage to forceful relationships controlled by systematic policies of successive Israeli governments since 1967. These relations have led to structural distortions in the Palestinian society in general, and the Palestinian economy in particular. The economy has seen an over expansion in the services sector as well as other marginal sectors on the expense of the developmental and productive activities.

Since the establishment of the Palestinian Authority in 1994, the Israeli government has continued to impose policies and measures that strangled the Palestinian economy that caused de-development under the pretext of 'security exigencies'. These policies have undermined any hopes that "economic fruits of peace", which have been further undermined since the outbreak of the Alaqsa *intifada*.

The study presents the most important structural distortions in the Palestinian productive sectors and the trade relations with the outside world, especially with Israel. It also addresses the most important changes that occurred in the Palestinian economy, and the developments that the governmental institutions, social sectors, infrastructure, and public facilities have underwent during this period. Moreover, the study presents the damages that the Palestinian society has sustained as a result of the Israeli policies and practices.

Given its multidisciplinary nature and its historical scope, the study employs various methodologies. The different themes of the study require an appropriate method of data gathering and analysis. The analytical historical methodology is used to track the history of the researched area. Also, the analytical descriptive methodology is used to research the problem as it is in reality. Moreover, the content analysis methodology is used in the reading, analyzing and constructing of the contents of documents and statistics. The study also depends on variety of other sources; including interviews with relevant individuals.

The significance of the study is owed to its attempt to identify a vision to minimize the impact of the Israeli policies on development in the OPT by understanding these policies and their serious reflections on the future of the Palestinian people.

The Study concludes that there is a pressing need by Palestinians to strengthen and promote the capabilities of the Palestinian society, without reliance on the external sources; be they international aid or unbalanced dependency on the relationship with Israel.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 خلفية الدراسة:

على مدى عقود طويلة، احتلت القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، حيزاً هاماً في معطيات السياسة الدولية، وذلك لخصوصية منطقة الصراع تاريخياً وحضارياً، وأهميتها الجيوإستراتيجية، مع الأخذ بعين الاعتبار المخزون النفطي الهائل في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما أدى إلى تعرض المنطقة لتدخلات دولية، بوسائل مختلفة سياسية وعسكرية واقتصادية.

وخلال هذه الفترة شهدت الحالة الفلسطينية العديد من الأحداث الدراماتيكية العاصفة، التي أدت إلى جروح عميقة وتشوهات بنيوية، في تركيبة المجتمع الفلسطيني، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي كان لها تأثيراتها على عملية التنمية، بجوانبها المختلفة في فلسطين. فقد أدت نكبة عام 1948، إلى شردمة المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته، وتعرضه لأوضاع سياسية جديدة، في ظل حالة من التشريد واللجوء، بعد إلحاق الضفة الغربية بالنظام الأردني، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية. وفُرض على كل منهما التكيف مع الأوضاع الجديدة. بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع عام 1967، عانى المجتمع الفلسطيني من أوضاع قسرية تحت الاحتلال، الذي أحكم سيطرته على كافة مناحي حياة الفلسطينيين، وعمل على إخضاع الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، بما يضمن استمرار ترابط وتواصل هذه التبعية في كل الظروف، ومن خلال فرض سياسات وأوامر عسكرية، حالت دون نمو وتطور بنية المجتمع الفلسطيني، بما يتعارض مع أهداف ومصالح الاحتلال.

ولم يختلف المشهد كثيراً بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، والاعتراف بهويتها، في أيلول سبتمبر 1993، عندما قامت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع اتفاق أوسلو، في واشنطن. ومع استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بشقيه المادي والمعنوي، وسيطرته على كافة أوجه الحياة في المجتمع الفلسطيني ومقدراته؛ تصاعدت سياسات النهب المنظم، لأهم الموارد الطبيعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، لصالح التوسع الاستيطاني.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول سبتمبر 2000، ضاعف الاحتلال من سياساته العدوانية، وترجمها على الأرض، في شكل ممارسات وإجراءات تدميرية ممنهجة، طالت كل مرافق الحياة الفلسطينية. ومنها البنية التحتية لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

وعلى الجانب الآخر من المشهد، نرى إصراراً وتصميماً من كافة مكونات وشرائح المجتمع الفلسطيني، لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي وسياساته، بالسعي المتواصل لتحقيق التحرر الوطني، وأيضاً التقدم في عملية البناء التنموي تحقيقاً للأهداف الوطنية، رغم المحددات والمعوقات الإسرائيلية، رغم كل الخلل البيوي في الأداء السياسي والمؤسسي للنظام السياسي الفلسطيني.

لقد أبدت المجموعة الدولية المانحة، والأسرة الدولية ككل، التزاماً متواصلاً، يهدف إلى التقدم نحو تسوية دائمة، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من خلال إقامة كيان سياسي فلسطيني، يتمتع بالقدرة والاستمرارية. لذا فقد تنوعت أوجه هذا الالتزام، وأهمها الدعم المالي اللازم للمساعدة في عملية إعادة البناء والتنمية في مناطق السلطة الفلسطينية. وقد لعب التمويل الدولي دوراً هاماً في تحسين شروط الحياة في المجتمع الفلسطيني، وخاصة في أعقاب سياسات الاحتلال، وإجراءاته التدميرية نحو الموارد الاقتصادية المنتجة، وأيضاً في تنفيذ البرامج الإغاثية للحد من آثار الإجراءات الإسرائيلية، بعد اندلاع انتفاضة الأقصى

الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتصرف. وبموجبه يحق لكل إنسان، ولجميع الشعوب، المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية الشاملة، والتمتع بهذه التنمية. لذا فالأمر يتطلب جماعة متحررة غير خاضعة لهيمنة أجنبية. وهذا يضع المسؤولية على جميع أطراف المجتمع الدولي، في ضرورة مساعدتها على تحقيق التنمية، كما يتطلب حقوقاً داخلية، واحترام حقوق الفرد في المشاركة والممارسة الديمقراطية والعيش بكرامة.

2.1 مشكلة الدراسة:

يحصّر الباحث مشكلة بحثه في الإجابة على التساؤل التالي: إلى أي مدى أثرت السياسات والممارسات الإسرائيلية على عملية التنمية في المجتمع الفلسطيني؟.

3.1 مبررات الدراسة:

هناك عدة أسباب عامة يمكن أن تبرر إجراء مثل هذه الدراسة. وهي كما يلي:

1- افتقار المكتبة العربية للأبحاث العلمية والدراسات الأكاديمية، التي تتبّع وتدرس تأثير السياسات الإسرائيلية على العملية التنموية في فلسطين، والأثر التنموي للتمويل الأجنبي المقدم من الدول المانحة للسلطة الفلسطينية. مع ربط ذلك بحق الشعب الفلسطيني في التنمية، كحق أساسي من حقوق الإنسان. لذا فإن الباحث يأمل في أن تشكل دراسته هذه إلى إحدى الإسهامات العلمية في هذا المجال.

2- ندرة الدراسات حول محددات السياسات الإسرائيلية تجاه عملية التنمية في فلسطين.

3- يتوقع الباحث أن تكون هذه الدراسة الأكاديمية هي الأولى من نوعها في تناولها لتطور عملية التنمية في المجتمع الفلسطيني، باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان.

4- أهمية الموضوع للباحث، كونه فلسطينيا يهتم بدراسة كافة الجوانب المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وكذلك للأهمية الأكاديمية والمهنية التي تشكلها الدراسة للباحث، كونها دراسته الأكاديمية الأولى، في مجال الاقتصاد، مستفيدا من عمله في مجال حقوق الإنسان.

4.1 أهداف الدراسة:

بعد الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة "مشكلة الدراسة"، وأيضاً الإجابة على كافة التساؤلات الفرعية الأخرى؛ فإن الباحث يسعى لتحقيق جملة الأهداف الآتية، في سياق الإجابة على هذا التساؤل:

1- تحديد وعرض ودراسة وتحليل القضايا والمواضيع التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

2- تناول السياق التاريخي والسياسي لعملية التنمية.

3- إبراز السياسات التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية تجاه المجتمع الفلسطيني.

5- دراسة التطورات التي حدثت في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، خلال فترة الدراسة.

- 6- البحث في جدوى الاتفاقيات ذات العلاقة بعملية التنمية في فلسطين.
- 7- دراسة الآثار الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية على المجتمع الفلسطيني بشكل عام، والعملية التنموية بشكل خاص.
- 8- التعرف على الخلل والتشوهات في البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني، وعمق ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي.

5.1 تساؤلات الدراسة:

- ما هي السياسات والمعيقات والمحددات الإسرائيلية لعملية التنمية في فلسطين؟
- إلى أي مدى أثرت السياسات الإسرائيلية على تطور القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين؟
- ما هي العوامل المؤثرة والبيئة المحددة لعملية التنمية في فلسطين؟
- ما هو دور والتزامات ومعيقات المجتمع الدولي، لإعمال حق الفلسطينيين في التنمية؟
- ما هو تأثير ومساهمة الدول المانحة في عملية التنمية في فلسطين؟
- ما هو دور ومساهمة المجتمع المدني الفلسطيني في عملية التنمية؟

6.1 فرضيات الدراسة:

- ينطلق البحث من فرضية أساسية، يقوم عليها هيكل البحث، مفادها:
- "أن السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالمناطق الفلسطينية، تشكل معيقاً رئيسياً لعملية التنمية في فلسطين".
 - تهدف السياسات الإسرائيلية إلى إبقاء سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، إلى درجة بات معها تطور المجتمع الفلسطيني أسيراً لها.
 - أدت السياسات الإسرائيلية إلى خلق تشوهات بنيوية في الاقتصاد الفلسطيني. وتركت أثراً عميقة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين.
 - إن الاقتصاد الفلسطيني، بوضعه الحالي وعلاقاته الاقتصادية المفروضة، لا يستطيع المساهمة في تحقيق وتقديم عملية التنمية الشاملة في فلسطين.

- لا يمكن للفلسطينيين ممارسة حقهم في التنمية الشاملة، والتمتع بها، إلا في ظل ممارسة حق تقرير المصير و السيادة والسيطرة على مواردهم: أي في ظل دولة فلسطينية مستقلة.

7.1 حدود الدراسة:

تتقيد الدراسة الحالية بقيود الزمان (1994م - 2005م). كما يتقيد البحث بدراسة تأثير السياسات الإسرائيلية على عملية التنمية في فلسطين.

8.1 محددات الدراسة ومعوقاتها:

تتنحصر معوقات هذه الدراسة، في افتقار الأدبيات العربية للمراجع ذات العلاقة والاهتمام. كما أن ظروف الحصار التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة - حيث يقيم الباحث - تحد من حركة الباحث، وتقيد قدراته في الوصول الحر إلى العديد المصادر الضرورية لموضوع الدراسة.

كما أن ظروف قطاع غزة، بعد أحداث 14 حزيران 2007، ونتائج الكارثية، وتعطل عمل كثير من الوزارات والمؤسسات الرسمية، وغياب الكادر المختص؛ حدت من فرص الباحث في الحصول على كثير من البيانات المطلوبة.

واجه الباحث عدة صعوبات، أهمها تعارض البيانات وتناقضها ونقصها، في العديد من المجالات. كما واجه الباحث مشكلة شحة البيانات اللازمة للدراسة والتحليل، خاصة ما يتعلق منها بالفترة 2005، الأمر الذي اضطر الباحث للاكتفاء ببيانات سابقة، في كثير من الأحيان.

9.1 منهج البحث:

استخدم الباحث، للإجابة على سؤال البحث، أكثر من منهج، بشكل متكامل. وذلك نظرا لتشعب مواضيع الدراسة وامتدادها التاريخي: حيث تطلب كل موضوع من مواضيع البحث الأسلوب الخاص به؛ من جمع للمعلومات وتحليلها. هذا، وقد استخدم الباحث المناهج التالية:

1- المنهج التاريخي التحليلي: وقد استخدم الباحث هذا المنهج، بغية تحقيق العمق المطلوب لتتبع المسار التاريخي لموضوع البحث، من خلال ما كتبه وذكره المختصون والمؤرخون. وقد أخضع الباحث ما حصل عليه، من بيانات ومعلومات تاريخية، للفحص والتحليل النقدي، بهدف التعرف على أصلاتها وصدقها، في وصف ما مضي من وقائع وأحداث. كما عمل الباحث على تحليل وتركيب الأحداث والربط الموضوعي بينها، من أجل تفسيرها، والتوصل إلى نتائج، أو تعميمات، بخصوصها، بهدف فهم الحاضر، ثم الخروج بتوصيات للمستقبل.

2- المنهج الوصفي التحليلي: وقد هدف الباحث، باستخدامه لهذا المنهج، إلى تحقيق الشمول، وذلك من خلال دراسة المشكلة كما هي في الواقع، والاهتمام بوصفها وصفاً دقيقاً وموضوعياً، دون تدخل الباحث فيها، وذلك بالإطلاع عليها عن كثب، وملاحظة ما له علاقة، وما يصدر حولها، والتحدث إلى ذوي الاختصاص والمهتمين، بهدف الحصول على معلومات، وتأمين وصف غني للمشكلة، وتحليلها، للإجابة على أسئلة البحث.

3- كما اعتمد الباحث منهج تحليل المضمون، خصوصاً في إعادة قراءة الوثائق والنصوص والإحصائيات، وتحليل وتركيب ما ورد فيها، من أجل الوصول إلى تفسيرات للواقع، مستندة إلى الأصول النظرية، بغية التوصل إلى نتائج ودلالات.

وقد اعتمد الباحث، في دراسته، على مصادر متنوعة، لإغنائها وتوثيقها. وتأتي في مقدمة هذه المصادر الوثائق المنشورة، والدراسات والأبحاث السابقة، والتقارير والملخصات، والمواد الصحفية المختلفة. لذا، فإن اهتمام الباحث توجه، بالدرجة الأولى، إلى ضرورة توفير الوثائق المنشورة، والمواد الخاصة بموضوع الدراسة، سواء ما كان منها باللغات الأجنبية، أو تلك المترجمة عنها. كما اعتمد الباحث أيضاً على عديد من المقابلات الشخصية، التي أجراها مع ذوي العلاقة والاختصاص.

10.1 استعراض عام لفصول الدراسة

يتناول هذه البحث تأثير السياسات الإسرائيلية على عملية التنمية في فلسطين، في الفترة من 1993 وحتى العام 2006. وذلك من خلال سبعة فصول. حيث يستعرض الفصل الأول الإطار العام للدراسة، والذي اشتمل على خلفية ومشكلة ومبررات وأهداف وتساؤلات وفرضيات

وحدود ومنهج الدراسة. أما الفصل الثاني الإطار النظري ومراجعة الأدبيات فيتناول نظريات ومفاهيم التنمية ومجالاتها. إضافة إلى الحق في التنمية والالتزامات والعقبات الدولية. كما يتناول بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة. أما الفصل الثالث الإطار السياسي والتاريخي، فيتناول الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي كانت سائدة في الفترة السابقة على مرحلة الدراسة وبحث كافة جوانب علاقتها وتأثيرها ودورها في عملية التنمية في فلسطين.

ومن ثم يبدأ البحث في الفصل الرابع، بمحاولة لدراسة البيئة العامة للتنمية في فلسطين وتأثيراتها. خاصة اتفاقيات أوسلو واتفاق باريس الاقتصادي، كما يتناول أداء السلطة الوطنية الفلسطينية، والسياسات الإسرائيلية، والدول المانحة والمساعدات الدولية. إضافة إلى دور وتأثير منظمات المجتمع المدني.

أما الفصل الخامس المؤشرات التنموية في فلسطين. فيتناول المؤشرات الديموغرافية، والمؤشرات الاقتصادية، والمؤشرات الصحية والتعليمية. إضافة إلى تناوله موضوع الفقر في الأراضي الفلسطينية.

ويتناول الفصل السادس السياسات والإجراءات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وتأثيرها على تطور القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. كما يتناول تأثير السياسات الإسرائيلية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين. خاصة سياسة الحصار والإغلاق، وسياسة الاستيطان ومصادرة وتدمير الأراضي والممتلكات. إضافة إلى الآثار الناجمة عن إقامة جدار الفصل.

أما الفصل السابع وهو الختامي فيجمل النتائج التي توصلت إليها الدراسة وبناءً عليها تم استنباط وإرفاق التوصيات المناسبة.

الفصل الثاني

الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

1.2 مقدمة:

يتناول هذا الفصل الأدبيات التي شكلت إطاراً مرجعياً للبحث. ليلقي الضوء عليها، ويستعرض أهم ما جاء فيها. ويتكون الفصل من قسمين: القسم الأول منها يتناول الإطار النظري، ويبحث في المفاهيم المختلفة للتنمية، وأبعادها، ومجالاتها المختلفة، وكذلك علاقات التنمية المختلفة، والحقوق المرتبطة بها، لينتقل إلى الحق في التنمية، وتوضيح العلاقة بين التنمية والحرية، والحق في تقرير المصير، والعلاقة المتبادلة بين الديمقراطية والتنمية. كما تم تخصيص فقرة خاصة بإعلان الحق في التنمية، الصادر عن الأمم المتحدة عام 1986.

ويتضمن القسم الثاني استعراضاً للدراسات والأبحاث السابقة، سواء تلك التي لها علاقة بموضوع الدراسة بشكل مباشر ورئيسي؛ أو تلك الدراسات التي تتناول بعض الجوانب الهامة من موضوع الدراسة. مع ملاحظة قلة ومحدودية الدراسات السابقة، المرتبطة بالموضوع بشكل مباشر، نظراً لحدثة موضوع الدراسة نسبياً.

2.2 التنمية والحق في التنمية: إطار نظري:

حتى عهد قريب كان المقصود بالتنمية هو النمو الاقتصادي، وبخاصة في العالم العربي ودول العالم الثالث. وخلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، برز مفهوم التنمية

باعترابه حقا من حقوق الإنسان: حيث يعتبر الأفراد والشعوب هم المعنيون بممارسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وبعد صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، بدأ التركيز يتجه إلى التنمية البشرية، وفيما بعد إلى التنمية المستدامة: أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي، وصولاً إلى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل. وذلك يعني الترابط بين كل مستويات النشاط الإنساني، السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، بالاعتماد على نهج متكامل من التخطيط الطويل الأمد، في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها، مع مراعاة مبدأ المشاركة والعدالة والشفافية والمساءلة.

هذا يؤكد العلاقة بين الحكم الصالح والتنمية الإنسانية المستدامة، لأن الحكم الصالح هو الضامن الأساسي لتحويل التنمية الاقتصادية إلى التنمية الشاملة والتنمية الإنسانية المستدامة. ويتطلب أيضا توفير بيئة صالحة تشريعية وقانونية وسياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية، وإفصاح المجال للمشاركة المجتمعية، وإطلاق الحريات الخاصة والعامة – وبشكل خاص الحريات الأساسية – وإعطاء دور كاف للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وتمكينها من المساهمة الفاعلة. ولا يكون أي من ذلك كله، دون مراعاة المتطلبات الأساسية للشعوب والأفراد؛ بتوفير المناخ الملائم لتحقيق التنمية، والممارسة الفعلية لحقوق الإنسان، التي تركز إلى حق الشعوب في الحرية وتقرير مصيرها والتحكم في مواردها.

1.2.2 مفهوم التنمية:

يظل تعريف التنمية مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية. ويعرفها علماء الاقتصاد بأنها: الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي،. أما علماء الاجتماع فيعرفونها على أنها: تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات و المواقف بشكل أساسي. ويعني ذلك إنه لا يوجد تعريف موحد للتنمية؛ فهي ترتبط بالتصنيع في كثير من الدول، بينما هي في دول أخرى ترمز إلى تحقيق الاستقلال. ويذهب البعض إلى وصفها بأنها عملية تمدين، تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية. بينما يميل الاقتصاديون إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي (هاريسون، 1984).

وقد عرف إعلان الحق في التنمية، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في الرابع من ديسمبر عام 1986 – عملية التنمية بأنها: "عملية متكاملة، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية

وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم، والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم النشطة والحررة والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها، والتي عن طريقها يمكن الحفاظ على حقوق الإنسان والحريات الأساسية". (الأمم المتحدة، إعلان الحق في التنمية، 1993).

كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عرف التنمية، على أنها: "تهدف إلى القضاء على الفقر وتدعيم كرامة وكبرياء الإنسان، وإعمال حقوقه، وتوفير فرص متساوية أمام كل الأفراد، عن طريق الحكم الجيد، والذي عن طريقه يمكن تحقيق كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية" (UNDP, 1998 a).

وقد مر مفهوم التنمية بأربع مراحل: المرحلة الأولى جرى معادلتها بالنمو الاقتصادي. وفي المرحلة الثانية كان التركيز على التنمية البشرية. والمرحلة الثالثة تمحورت حول التنمية البشرية المستدامة. أما في المرحلة الرابعة، فجري التركيز على التنمية الإنسانية، بمعناها الشامل. واقترن هذا التطور بربط مفهوم التنمية بمفهوم الحكم الصالح، في أدبيات كل من الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. ويعود السبب في ذلك، إلى أن بعض البلدان، التي حققت نمواً اقتصادياً، لم تستطع أن تحقق تحسناً في مستوى معيشة غالبية السكان. وهكذا؛ فإن تحسن الدخل القومي، لا يعني تلقائياً تحسين نوعية حياة السكان (UNDP, 1998).

وهذا يعني أن مفهوم يستوعب أبعادا اجتماعية وسياسية وتكنولوجية وبيئية، إلى جانب البعد الاقتصادي. كما أن مفهوم التنمية يشير إلى عمليات التغيير الإيجابي في المجتمع، ويستند إلى خطط وبرامج علمية، معدة ومدروسة، كقاعدة أساسية لتحقيق الأهداف المرجوة في عملية التحرر الإنساني، التي تشمل تحرير الفرد والمجتمع من الفقر والقهر والاستغلال وتقييد الحريات، والتقاسم العادل للخيرات والثروات، وضمان المشاركة الحرة الفعالة، والإقرار بمحورية الإنسان في عملية التنمية؛ وتشمل تحرير المجتمع من التبعية والاعتماد على الخارج.

2.2.2 نظريات التنمية

مع التطورات التي مرت بها إشكالية التنمية، ظهر العديد من النظريات التي حاولت معالجة قضايا التنمية والتخلف والتبعية من نواحي مختلفة، وذلك بالبحث في أهم الأسباب التي أدت إلى

تخلف العديد من الدول، والطرق والمناهج التي يجب إتباعها لتحقيق التنمية. وقد وجهت لهذه النظريات الانتقادات، على أنها لا تعتبر كنماذج صالحة لكل زمان ومكان، بل أنها تعبر عن الوضع والمجتمع الذي ظهرت فيه، مع أنها ساهمت في إغناء الإطار النظري للتنمية، وفسحت المجال أمام المختصين لوضع مفاهيم ومناهج جديدة على المستوى التقني أو على مستوى العلاقات الدولية. (وديع، 2002):

نظرية روستو: تقوم نظرية رستو على عدة مراحل. فمن خلال الإنتاج الكفاء، والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير، يجري تمويل الواردات بما فيها الواردات الرأسمالية.

1- مرحلة الانطلاق : عندها يصبح النمو حالة عادية، وتتغلب فيها قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية ، وهناك شروط لازمة لهذه المرحلة هي:

- ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو 5% إلى ما لا يقل عن 10% من الدخل القومي .
- تطوير بعض القطاعات الصناعية الرائدة، بمعدل نمو مرتفع وهو أساس عملية التنمية.
- وجود الإطار الثقافي، بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة . وذلك قبل تطور قطاع قائد.

2- مرحلة الأتجاه نحو النضج: وهي الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة. وترتبط بحدوث تغيرات ثلاث أساسية. ارتفاع مهارات قوة العمل. وتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء. ورغبة المجتمع في مزيد من التغيرات.

3- مرحلة الاستهلاك الكبير: تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو المدن واستخدام والسلع المعمرة على نطاق واسع، وتحول المجتمع من جانب العرض إلى الطلب (شافعي، 1970).

نظرية النمو المتوازن: النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية. كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة. وقدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية، طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة.

نظرية النمو غير المتوازن: تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاهها مغايراً لفكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة، بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفقاً لهذه النظرية فإن إقامة مشروعات جديدة

يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها، وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية (شافعي، 1970).

3.2.2 نظريات التخلف والتبعية

يعتبر مصطلح التخلف من المصطلحات الجديدة التي أصبحت لصيقة بمفهوم التنمية. والتخلف يطلق على الحالة التي تعيشها بعض البلدان من تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وضعف الهياكل السياسية، وغالبا ما يكون معيار الحكم بالتخلف هو المقارنة مع الدول المتقدمة (بدر الدين، 1992).

هناك العديد من التسميات التي تحاول أن تصف درجة التخلف في هذه البلدان، كالدول المتخلفة والدول النامية ودول العالم الثالث، ودول الجنوب...، وجميع تلك الوسائل تنطلق من وجهة نظر واحدة، لا تأخذ بعين الاعتبار تداخل مجموعة من الظروف في تخلف تلك الدول. إن الحالة التي تعيشها العديد من الدول من التخلف والضعف والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليست عفوية، بل هي نتيجة لمجموعة من التطورات المرتبطة بالأحداث والتفاعلات والتراكمات عبر التاريخ، لهذا نجد أن معظم الباحثين في موضوع التنمية والتخلف غالبا ما يعودون إلى أصوله التاريخية ومعرفة أوضاع هذه الدول قبل وقوعها في حالة التخلف.

وهناك اتجاهات عنصرية تفتقد للواقعية والمصادقية العلمية. تربط تخلف البلدان في العالم الثالث بأسباب عرقية ودينية، وفي ظل هذه الاتجاهات المختلفة ظهرت نظرية جديدة يجمع عليها أغلب المنظرين في ميدان التنمية، وهي أن التخلف جاء نتيجة لإفرازات نمط الإنتاج الرأسمالي. ذلك أن ظهور الرأسمالية في الدول الغربية وما نتج عنها من تطورات اقتصادية وفكرية وتراكمات لرؤوس الأموال وتزايد التدافع نحو تحقيق الأرباح، وكان ضحيتها الدول التي كانت تمتلك المواد الأولية، من خلال استنزاف ثرواتها عن طريق استثمارها المباشر أو استغلال ثرواتها، واستغلال طاقتها البشرية لمصالحها الرأسمالية الخاصة. وكانت الدول الرأسمالية تسعى إلى تدمير أي محاولة للتنمية في تلك البلدان المستنزفة، وذلك بفرض منتجاتها المصنعة، على حساب المنتجات المحلية. فحتى البنية التحتية التي كانت تقيمها كانت موجهة لخدمة مصالحها الاستعمارية وليست لخدمة تنمية القطاعات الاقتصادية المحلية. وبالتالي فالموارد التي كان بإمكان الدول المتخلفة استغلالها والاستفادة منها في العملية التنموية، استولت عليها الدول

الاستعمارية وسخرتها لصالحها، وتركت الدول المتخلفة في حالة من التخلف والتبعية. كما أن التقدم الذي وصلت إليه الدول الغربية لم يعتمد فقط على استغلال ثروات الدول الضعيفة، بل ناتج أيضا عن عوامل داخلية بوجود كفاءات بشرية محبة للعمل والابتكار (بدر الدين، 1992).

نظريات التبعية الدولية

ترى نظريات التبعية أن الدول المتخلفة محاصرة بمجموعة من العراقيل المؤسسية والاقتصادية - سواءً المحلية أو الدولية- ومن نماذجها الأساسية: نموذج التبعية الاستعمارية الجديد، ونموذج المثال الكاذب وغيرها. وتبرز هذه النماذج أهم المشاكل التي تصادف الدول المتخلفة، أكثر من إبرازها لعوامل النمو والتنمية (زايد، 2008):

نموذج التبعية الاستعمارية: يرجع هذا النموذج وجود العالم المتخلف، واستمرار تخلفه، إلى التطور غير العادل في النظام الدولي. الذي يخدم مصالح الدول الرأسمالية القوية، والتي تشكل مركز هذا النظام، ولا يخدم الدول الفقيرة التي تشكل محيط النظام. كما أن النظام الدولي دائماً يجعل قرارات السلطة في أيدي الدول الغنية، مما يبقي على تبعية دول المحيط إلى دول المركز. من مصلحة الدول المتقدمة بقاء الدول الفقيرة في تخلفها، لهذا شكلت نظام دولي يخدم مصالحها. كما أن التبعية تعرقل أي محاولة للتنمية والتقدم، بل تجعلها عملية مستحيلة. وحسب هذا النموذج فإن مصالح بعض الأطراف والأفراد المحليين تتطابق مع مصالح الدول الغنية. مما يدفعهم للحفاظ على العلاقات غير العادلة وتوسيعها بهدف زيادة الاستفادة. وفي غالب الأحيان يكون هؤلاء من ذوي النفوذ السياسي داخل بلدانهم، وتشمل: الحكام العسكريين، وكبار الملاك والتجار، وكبار الموظفين الحكوميين. فأنشطة هذه النخبة هي التي من شأنها أن تعرقل جهود التنمية من خلال إحتكار السوق. وإهمال النشاط الإنتاجي، وتشجيع الواردات.

نموذج المثال الكاذب: يعتبر هذا النموذج أقل تطرفاً من النموذج السابق. حيث يرجع استمرار الدول المتخلفة في تخلفها إلى النصائح المغلوطة المقدمة من طرف المنظمات والهيئات الدولية الرأسمالية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي،...)، وهذه النصائح لا تتوافق مع واقع الدول المتخلفة، مما يؤدي إلى حدوث فجوة بين النتائج المحققة والأهداف المرجوة من السياسات والبرامج المقدمة.

العوامل الداخلية للتخلف: توجد أسباب داخلية للتخلف، التي أدت إلى التخلف الذي تعانيه دول العالم الثالث، من عوامل أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية وتنظيمية ساهمت هي الأخرى في عرقلة مسيرة التنمية، رغم أن هذه العوامل لها صلة بالإرث الاستعماري بشكل مباشرة أو غير مباشر. إلا أن ذلك يتطلب بذل جهود فكرية وعملية لتوضيح الطرق والوسائل التي يمكن نهجها واستعمالها من أجل مواجهة مواطن الخلل، بهدف تحقيق التنمية المنشودة على كافة الأصعدة. ويمكن إجمال هذه العوامل في التالي (محي الدين، 1977):

- تدهور الأوضاع السكنية والسكانية، والتزايد الكبير للسكان وارتفاع الوفيات ومعدل الخصوبة.
- ضعف معدل الدخل القومي أو استقراره على الأقل.
- تدهور الوضع الصحي وانخفاض جميع المعدلات والمؤشرات المرتبطة به.
- ضعف قطاع التعليم وارتفاع معدلات الأمية، ونقص في البنيات التحتية الخاصة بالتعليم.
- غياب الأمن الغذائي ونقص كبير في المواد الغذائية والاستهلاكية الأساسية، الأمر الذي يساهم في استفحال المجاعة والأوبئة، وضعف القدرة على العمل والإبداع.
- غياب الوعي السياسي إضافة إلى الفساد السياسي والمؤسسي وغياب الجهود الجادة والعملية من أجل التنمية كان له دور كبيرا في ما آلت إليه دول العالم الثالث من التخلف والتبعية.
- ضعف التنظيم المؤسسي وقلة المؤسسات المكلفة بالتنمية وعدم فاعليتها في، وغياب لتخطيط المحكم في كافة المجالات التي لها تأثير على مسلسل التنمية.
- ضعف وتشوه البنى الاقتصادية السائدة، والتي تعرقل أي تقدم وأي تطور. ذلك أن معظم دول العالم الثالث يتميز اقتصادها غالبا بالازدواجية بين البنى التقليدية، والبنى العصرية، خاصة في القطاع الزراعي الذي يعد الركيزة الأساسية في اقتصادها. وأيضاً القطاع الصناعي لازال يعاني من ضعف البنى التحتية الأساسية ويبقى مفعولها في عملية التنمية ضعيفا جدا.

وحتى يمكن أن نقف أكثر عند مبادئ هذه النظريات، سنركز على التمييز ما بين نموذجين للتنمية، وهو ما شكل لب الاختلاف فيما بينهما، ويتعلق الأمر بالتنمية كحالة والتنمية كعملية.

التنمية كحالة:

يرى العديد من المهتمين بقضايا التنمية والتخلف، أن على الدول المتخلفة والضعيفة إن أرادت أن تعيش حالة التنمية أن تتبع خطى الدول المتقدمة وتعاني هذه النظرية وغيرها من النظريات التي تتناول العالم المتقدم والعالم الثالث من نقطة ضعف، هي تجاهلها للخصوصيات والاختلافات التي تميز كل بلد ومجتمع على حدة، سواء على المستوى الطبيعي أو الاقتصادي أو

الثقافي، والتي لها أثر على الهياكل الاقتصادية لكل مجتمع. مما يؤدي إلى الوقوع في خطأ الإسقاطات والحلول الجاهزة للمشاكل.

لذا فبعض دول العالم الثالث التي سقطت في فخ أفكار التغيير والتنمية على نموذج دول العالم المتقدم، وجدت فشلاً ذريعاً في الوصول إلى أهدافها. لأنها وجدت نفسها تعيش مشاكل هيكلية هامة، كالمشاكل الاجتماعية وارتفاع نسبة الأمية والوفيات ومشاكل الصحة والتعليم وغيرها، إضافة إلى مشاكل التبعية والجهوية، الأمر الذي أثر على كافة سياساتها واستراتيجياتها التنموية التي ركزت على الجانب الاقتصادي. كما أن هناك دولاً أخرى استطاعت أن تبني لنفسها طرقاً للتنمية اعتماداً على رؤيتها ومبادراتها الخاصة، من خلال مجموعة من الإصلاحات، خاصة دول جنوب شرق آسيا، والتي استطاعت في نماذجها التنموية أن تؤثر على أمم أخرى.

التنمية كعملية:

إن الوضع الذي وصلت إليه الدول المتقدمة من التطور التقني والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، جاء من خلال قطع مراحل مختلفة وسنوات من تراكم التجارب والأفكار التنموية، لذلك فقد طرحت أمام الدول المتخلفة، ضرورة اختيار السبل الكفيلة بتحقيق تنمية شاملة، فكان أمامها كما سبقت الإشارة إلى ذلك، الاختيار ما بين تتبع النموذج الغربي في عملية التنمية أو إيجاد طرق خاصة بها تأخذ بعين الاعتبار ثرواتها المحلية وإمكانياتها البشرية، وخصائصها الثقافية والتاريخية.

4.2.2 مجالات التنمية:

1.4.2.2 التنمية الاقتصادية

قبل ظهور مفهوم التنمية الاقتصادية، كان الحديث يجري عن مفهوم النمو الاقتصادي. فعلى الرغم من التطور الذي أحرزته الدول المتقدمة، منذ الثورة الصناعية وانعكاساتها على هذه الدول، إلا أن هذه الثورة الصناعية نفسها تبلورت، بفعل جهود فردية تلقائية، دون تخطيط مسبق. ولذا فقد عُرف هذا التطور بالنمو الاقتصادي، وليس بالتنمية الاقتصادية، التي تعتمد في جوهرها على توافر ثلاثة عناصر أساسية هي:

- إحداث تغيير يؤدي إلى زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، عبر فترة ممتدة من الزمن.

- التغلب على عوامل المقاومة الداخلية للتطور في الاقتصاد المتخلف.
- إستراتيجية ملائمة لتحقيق التغيير البنائي المنشود.

ويعود تبلور مفهوم التنمية الاقتصادية بشكل واضح ودقيق إلى خمسينيات القرن العشرين، بعد أن حصلت معظم الدول المستعمرة على استقلالها، ودخلت في مرحلة البناء الوطني الشاملة، وسعت إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية. غير أن استراتيجيات التنمية التي اتبعتها معظم هذه الدول، لم تول الاهتمام اللازم للجوانب المتصلة بالعنصر البشري، اعتقاداً أن مجرد التراكم الرأسمالي سيؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، الذي يشكل تلقائياً سيؤدى إلى المساواة، وتحسين مستوى معيشة كافة الفئات الاجتماعية، وخصوصاً الفقيرة منها. حيث كان مفهوم التنمية بسيطاً جداً، إذ يأخذ بمحورية البعد الاقتصادي للتنمية، وتحديد الأحمادى الجانب للأبعاد الاجتماعية والسياسية والمؤسسية والثقافية. وهذا يعنى التسليم بان الادخار والإعانات الخارجية تؤدي إلى استثمار، ثم نمو اقتصادي، فالتنمية الشاملة، لذلك كان التركيز على التراكم الرأسمالي (المحجوب، 1999).

وكانت النتيجة أنه بعد تطبيق هذه الاستراتيجيات، واجهت الدول النامية - بما فيها تلك التي حققت معدلات نمو مرتفعة - مشكلات زيادة نسبة الفقراء، بسبب سوء توزيع الدخل. مما أدى إلى تدهور مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان. وهكذا ظهرت الحاجة إلى استراتيجيات بديلة للتنمية. وهو ما تبنته بعض الهيئات الدولية، من خلال إعادة الاعتبار للعنصر البشري.

2.4.2.2 التنمية البشرية:

التنمية البشرية تم تعريفها، من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بأنها: "عملية واعية لتوسيع خيارات الناس، وتعزيز قدراتهم، من أجل استخدام امثل لهذه الخيارات". وقد تم تحديد ثلاثة خيارات أساسية هي: أن يعيش الإنسان حياة مديدة وصحية ومنتجة، وان يكتسب المعرفة، وان يحصل على الموارد اللازمة لحياة مريحة ومطمئنة. (سعيد، 1998). وقد جعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المفهوم عنواناً لتقريره السنوي، الذي أصدره للمرة الأولى عام 1990، وركز فيه على مؤشرات تحقق التنمية البشرية، أو عدم تحققها. وهي: (UNDP, 1990).

- 1- مؤشر العمر المتوقع عند الولادة. (الحياة الطويلة الخالية من الأمراض).
 - 2- الحصول على المعرفة (نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة. والالتحاق بمستويات التعليم المختلفة).
 - 3- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (للدلالة على مستوى المعيشة).
- وتضمن تقرير التنمية البشرية، لسنة 1992، الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى المؤشرات السابقة، مقياس الحرية السياسية؛ استناداً إلى أن الحرية السياسية من أهم عناصر التنمية البشرية (المحجوب، 1999).

3.4.2.2 التنمية المستدامة:

من اصطلاحات التنمية الشائعة حالياً اصطلاح التنمية المستدامة. ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً مستقبلياً متكاملًا، يجعل من تنمية العنصر البشري أول أهدافه. ويعمل على الحفاظ على رأس المال البشري، والقيم الاجتماعية، والاستقرار النفسي، سواء للفرد أو للمجتمع. ويحرص على تأكيد الحق في الحرية والديمقراطية والمساواة والعدل.

وقد انبثق مفهوم التنمية المستدامة عن لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. ويعتبر صدور التقرير النهائي للجنة، بمثابة الولادة الحقيقية لهذا المفهوم: حيث ورد فيه، أن التنمية المستدامة تعد قضية أخلاقية وإنسانية، بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية. وقد عرفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأنها: "تلك التنمية التي تقابل الاحتياجات الأساسية للجيل الحالي، ودون أن يكون ذلك على حساب التضحية بقدرات الأجيال المستقبلية في مقابلة احتياجاتهم". (Skogly, 1993).

ومن بين الأهداف، متوسطة المدى، التي تسعى لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية إلى تحقيقها، جعل التنمية المستدامة توازن بين حاجيات الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية، وقدرة موارد الأرض والأنظمة البيئية على تلبية الحاجيات الحاضرة والمستقبلية. وقد تم إرساء مسار التنمية المستدامة من طرف المجموعة الدولية، خلال القمة الأولى للأرض، التي انعقدت في "ريو دي جانيرو"، في حزيران يونيو سنة 1992: تلك القمة التي جاءت لتلقى الضوء مرة ثانية على علاقة البيئة بالتنمية، وضمان استقرارها واستمرارها. ذلك أن مفهوم التنمية المستدامة يقوم على ضمان رخاء اقتصادي واجتماعي وبيئي للأجيال الحاضرة والقادمة. ومن نتائج هذا

المؤتمر، أن قادة العالم حددوا، وتبنوا، جدول أعمال واضحاً للتنمية المستدامة، من خلال إعلان ريو للبيئة والتنمية". (الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر البيئة والتنمية، 1992).

ويبقى التساؤل: هل يمكن تحقيق التنمية المستدامة، في ظل الاتجاهات الحالية للزيادة المطردة في عدد سكان العالم، وما يترتب عليها من زيادة الطلب على الغذاء والطاقة، وسائر متطلبات الحياة البشرية؟ الأمر الذي يرسخ القناعات بضرورة الحد من الزيادة السكانية، على المستوى العالمي.

4.4.2.2 التنمية الإنسانية:

وضع هذا المفهوم للتنمية الإنسان في قلب عملية التنمية، كفاعل رئيسي ومستفيد أساسي منها. وقد كرس إعلان الحق في التنمية هذا المفهوم، قبل أن يظهر بشكل ثابت في فكر وأدبيات التنمية. وجاء مفهوم التنمية الإنسانية من خلال الجهود المستمرة لتطوير مفهوم التنمية البشرية، حيث استحدث مفهوم التنمية الإنسانية كبديل له.

وكان هذا المفهوم الجديد عنواناً لأول تقرير عن التنمية الإنسانية، في نطاق الوطن العربي. وتبنى إصداره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عام 2002. وجاء إحلال "الإنساني"، محل "البشرى"، في عنوان التقرير، على أساس أن التنمية تتجاوز، في جوهرها، الأبعاد المادية، إلى الأبعاد المعنوية، التي تشمل البعد الخاص بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، أو ما اصطلح على تسميته في التقرير بالحكم الجيد. ويذهب التقرير إلى إضافة: الحرية، والحق في اكتساب المعرفة، والشفافية، وتمكين المرأة؛ باعتبارها مؤشرات نوعية لا تتحقق إلا بوجود نظام إدارة حاشد، يضع السياسات ويسعى لتطبيقها. (الفرجاني، وآخرون، 2003).

ومن هنا فقد عرّف التقرير التنمية الإنسانية بأنها: "عملية توسيع الخيارات الاجتماعية والسياسية والثقافية. وأنها تنمية الناس، من أجل الناس، ومن قبل الناس". ويستطرد التقرير، موضحاً أن تنمية الناس تشمل بناء القدرات الإنسانية، عن طريق تنمية الموارد البشرية. أما التنمية من أجل الناس، فتعني أن عائد النمو يجب أن ينعكس على حياة الناس. في حين أن التنمية من قبل الناس، تفيد تمكينهم من المشاركة بفاعلية، في التأثير على التطورات التي تشكل جوهر حياتهم. (الفرجاني، وآخرون، 2003).

5.4.2.2 التنمية المستقلة:

التنمية المستقلة هي الامتداد الطبيعي للاستقلال السياسي، بهدف تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي. وهي نضال للتخلص من التبعية والاستغلال الخارجي. وهذه التنمية تقوم دعائمها في مواجهة دائمة مع قوى السيطرة والاستغلال الخارجي. كما أن التنمية المستقلة هي الاعتماد على القدرات الذاتية للمجتمع. والدافع الأساسي لاستمرار العمل من أجل تنمية مستقلة، هو شعور الناس بأنهم المستفيدون من التنمية. ويعني ذلك توجيه جهود التنمية نحو الداخل. مما سيدفع حتماً بالاقتصاد الوطني نحو التكامل الداخلي، ويصفي الارتباط بالخارج. (صبري، 1987).

وجاء مفهوم التنمية المستقلة، ليحاول فك الارتباط مع الخارج، ودفع عملية التنمية للتركيز على الداخل، بكل صورته، وليؤكد على الأبعاد الذاتية للتنمية. وهذا يعني أنها تعتمد على مدى قدرة بلد من البلدان على اتخاذ قرارات مستقلة، في مجال التصرف في موارده، وصياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية المستقلة، بذلك تتحدد هذه القدرة بعاملين رئيسيين (عبد العظيم، 1993):

- 1- توفر الإمكانيات الذاتية من موارد طبيعية وبشرية ومادية وتقنية.
 - 2- القدرة على وضع السياسات المناسبة والفعالة للوصول إلى النتائج المرجوة منها.
- وهذا هو جوهر الاستقلال في عملية التنمية. أي توظيف المتاح والممكن من القدرات والإمكانيات المنظورة وغير المنظورة، لمجتمع معين، من أجل تحقيق عملية تنمية تتصف بالاستقلال الحقيقي.

وهناك مؤشرات لاستقلال التنمية، وتضم: مؤشر الانكشاف التجاري، ومؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات، ومؤشر الدين الخارجي، ومؤشر الأمن الغذائي، ومؤشر التبعية الصناعية، ومؤشر العلاقة الخارجية، فضلاً عن مؤشري الأمن القومي والاستقلال الثقافي والفكري. وتوجد عناصر إستراتيجية للتنمية المستقلة تتمثل في (صايغ، 1992):

- 1- الحد من العلاقات التي تعمق التبعية.
- 2- الحفاظ على الموارد المحلية، من خلال استغلالها بكفاءة وفاعلية في القطاعات الإنتاجية التي تلبى الاحتياجات الأساسية للسكان.

3- التكامل بين القطاعات الإنتاجية الرئيسية خاصة الزراعة والصناعة.

4- معالجة الاختلال البنيوي في الاقتصاد الوطني.

5- زيادة فعالية مشاركة كافة القطاعات والأفراد في عملية التنمية، على جميع المستويات، كضرورة جوهرية، وكواحدة من الاحتياجات الأساسية للأفراد، في الوقت نفسه، للقضاء على الفقر والتخلف بأسرع وقت ممكن.

6- تعزيز التعاون والتكامل مع الدول التي تشترك في أهدافها العامة. وهنا تتحول هذه الإستراتيجية إلى الاعتماد الجماعي على الذات، الذي يساعد على توسيع الإنتاج الاقتصادي للبلدان الصغيرة، كخطوة على طريق سياسة الاعتماد الجماعي على الذات.

5.2.2 الحق في التنمية:

يعد الحق في التنمية محاولة أصيلة تستهدف النهوض بحقوق الإنسان، من خلال مسلسل التنمية؛ وإنجاز التنمية، من خلال ممارسة فعلية لحقوق الإنسان والشعوب. ولا زال الحق في التنمية يشكل مثار جدل كبير بين فقهاء القانون، وأيضاً بين دول العالم شمالاً وجنوباً، حول طبيعة هذا الحق، وبالتالي طبيعة الإلزام القانوني الناشئ عنه.

في العام 1977، دخل مفهوم "الحق في التنمية" في جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل تطور حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، توجت بتبني الجمعية العامة إعلان الحق في التنمية — في 4 ديسمبر كانون أول 1986 — بفضل المساهمة الكثيفة لدول العالم الثالث، منذ بداية الستينيات. حيث سمحت هذه المساهمة بالربط بين حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وإيلاء المزيد من العناية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (كريم، 1999).

وإذا كانت الحقوق المدنية والسياسية تمثل الجيل الأول من منظومة حقوق الإنسان، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية تمثل الجيل الثاني؛ فإن الحق في التنمية يمثل الجيل الثالث، من هذه الحقوق. وهو ما يطلق عليه تعبير "الحقوق الجماعية": كالحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفة، والحق في السلام العالمي. ويحتل الحق في التنمية أهمية كبيرة في زمن العولمة، بسبب ما ينتج عنها من تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وثقافية على المستوى العالمي.

1.5.2.2 مفهوم الحق في التنمية:

الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف. وبموجبه يحق لكل إنسان، ولجميع الشعوب، المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية، التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إعمالاً تاماً (الأمم المتحدة، إعلان الحق في التنمية، 1993).

انطلاقاً من ذلك، فإن حق التنمية هو عملية شاملة، تهدف إلى ضمان جميع حقوق الإنسان، والحريات الأساسية. وهو حق من حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف، وجزء لا يتجزأ من الحريات الأساسية. ويرسخ إعلان الحق في التنمية هذا المفهوم، من خلال طرحه لدمج التنمية بحقوق الإنسان على نحو متكامل. وهذا يتطلب مسؤولية جميع أطراف المجتمع الدولي، ويهدف إلى ربط مفاهيم التنمية الإنسانية المستدامة، بحق الإنسان في مشاركة حرة وفعالة في التنمية. (عبد اللطيف، 1999).

يُطرح موضوع "الحق في التنمية" كجزء من تطور عملية حقوق الإنسان. وهو ما يطلق عليه تعبير "الجيل الثالث"، أو "الحقوق الجديدة"، أو "حقوق التضامن". وهي محاولة لإدخال البعد الإنساني بعد حقوق الإنسان، خصوصاً وأن تلك الحقوق كانت متروكة للدولة؛ كالحق في السلام، والحق في بيئة نظيفة، والحق في التنمية والتواصل، والحق في الاستفادة من التراث المشترك للبشرية (Vasak, 1997).

يعزز ذلك فكرة الربط بين الحقوق الفردية، في التنمية، وبين الحقوق الجماعية للمجتمع، أو الدولة. فحق التنمية هو حق للفرد، مثلما هو حق للجماعة. وإذا كان الأمر يتطلب جماعة متحررة غير خاضعة لهيمنة أجنبية، وحقاً على المستوى الدولي في مساعدتها على التنمية، فإنه يتطلب أيضاً حقوقاً داخلية واحتراماً لحقوق الفرد في المشاركة والممارسة الديمقراطية، حتى لا تصبح الجماعة قمعية. ولكي يتم تأمين هذه الحقوق وترابطها مع الحقوق الأخرى، فلا بدّ من جهود جميع الفاعلين في العملية الاجتماعية – سواء كانت دولا أو مجموعات أو كيانات خاصة وعامة أو أفراداً – وضرورة دمج حقوق الإنسان في العلاقات الدولية الاقتصادية. لذلك أطلق عليها اسم حقوق التضامن (النويضي، 1998).

وقد تعزز مفهوم الحق في التنمية بمفهوم التنمية البشرية، الذي ورد في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع بداية التسعينات؛ حيث تمت الدعوة إلى مكافحة الفقر، وتركيز اهتمام أكبر على الجانب الاجتماعي، واعتماد مبدأ المشاركة، كجزء من الحق في التنمية. وكان مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان – الذي انعقد في العام 1993 – قد دعا لإقرار تفاهم عالمي حول حق التنمية. ومع ذلك فإن تحسن الطرح النظري، في ميدان حقوق الإنسان، لم يستطع جسر الخلافات بين الدول وداخلها، ولاسيما في حقل ما يصنف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي لا يمكن فصلها عن الحقوق المدنية والسياسية (النويضي، 1998).

2.5.2.2 إعلان الحق في التنمية:

جاء تبني الأمم المتحدة لإعلان الحق في التنمية، بعد مفاوضات طويلة وصعبة، كانت مرهونة بمواقف ومصالح الدول المختلفة. حيث استمرت المناقشات في الأمم المتحدة بين مختلف الدول لمدة عشر سنوات (1977-1986)، قبل الوصول إلى صيغة متوافق عليها لمفهوم الحق في التنمية. ففي الوقت الذي كانت دول العالم الثالث والاتحاد السوفيتي تلح على أولوية حقوق الشعوب، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محملة المسؤولية عن واقع حقوق الإنسان للدول الرأسمالية – كالولايات المتحدة وبريطانيا – كانت هذه الأخيرة تركز على أولوية الحقوق المدنية والسياسية، وتغالي في موقفها المناهض للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وللحق في التنمية (كريم، 1999).

وكانت لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، قد دعيا إلى إنشاء فريق عمل حكومي، حول الحق في التنمية، بقرار لجنة حقوق الإنسان في 11 مارس 1981. وقد أدت المناقشات داخل هذا الفريق من عام 1981 حتى عام 1986 إلى تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان حول الحق في التنمية، بالقرار 41/128 بتاريخ 4 ديسمبر/كانون أول 1986، وهو قرار متوازن يوفق بين مختلف المواقف؛ حيث يعتبر الحق في التنمية حقا من حقوق الإنسان، إلى جانب كونه حقا من حقوق الشعوب، ويركز على الفرد كمستفيد أساسي من الحق في التنمية، وعلى الدولة كأول مسئول عن أعمال هذا الحق، ولكن في إطار تعاون دولي يستهدف تشجيع تنمية البلاد النامية، مع ضرورة إزالة العقبات الخارجية أمام ممارسة حقوق الإنسان والشعوب، فضلا عن العقبات الداخلية الناتجة عن عدم احترام حقوق الإنسان التي لا

تقبل التجزئة. وإذا كان الإعلان يركز على البعد الداخلي للحق في التنمية ومسئولية الدولة في إعماله، فإنه لم يهمل البعد الدولي ومسئولية الدول الغنية (النويضي، 1998).

عندما أصدرت الأمم المتحدة "إعلان الحق في التنمية"، في كانون الأول (ديسمبر) 1986، كان الكثير من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية قد وردت، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، كحق الإنسان في المأكل والملبس والسكن والرعاية الصحية والتعليم والعمل. كما أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، على مستوى الدول والأفراد، كانت قد وردت في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادر عام 1966، وبالتحديد في المواد التي نصت على الحق في العمل، والحق في الصحة والتعليم الإلزامي والمجاني، والحق في مستوى معيشة كاف للفرد والأسرة... وغيرها من الحقوق (الأمم المتحدة، الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، 1988)

وقد جاء "إعلان الحق في التنمية" ليربط هذه الحقوق بعملية التنمية، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واعتبار عملية التنمية حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، كما أن الحق في التنمية يعني أن الدول أصبحت ملزمة ومسئولة، أمام شعوبها، عن القيام بالتنمية، وما يتطلبه ذلك من أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية (كريم، 1999).

يتألف "إعلان الحق في التنمية"، بعد الديباجة، من 10 مواد ركزت على جملة من المبادئ والمحاور، كما يلي: (الأمم المتحدة، إعلان الحق في التنمية، 1993).

- الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف. وبموجبه يحق لجميع الأفراد والشعوب أن تساهم وتشارك، بشكل كامل، في تحقيق التنمية الشاملة، وأن تتمتع بهذه التنمية، بما في ذلك إعمال كافة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية إعمالاً كاملاً.
- كما يشمل الحق في التنمية، الإعمال الكامل لحق الشعوب في تقرير مصيرها، غير القابل للتصرف؛ بما فيه حق الشعوب في السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.
- الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان، غير القابلة للتصرف. وعليه فإن جميع أفراد المجتمع لهم نفس الفرص المتكافئة، وعلى نفس القدر من المساواة، في التمتع بالحق في التنمية.
- يعتبر الإنسان هو الموضوع الرئيسي في عملية التنمية. وعليه فإن الأفراد والشعوب لهم حق المشاركة والمساهمة الواعية والهادفة والحررة، لتحقيق رفاهيتهم وتحسين مستوى معيشتهم، من

خلال مناقشة وإقرار وتنفيذ كافة خطط وبرامج التنمية. ويجب أن تنعكس كافة السياسات التنموية، في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية، على تحقيق تقدمه وتمتعه بفوائد هذه السياسات.

- الحق في التنمية هو حق للدول، وواجب في نفس الوقت، يقتضيها بأن تقوم بإرساء ووضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة، يكون هدفها التحسين المستمر والمتواصل لرفاهية جميع السكان، وذلك على أساس مشاركة الأفراد والجماعات في التنمية، وفي الاستفادة من فوائدها الناتجة، بشكل عادل.

- الحق في التنمية له بعدان: داخلي وخارجي. أما البعد الداخلي، فيقصد به أن المسؤولية الأولى، في ضمان احترام وتعزيز حقوق الإنسان، تقع على عاتق الدولة بالدرجة الأولى، تجاه الأفراد الذين يتمتعون بحق المواطنة فيها؛ أما البعد الخارجي، فيكمن في التعاون الدولي الفعال، ومساعدة ودعم جهود البلدان النامية، وتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع تنميتها.

- الحق في التنمية يقضي احترام مبادئ القانون الدولي، وعلاقات الصداقة والتعاون، وضرورة إزالة العقبات التي تعترض التنمية، وضرورة تعزيز تنمية البلدان النامية. كما أن التنمية مرتبطة بالسلام، ولذلك لا بدّ من صيانة السلم والأمن الدوليين.

إن تبني إعلان الحق في التنمية قد ساهم بشكل كبير في التطور النظري لمفهوم التنمية، ففي الوقت الذي كانت فيه التنمية تعني بتحقيق نمو اقتصادي، وتتجاهل كون الإنسان عنصراً من عناصر عملية التنمية؛ أخفقت نظريات التنمية المختلفة – والتي تعددت مناهجها عند تطبيقها على البلدان النامية – في تحقيق العدل الاجتماعي، ونتج عن تركيز جهود المجتمع الدولي على الأنماط التنموية التي تهمل الإنسان كمحور لها، انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان والشعوب.

3.5.2.2 الالتزامات الدولية لإعمال الحق في التنمية:

لقد ورد البعد الدولي، للحق في التنمية، كحق من حقوق الإنسان والشعوب، ضمن ديباجة ومواد الإعلان العالمي للحق في التنمية، وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، بالنص التالي (الأمم المتحدة، إعلان الحق في التنمية، 1993):

"إن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم، والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم النشطة والحررة والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها، والتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات الأساسية. كما أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وإن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكونون الأمم، على السواء.

إن السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين لإعمال الحق في التنمية، وإيجاد ظروف مواتية لتحقيق التنمية المتكاملة للإنسان، وتقدم وتنمية جميع الشعوب اقتصادياً واجتماعياً. يتطلب ذلك القضاء على الانتهاكات، الواسعة النطاق والصارخة، لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد، المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الاستعمار، والاستعمار الجديد، والفصل والتمييز العنصري، والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان، والتهديدات الموجهة ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، والتهديدات بالحرب. ذلك من خلال إنهاء الاستعمار، ومنع التمييز، واحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات، وحفظ السلم والأمن الدوليين، وزيادة تعزيز العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول، وتكريس حق الشعوب في تقرير المصير، الذي بموجبه يكون لها الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية، وفي السعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية، وممارسة السيادة التامة والكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

وأكدت السيدة ماري روبنسون – مفوضة الأمم المتحدة السامية السابقة لحقوق الإنسان 1997 – 2002، على أن مؤتمر فيينا، لحقوق الإنسان، منح تأكيداً واضحاً للحق في التنمية، كحق عالمي، لا يمكن إنكاره، وكجزء لا يتجزأ من الحقوق الأساسية للإنسان. وحددت الأطراف، التي ينبغي تعاونها لإنجاح عملية إدماج التنمية بحقوق الإنسان، بما يلي: الحكومات، والجماعة الدولية، والمجتمع المدني، ودائرة رجال الأعمال (روبنسون، 1999). ويكمن موضوع البعد الدولي، للحق في التنمية، في ثلاث نقاط رئيسية هي:

أولاً: الحق في التنمية كحق في المشاركة والمساواة في العلاقات الدولية:
إن الحق في التنمية، كحق من حقوق الشعوب، يتطلب – بناء على مختلف قواعد ومبادئ القانون الدولي – احترام وإعمال الحقوق الثلاثة التالية:

1- حق الشعوب في تقرير المصير، واختيار الشعوب لنظامها السياسي والاقتصادي والثقافي. وهذا الحق له بعدان: داخلي وخارجي. يرتبط البعد الداخلي بحقوق المشاركة واختيار النظام السياسي والاقتصادي والثقافي، أما البعد الخارجي - أو الدولي - فيرتبط بالحق في التحرر من أي هيمنة استعمارية أو احتلال أجنبي بمختلف أشكاله، مما يتيح للشعب حكم نفسه بنفسه، وتحديد الاختيارات الداخلية والدولية التي يرتئها. (للتفاصيل أنظر حق تقرير المصير لاحقاً)

2- حق الشعوب في السيادة الدائمة على ثرواتها: وهذا الحق كرسه إعلان الحق في التنمية، كما كرسه عدد من القرارات الكبرى للجمعية العامة؛ وأيضاً كرسه الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، كالمادة الأولى المشتركة من العهدين الدوليين.

3- الحق في مشاركة ديمقراطية في العلاقات الدولية: ويعني الحق في المشاركة الديمقراطية، والمساواة على المستوى الدولي، وفي كافة المؤسسات الدولية. ونرى أن هذا الحق في المشاركة يتنافى وواقع بعض الترتيبات، التي تمنح لبعض الدول القوية أصواتاً أكثر من غيرها، أو ذات قيمة، أكثر كما هو الحال في المؤسسات المالية الدولية، أو في مجلس الأمن الدولي.

ثانياً: الحق في التنمية كحق في المعاملة والمساعدة لتسهيل التنمية:

الحق في التنمية يعني أن الدول المتقدمة والغنية أصبحت مسئولة عن مساعدة الدول النامية، التي تفتقر إلى الموارد المالية والفنية الكافية لتحقيق التنمية الاقتصادية. ولقد ذهب البعض إلى الربط بين حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، من جهة، والمساعدات المالية للدول النامية، من جهة أخرى (كريم، 1999).

وهو ما أكدته مؤتمر فيينا عام 1993، الذي دعا بكل وضوح إلى دعم الدول الأقل نمواً، والملتزمة بعملية بناء وتطوير الديمقراطية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. لكنه أكد أيضاً أن انعدام التنمية لا يجوز اتخاذه ذريعةً لتبرير الانتقاص من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. وبذلك انتهى المؤتمر إلى تعريف التنمية على أنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان، والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عن التنمية كعملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها أعمال حقوق الإنسان وحياته الأساسية (الأمم المتحدة، إعلان فيينا، 1993).

يتطلب الحق في التنمية الاعتراف للشعوب والدول الفقيرة بحقوقها بالمعاملة التي تسرع تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أيضا. فالتنمية السياسية هي التدرج في سلم الديمقراطية والحكم الجيد. ويرتكز هذا المبدأ على البعد الاقتصادي والاجتماعي لمبدأ التضامن. وهذا المبدأ عرف تطبيقات في المجال التجاري والمالي، ونقل التكنولوجيا. فقد عرف المجال التجاري أكبر تكريس لهذا المبدأ، من خلال إقرار النظام المعمم للأفضليات، والبرنامج المتكامل للموارد الأساسية. ويتعلق الأمر بتقديم امتيازات تجارية للدول الفقيرة، لتحسين وضعها التنافسي، أو تحصينها ضد تقلبات السوق، من خلال الاتفاقيات التجارية، أو في إطار الشراكة بين الدول، والمساعدات المالية التقنية، والحق في استفادة كل الدول من العلم والتكنولوجيا (النويضي، 1999).

ثالثاً: الحق في التنمية كحق في مساعدة دولية مشروطة باحترام حقوق الإنسان: لقد كانت هذه رؤية الدول الغنية المانحة، والتي فرضتها على الدول المتلقية للمساعدة. كما أصبحت ذات طابع عقابي أحيانا في فلسفتها، ولاسيما من قبل أمريكا. كما أنها انتقائية، تخضع لمصالح المانحين، وتوجهات سياستهم الخارجية، وأهدافهم الإستراتيجية. من الناحية المبدئية، فإن الحق في التنمية يتطلب، قبل غيره، ربط المساعدة على التنمية باحترام حقوق الإنسان. ولكنه ربط يجب أن يكون مؤسسا على جملة من المبادئ، حتى يكون موضوعيا وفعالاً ومساهما في تحقيق وإعمال الحق في التنمية. وتلك المبادئ يجب أن تحكم ممارسة التدابير المتخذة باسم حقوق الإنسان، وهي (النويضي، 1999):

- الاتفاق على المفهوم العالمي لحقوق الإنسان. ونعنى بالمفهوم العالمي: ذلك الذي ينبع من الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وكل الاتفاقيات والإعلانات ذات القبول العالمي.
- اعتماد مصادر موضوعية، لتقييم وضعية حقوق الإنسان، بدلا من الاعتماد على تقييم انفرادي، تقوم به الدول المانحة، وهو غالبا يتأثر باعتبارات سياسية ومصالحية.
- إعطاء الأولوية للتدابير الإيجابية، والتي من شأنها خلق الظروف المواتية لإعمال فاعل وكامل لحقوق الإنسان، وشروط إعمال المبادئ النابعة عن حق الشعوب، في المشاركة في العلاقات الدولية.
- أولوية المعالجة الدولية، وعدم الانتقائية في إطار الأمم المتحدة، للحد من الأعمال الانفرادية للدول، لصالح المنظمات الدولية، وتطبيق العقوبات على كل الدول التي تنتهك حقوق الإنسان.

- مبدأ تناسب التدابير المتخذة مع خطورة الانتهاكات لحقوق الإنسان، بصفتها انتهاكات للقانون الدولي. ويؤدي إلى رقابة دولية على صحة التدابير وتناسبها مع الخرق الحاصل.
- مبدأ احترام حقوق الإنسان، في التدابير العقابية المتخذة باسم فرض احترام حقوق الإنسان، بشكل لا يضاعف من معاناة الشعب، أو الجماعة التي تضربها الانتهاكات الأصلية، فيعاقب السكان بأخطاء جلاذيتهم.
- ضرورة الرقابة الدولية على التدابير العقابية، المتخذة ضد الدول التي تنتهك حقوق الإنسان، انطلاقاً من المبادئ السابقة، لضمان مبادئ التناسب واحترام حقوق الإنسان.

4.5.2.2 العقبات الدولية التي تعترض الحق في التنمية:

هناك الكثير من العقبات والعراقيل أمام إعمال الحق في التنمية. سواء على الصعيد الدولي أو المحلي الوطني، إذ أن الحق في التنمية، بما يرتبط به من حقوق والتزامات على الدول والمنظمات الدولية، سواء على المستوى الدولي أو الوطني؛ يتطلب إعادة النظر في الكثير من السلطات والمواقع والعلاقات والامتيازات والبنى القائمة والعادات والسلوك.

ولعل أهم العقبات والعراقيل الدولية، أمام إعمال الحق في التنمية، ظلت تكمن في النظام الدولي بكامله، ببعده القانوني والمؤسسي والاقتصادي والسياسي: أي تأويل وتفسير القانون بطريقة انتقائية في المعايير، والهيمنة على المؤسسات الدولية، والتحكم بالعلاقات الاقتصادية الدولية وفق المصالح والنفوذ والقوة والاستقطاب. الأمر الذي ظل يؤدي دائماً إلى معاناة ملايين البشر، وعدد كبير من الشعوب التي تزرع تحت نير التبعية والهيمنة أو الاحتلال المباشر والفقر والتهميش. وهناك عوامل خارجية أخرى كثيرة تحول دون بلوغ التنمية منها، احتلال الأراضي والدول والحروب والأعمال العسكرية والنزاعات المسلحة الدولية والداخلية والإرهاب الدولي، وكذلك تعرض بعض الشعوب والبلدان إلى الحصار الدولي والعقوبات. كل ذلك يشكل عائقاً جدياً وحقيقياً أمام التنمية، وبخاصة التنمية الإنسانية المستدامة. وكل ذلك ظل يشكل انتهاكاً سافراً لحقوق الإنسان، خاصة الحق في التنمية (شعبان، 1999).

وتعتبر التدخلات الخارجية، المتعددة الأشكال التي تقوم بها بعض الدول – وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية – من أهم العقبات الدولية أمام إعمال الحق في التنمية. وأبرز صور التدخلات يظهر من خلال العقوبات والمعونات؛ إذ تحكمهما فلسفة واحدة ويعبران عن رؤية

واحدة، كما أنهما يهدفان إلى تحقيق غايات ومقاصد واحدة، وهى أحداث التغيير في الدول موضع التعامل، وتطويعها لتستجيب لمصالح الدول المتحكمة وتحقيق أهدافها، وأيضا يتفقان في الأثر والنتيجة، إذ أثارهما في المحصلة النهائية واحدة.

التدخل بالعقوبات والقوة العسكرية:

استخدمت الدول العظمى، في أحيان كثيرة، القوة العسكرية والعقوبات بشكل انفرادي، بدون الاستناد إلى الشرعية الدولية، وأحياناً باستخدام مجلس الأمن، في فرض العقوبات والتدخلات العسكرية السافرة، لخدمة أهداف سياستها الخارجية، مستغلة العيوب الكامنة في تشكيلة هذا الجهاز: فمجلس الأمن جهاز سياسي غير محايد وغير ديمقراطي، يمنح امتيازات للدول دائمة العضوية. كما انه خارج أي رقابة مستقلة، على مشروعية قراراته وسلوكيات أعضائه للنظر في خضوعها لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. وكثيراً ما قامت عدد من الدول العظمى بتدخلات عسكرية، متجاهلة مجلس الأمن، عندما اتضح لها أنه لن يبارك تدخلها.

تؤدي العقوبات الاقتصادية، إذا ما طبقت بصرامة، إلي القضاء على الوجود المادي للمجتمع، وبصورة تدريجية، كما في حالة العراق. وهذا ما يهدف إليه واضعو سياسة العقوبات الاقتصادية: إذ أن فلسفة العقوبات تقوم على الإبادة الجماعية البطيئة، للدولة المستهدفة (سيمونز، 1998).

التدخل عبر المعونات والمؤسسات المالية الدولية:

تقوم الدول العظمى بممارسة أشكالاً أخرى من التدخل، لا تقل خطورة عن التدخل العسكري والعقوبات، وإن كانت تبدو شرعية تماماً، لاسيما التدخل عبر المؤسسات المالية الدولية، ومن خلال المعونات والمساعدات المالية، على صعيد العالم الثالث برمته، لفرض نموذج اقتصادي واجتماعي وسياسي يضرب أسس الحق في التنمية.

يقر جوزيف ستيغليتز – المستشار الاقتصادي للرئيس كلينتون، ثم نائب لرئيس البنك الدولي – بأن "توافق واشنطن" في الثمانينات، بين صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارة الخزانة الأمريكية، هو توافق يهتم بالسياسات التي يجب أن تعتمد عليها البلدان النامية. وقد شكل هذا التوافق

انعطافاً جذرياً في مفهوم التنمية والاستقرار، وكانت النتيجة الواضحة لسياسات، تأمين منافع لأقلية صغيرة من الأغنياء، على حساب الغالبية الكبرى من الفقراء. وتغلبت القيم والمصالح التجارية على الحرص على البيئة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية (ستيغليتز، 2007).

إن السياسة التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية، كان لها تأثير قوي. ولعل هذا هو أخطر العوامل وأعماها، لتفسير محدودية جهود الأمم المتحدة في مجال التنمية وحقوق الإنسان. ذلك أن أنشطة المؤسسات المالية الدولية تتضارب مع أنشطة المنظمات الدولية المتخصصة الأخرى؛ فهي تضعف تأثيرها، وتخلق كثيراً من المشاكل التي لا تستطيع هذه المنظمات المتخصصة حلها، بالنظر لمحدودية وسائلها، والتخلي المستمر عن إتباع رؤيتها (النويضي، 1998).

ومن الانتقادات لبرامج الإصلاح الاقتصادي، المقدمة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية القاسية لهذه البرامج على شعوب الدول النامية، مما يتطلب حكومات ديكتاتورية متسلطة لتنفيذها. وهذا يتعارض مع الديمقراطية، وهي من حقوق الإنسان السياسية (Forsythe, 1997).

وقد بدأ البنك الدولي، نتيجة لهذه الانتقادات، يدعو منذ نهاية الثمانينات، إلى الإقلال من الفقر وإيلاء الأهمية إلى قضايا التعليم والرعاية الصحية، إلى جانب حماية البيئة وإشراك المرأة. غير أن الانتقاد الأساسي الذي يمكن توجيهه لهذه الدعوة، هو أنه يؤخذ على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دعمهما للسياسات المنتجة للفقر، بل وإملاء هذه السياسات على كثير من الدول، مع توجيهها لتخصيص نسبة صغيرة من الأموال لمحاربة المظاهر الأكثر قسوة للفقر، دون السياسات التي تستهدف النهوض الجدي بالعملية التنموية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ذلك أن التقويم الهيكلي الحقيقي هو الذي يقوم على تقويم الاختيارات وتقوية البنى الاقتصادية والاجتماعية، للحد من تبعية الدول النامية، وتحويل الفقراء إلى طبقة أقل فقراً، أي طبقة وسطى ومتعلمة ومشاركة بفعالية في عملية التنمية والتوزيع العادل لثمارها (Turk, 1992).

إن مشروعية المساعدات الدولية الخارجية تؤدي إلى نتائج سلبية؛ فعادةً ما يتم توجيه معظم المساعدات إلى شراء سلع من الدول المانحة. وعادةً ما يتم توجيه المساعدات إلى قطاعات

اقتصادية واجتماعية معينة، قد تؤدي إلى إخلال بالتوازن الطبيعي لقطاعات الإنتاج في المجتمع، أو بمنظومة الاعتماد المتبادل بينها، كذلك تؤدي إلى تشويه الإنتاج والاستهلاك المحلي، وتؤدي إلى حالة من الاسترخاء في الادخار القومي، ناتجة عن انتشار القيم الاستهلاكية في المجتمع، وعن الاعتماد علي العون الخارجي (زكي، 1987).

ويرى البعض أن المساعدات تحول المجتمعات إلى عبء على مجتمعات أخرى، لا تستطيع الاستغناء عن المعونة وانتظار الصدقات. كما أنها تؤدي إلى فقدان الإرادة، والمقدرة الذاتية، والقدرة على الفعل، وعلى التحكم في المستقبل، وتنتشر قيم الاتكال العلمي والتقني على الدول المتقدمة، وتنتشر قيم السلبية وافتقاد روح المبادرة (نيريري، 1990).

كما تؤدي المساعدات الدولية إلى فقدان المناعة الثقافية للمجتمع، من خلال حدوث حالة من الاستلاب لصالح كل ما هو أجنبي، والوقوع في حالة التبعية، ثم الاغتراب الثقافي المؤدى إلى توطين قيم ثقافية أجنبية على حساب القيم الثقافية الوطنية (صايغ، 1992).

هذا بالإضافة إلى أن المساعدات الأجنبية تؤدي إلى بروز طبقة الوسطاء والسماصرة، وانتشار القيم والأفكار التي تصاحبهم. وبعض هذه المساعدات تؤدي إلى خلق طبقة من المنفعين والفاستدين، تعمل على نهب هذه المساعدات، والانتفاع بها، واستغلالها بصور مختلفة. وقد ينتهي الأمر إلى تغيير الولاء، بحيث يصبح ولاؤهم للدولة المانحة أكثر من ولائهم لأوطانهم. كما أن المساعدات إلى مؤسسات المجتمع المدني تؤدي، على المدى البعيد، إلى النيل من سيادة الدولة، وقد تؤدي إلى تنفيذ أجندة معادية لها، ولو بصورة غير واعية من قبل مسؤولي المنظمات غير الحكومية، حيث عادة ما تقدم المساعدات لتنفيذ مشروعات معينة، تركز على قضايا وإشكاليات قد لا تكون في مصلحة الدولة المتلقية.

5.5.2.2 التنمية والحق في تقرير المصير:

لا يمكن الفصل بين الحق في التنمية والحق في تقرير المصير، كحق لجميع الشعوب والأفراد في تقرير مصيرها بنفسها. ويتضمن هذا الحق حريتها في تقرير وضعها السياسي، وحريتها في السعي لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يكفل هذا الحق السيادة الكاملة للشعوب على ثرواتها ومواردها الطبيعية، وذلك دون الإخلال بالالتزامات الناشئة عن التعاون

الاقتصادي الدولي، القائم على مبادئ المنفعة المشتركة. كما أنه لا يجوز بحال من الأحوال حرمان أي شعب من موارده المعيشية. وهذا الحق ملزم للدول الأطراف في العهد الدولي، بما فيها الدول المسؤولة عن إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أو تلك التي مازالت تحت نظام الوصاية، بالعمل على تحقيق حق تقرير المصير لتلك الأقاليم، وأن تحترم هذا الحق وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وجاء هذا الحق في المادة الأولى لكل من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية (الأمم المتحدة، الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، 1993):

يوجد للحق في تقرير المصير وجهان: أولهما المظهر الخارجي لتقرير المصير، وهو ينصرف أساساً إلى حق الشعوب في الاستقلال؛ والثاني المظهر الداخلي، وهو حق الشعوب في أن تختار بحرية نظامها السياسي والاقتصادي، ويعنى ذلك وجوب امتناع الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، لما في ذلك من مساس بحقها في تقرير مصيرها.

تحدد المادة الثانية من العهد الدولي الإطار العام للالتزام القانوني للدول الأعضاء. وهي بذلك لا تختص بحق من الحقوق بعينه، بل تلزم الدول – بجميع سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية وغيرها – بحماية الحقوق والحريات التي ينص عليها العهد الدولي، وبأن تضمن ذلك لكل الأفراد المقيمين في إقليم الدولة، أو الخاضعين لولايتها؛ وذلك دون.

وينصرف ذلك إلى التزام الدولة بتعديل تشريعاتها الداخلية، إذا لزم الأمر، لتكون أكثر اتساقاً مع كفاية الحقوق وحماية الحريات المنصوص عليها في العهد الدولي، وكذلك اتخاذ التدابير اللازمة لإمكان الممارسة العملية الكفيلة بذلك. على أنه يحق لكل دولة أن توفر الحماية المطلوبة، قانوناً وعملاً، للحقوق والحريات، بالأسلوب الذي يتفق مع إجراءاتها الدستورية.

3.2 الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات:

1- يسعى الباحث خليل نخلة – في كتاب "أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة" – لدراسة تجربة التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ سنة 1967، في محاولة للإجابة عن السؤال: هل يمكن تحقيق تنمية تكفل الاعتماد على الذات والعدل والمشاركة والاستدامة، ضمن الظروف العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية

التي عاشها المجتمع الفلسطيني ويعيشها راهناً؟ وتتضمن الدراسة مقدمة نظرية تتناول الجوانب المحيطة بمفاهيم التنمية، والدعم، والمساعدة على النهوض، ومدى انطباقها على الحالة الفلسطينية، طوال السبعة عشر عاماً الأخيرة (نخلة، 2004).

وتغطي الدراسة التدخلات التنموية في فلسطين قبل اتفاق أوسلو، مع التركيز على دور مؤسسة التعاون الفلسطينية، في الفترة 1984-1992. كما تغطي فترة ما بعد أوسلو، مع التركيز على دور الاتحاد الأوروبي في الفترة 1993-2001، وتداعيات إعادة الحكم العسكري المباشر في الضفة الغربية على حياة الناس، في النصف الأول من سنة 2002. وتشتمل الدراسة على مقارنة ما بين الفترتين، من خلال اختيار متغيرات معينة، تحدد المكونات النقدية لعملية التنمية. وتعالج الخلاصة في الفصل الأخير انعكاسات وسياسات معينة، وما لها من تأثير في صانعي القرار والمؤسسات والأفراد العاديين، بناء على البحث فيما حدث، وما كان يفترض أن يحدث، وكيفية كسر حلقة اللاتنمية والمضي قدماً.

2- في كتاب "الاقتصاد الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة: مشكلات المرحلة الانتقالية" يتناول الباحث فضل النقيب القضايا الرئيسية، المتعلقة بمحادثات الوضع النهائي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. كما يستعرض الكاتب بالبحث والتحليل واقع الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي والفترة الانتقالية من الحكم الذاتي الفلسطيني. ويبحث الكاتب في المشكلات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني، ويقترح حلولاً لمشكلات الحاضر والمستقبل.

ويشير الكاتب في دراسته إلى عجز السلطة الوطنية عن صوغ مشروع وطني متكامل للتنمية وإعادة الإعمار وتنفيذه، بسبب غياب الرؤية الوطنية وارتهاؤها لرؤى الدول المانحة والمؤسسات الدولية، وبسبب الممارسات والمعوقات الإسرائيلية. كما يرى الكاتب أن صوغ مشروع وطني متكامل للتنمية وإعادة الإعمار، يجب أن يبدأ بتحديد أولويات التنمية في هذه المرحلة من تاريخ الشعب الفلسطيني، ومقاومته للمشروع الصهيوني، الذي يهدف إلى خنق أي محاولات لإنجاز مشاريع التنمية الفلسطينية (النقيب، 1997).

3- يهدف الباحثان د. ساري حنفي، و د. ليندا طبر، في كتاب "بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية". إلى تقصي طرق تأثير المانحين

والمنظمات الدولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية، وذلك فيما يتعلق بسياسات التنمية وتعزيز عملية الديمقراطية. كما يبحث في قدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية على المساهمة في تشكيل الأجناس العالمية من خلال النشاط الخارجي، والمؤتمرات الدولية. لذلك قام الباحثان بتناول منظمات تنتمي إلى ثلاثة قطاعات: الصحة؛ المرأة والتنمية؛ حقوق الإنسان والديمقراطية. ومن خلال البحث في هذه القطاعات الثلاثة تبين لهما التأثير المهم للتفاعل بين "العالمي" و "المحلي" في العلاقات الدولية الجديدة، وخصوصاً فيما يتعلق بصناعة المساعدات، وكذلك فيما يتعلق بتشكيل النخب المحلية؛ بمعنى أن الأطراف الفاعلة والهيكلية الاجتماعية المحلية أدت دوراً ولو ضعيفاً في العلاقات الخارجية، وحاولت إيجاد مكان لها في نظام المساعدات الدولية. لكن هذه الدراسة بينت أنه كان هناك هامشاً مهماً للتأثير لم تستثمره المنظمات الأهلية الفلسطينية بشكل كافٍ.

4- يتناول كتاب سياسة "إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة: دراسات في أساليب الضم والتهويد" للباحث د. خالد عايد ويتضمن ستة أبحاث حول: سياسات إسرائيل إزاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يركز الباحث على - مصادرة الأراضي الفلسطينية، والسياسات الاستيطانية الإسرائيلية، وإضعاف الاقتصاد الفلسطيني، وفرض الإلحاق والتبعية بالاقتصاد الإسرائيلي، والقمع المنهجي للسكان الفلسطينيين. كما يتناول الباحث الاقتصاد الإسرائيلي الإمبريالي، وايضاً يتناول الأراضي العربية المحتلة 1948 والسياسة الإسرائيلية إزاءها.

5- في دراسة "تمويل التنمية في فلسطين" - يتناول مجموعة من الخبراء حول موضوع تمويل التنمية من حيث: التمويل الدولي، التمويل المحلي من خلال الضرائب والتمويل الناتج عن القطاع الخاص. كما تبحث دور التمويل وبشكل خاص التمويل الدولي في تنمية أو تخلف المجتمع الفلسطيني.

من أهم المواضيع التي عالجتها الدراسة: دور تمويل الدول المانحة في عملية التنمية، ودور الأمم المتحدة وعلاقة ذلك بالعملية السياسية، ودور القطاع الخاص المحلي والقطاع الخاص الدولي، مدى فاعلية التمويل وخصوصاً بالنسبة لوصوله للمجموعات المهمشة والمستضعفة في المجتمع الفلسطيني، تقدير الإمكانيات الذاتية حول الطاقات التنموية الفلسطينية، المديونية، أهمية الجوانب الإنسانية والبشرية في العملية التنموية، وأخيراً علاقة التمويل في البعثة التنموية.

6- يغطي تقرير التنمية البشرية (فلسطين: تقرير التنمية البشرية 2004) العامين 2003 و2004، ويتناول العديد من التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، خاصة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي تتمثل في تدمير ممنهج للمجتمع الفلسطيني مما أدى إلى تدهور شديد على شتى الصعد (جامعة بير زيت، 2004).

ويتناول التقرير الاختلالات البنيوية الداخلية، على صعيد الفعل السياسي والمؤسسي الفلسطيني. كما يتناول تجربة الصمود والاستمرار، من خلال الحياة اليومية للفلسطينيين، والتي عبرت عنها العديد من المبادرات الإبداعية، والسعي الدائم لتحقيق الأهداف والمهام الفلسطينية المتلازمة: العمل الوطني من جهة، والبناء التنموي من جهة أخرى. ويسعى تقرير التنمية البشرية 2004 إلى تشخيص مختلف معطيات الحالة الفلسطينية، وصياغة الاقتراحات حول آليات النهوض بالإنسان والمجتمع الفلسطيني نحو تحقيق الأهداف الوطنية التنموية الفلسطينية. ويعالج التقرير المعطيات المختلفة للأوضاع الفلسطينية، من منظور شمولي يوازن - في سياق التفاعلات والتحديات السياقية والداخلية المختلفة - بين الموجود والمأمول والممكن. في حين يقدم المنظور الثاني تحليلاً لأهم العناصر المؤثرة على التنمية.

7- في دراسته المقدمة للمنتدى العربي الدولي، حول إعادة التأهيل نحو الدولة المستقلة (11-14 أكتوبر 2004 - بيروت)، بعنوان "خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية" يقدم الدكتور نصر عبد الكريم خلفية عامة وشاملة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية: حيث يستعرض أهم التشوهات التي أحدثتها الاحتلال الإسرائيلي، في القطاعات الإنتاجية والعلاقات التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي، وخاصة مع إسرائيل. كما يتناول أهم التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الحكم الذاتي. ويتطرق الباحث إلى العلاقات التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي، من خلال استعراض المزايا والسلبيات لأهم الاتفاقيات التجارية. وتستعرض الورقة أيضاً التطورات التي طرأت على البنية التحتية والمرافق العامة. كما تتناول الدراسة الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة الممارسات والتصعيد الإسرائيلي، منذ اندلاع الانتفاضة. إضافة إلى واقع الاقتصاد الفلسطيني، والفجوات التي حدثت نتيجة للتطورات، و الوضع الاجتماعي السائد في الأراضي الفلسطينية، والوضع الذي آلت إليه المؤسسات الحكومية الفلسطينية (عبد الكريم، 2004).

8- في دراسة للبنك الدولي أعدها حول تنمية الأراضي المحتلة في ظل السلام عام 1993، أكدت الدراسة على أن الممارسات الإسرائيلية خلال سنوات الاحتلال الطويلة أدت إلى تشويه وضعف الاقتصاد الفلسطيني. وتصف الدراسة اقتصاد الأراضي المحتلة بأنه اقتصاد خدمات بشكل رئيسي، وتشكل الزراعة فيه 30% من الناتج المحلي الإجمالي، والصناعة 8%، والبناء 12%، والخدمات 50%. كما تؤكد الدراسة على الاندماج الوثيق لاقتصاد الأراضي المحتلة مع الاقتصاد الإسرائيلي واعتماده عليه: فحوالي ثلث القوة العاملة في الأراضي المحتلة تعمل في إسرائيل، وبلغت عائدات أعمالهم أكثر من ربع الناتج القومي الإجمالي للأراضي المحتلة، كما أن أكثر من 90% من تجارة الأراضي المحتلة كانت مع دولة إسرائيل (The world Bank, 1993).

9- يستعرض الباحث عمر أحمد علي في كتاب "جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله - آثاره - وضعه القانوني" فكرة جدار الفصل وجذورها، وكيفية تبني هذه الفكرة وتنفيذها على أرض الواقع عبر مراحل عديدة، ويتناول انعكاسات بناء الجدار على الأراضي الفلسطينية والشعب الفلسطيني، من نواح ثلاث: سياسية واقتصادية واجتماعية. ويدرس مدى قانونية تشييد جدار الفصل وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. ويوضح الكاتب بأن الحكومة الإسرائيلية شرعت في حزيران/يونيو 2002 ببناء جدار يهدف إلى الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين يمتد على نحو 752 كيلومتراً داخل أراضي الضفة الغربية ويوازي الخط الأخضر. ورغم تبريرات إسرائيل الأمنية لخطة بناء الجدار، فإن نتائج إنجاز مراحل عديدة من بنائه أوضحت أن الأهداف الإسرائيلية قائمة على تصورات إستراتيجية تحسم بالأمر الواقع الوضع الذي ترتبته لنفسها حلاً لمشكلتها مع الفلسطينيين، وهو حل أحادي الجانب قائم على ضم أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية بما تحويه من مصادر طبيعية (علي، 2005).

10- الباحثة الأمريكية (سارة روي) تتناول في كتابها (قطاع غزة: الاقتصاد السياسي المعاكس للتنمية). التفاصيل الدقيقة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في قطاع غزة منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. وهي الدراسة الأولى من نوعها، التي تبحث بهذا الشمول في عملية التنمية الاقتصادية الفلسطينية في قطاع غزة. حيث تتناول السياق التاريخي للأوضاع الاقتصادية والتنموية في قطاع غزة. وتخلص الكاتبة بأنه على الرغم من بعض الفوائد الاقتصادية التي تراكت في قطاع غزة نتيجة لتفاعلها مع إسرائيل، إلا أن السياسات

والإجراءات الإسرائيلية في - قطاع غزة كانت معاكسة لعملية التنمية الاقتصادية الداخلية لعدة أسباب منها: السيطرة العسكرية على قطاع غزة المناطق ، دون العمل لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، واستخدام وسائل عنيفة وقاسية لإحكام السيطرة على الشؤون المدنية والأمنية، حيث تمت السيطرة على جميع شؤون التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي والتجارة من قبل الحكام العسكريين. مما أعاق أي تطور اقتصادي اجتماعي، والسبب الجوهري في ذلك، يعود لعدم سيطرة الفلسطينيين على مصادره الطبيعية وخاصة الأرض.

وتؤكد الباحثة روي على أن الاحتلال الإسرائيلي يهدف بسياساته هذه إلى إبقاء التبعية لإسرائيل ومنع إقامة الدعامات الأساسية الاقتصادية للاستقلال السياسي الحقيقي للفلسطينيين.

11- في الدراسة الصادرة عن مركز بيسان للبحوث والإنماء في رام الله عام 2004. بعنوان "رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية" أعدها الباحث عزت عبد الهادي، ويستعرض فيها السياق التاريخي، والبيئة الداخلية والخارجية لعمل المنظمات الأهلية في فلسطين. خاصة الواقع السياسي وإفرازاته ونتائجه على المجتمع الفلسطيني، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي والحصار الشامل والإغلاق الجزئي للأراضي الفلسطينية.

وأشار عبد الهادي إلى الأدوار المختلفة للقطاع الأهلي الفلسطيني، ومنها: التعبئة والتأثير - بناء وتطوير الوعي المجتمعي وتقديم الخدمات الطارئة والتنمية. وأوصت الدراسة بإجراء مراجعة شاملة لبرامج ومشاريع المنظمات الأهلية الفلسطينية، بحيث تستجيب أكثر لمتطلبات الظروف الراهنة. وهذه المراجعة لا تعني تغيير جذري في أولويات عمل المنظمات الأهلية، والتحول نهائياً إلى برامج الإغاثة والطوارئ.

كما أوصت بتطوير خطة محكمة للتأثير بالسياسات العامة للجهات المانحة بحيث تنسجم برامج هذه الجهات واتجاهاتها التمويلية مع أولويات واحتياجات المجتمع الفلسطيني.

12- تخلص الكاتبة الأمريكية ساره روي في كتابها "الاقتصاد الفلسطيني وعملية أوسلو: التراجع والتفكك" إلى أنه منذ بدء عملية أوسلو للسلام. لم تظهر الأسس المساعدة على بروز اقتصاد فلسطيني قوي، وقادر على تعزيز ركائزه ذاتياً. فقد تدهورت الأحوال الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، بصورة بارزة، مما أضعف الاقتصاد الفلسطيني بمعدل أكبر مما كان عليه عام 1967. إذا ما قيس بالتقدم الذي حققته دول أخرى في المنطقة.

وتركز الباحثة في دراستها على "سياسة الإغلاق الإسرائيلية". التي تحد من حركة العمال والبضائع، وتربك النشاط الاقتصادي. وما نتج عن الإغلاق من فصل مادي واقتصادي بين الضفة والقطاع، وعزلهما عن إسرائيل، وتقييد العلاقات التجارية. إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر. وزادت من حاجة الفلسطينيين للمساعدات الاقتصادية والاجتماعية.

وتستنتج الباحثة أن سياسة الإغلاق الإسرائيلية، أدت إلى تراجع معدلات نمو الاقتصاد الفلسطيني، وزادت من صعوبة حصول الفلسطينيين على احتياجاتهم الأساسية. كما حدث من حصول التغييرات السياسية والاقتصادية التي وعدت بها اتفاقيات أوسلو.

تستنتج الدراسة التي أعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في عام 2001 حول "علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين" أن المنظمات الأهلية الفلسطينية، تعتمد على التمويل الخارجي لأنشطتها المختلفة بشكل رئيسي. وتكشف الدراسة عن أن التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، قائم على رؤية مسبقة من الممول نفسه عن الاحتياجات الفلسطينية، المتقاطعة مع أهداف المنظمات في هذه المنطقة.

وتبين الدراسة أن تأثير المنظمات غير الحكومية في أجندة الممولين ضعيفة، وأن هناك غياباً لتفاهم مشترك بين الممولين والمنظمات الأهلية حول تحديد الاحتياجات الفلسطينية، وأن العلاقة بين هذه المنظمات والممولين، تقوم على أساس تلقي الأموال وفق أجندة الممول في الأغلب.

كما بينت الدراسة أن المنظمات الأهلية الكبيرة. تمتلك فرص الوصول إلى مصادر التمويل أكثر من المنظمات الصغيرة والتقليدية، والعاملة على نطاق محلي، وتتمتع منظمات الرأي و المنظمات البحثية بدعم أعلي من المنظمات الأخرى.

وترى الدراسة بأن هناك ضرورة لوضع ضوابط للتمويل الأجنبي، وربط ذلك بمواقف هذه الجهات تجاه القضية الوطنية، وموقفها من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وتوصي الدراسة بضرورة السعي لتنويع مصادر التمويل، وتعزيز دور التمويل العربي للمنظمات غير الحكومية، وتحفيز القطاع الخاص المحلي والفلسطينيين في المهجر لتمويل مشاريعها.

الفصل الثالث

الإطار السياسي والتاريخي

1.3 مقدمة:

لا يمكن الحديث عن عملية التنمية في فلسطين دون تناول الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في العقود السابقة. وهي ظروف غير طبيعية لم تتوفر فيها مقومات التطور والنمو الطبيعي للمجتمع الفلسطيني. وقد تأثرت عملية التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حد كبير – في الماضي، ولازال هذا التأثير حاضراً — بأربعة عوامل رئيسية هي:

إسرائيل وسياسات الاحتلال وتعتبر من أهم العوامل التي أثرت، ولازالت تؤثر، سلباً على عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية. منظمة التحرير الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وبصفتها هذه، عقدت المنظمة اتفاقيات أوسلو مع إسرائيل. اتفاقيات أوسلو تلك الاتفاقيات التي أدت إلى إقامة السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي واجهت من ثم عدة قضايا رئيسية تتعلق بصلاحياتها وأدائها. كان للأسرة الدولية المانحة دوراً هاماً في تحسين حياة الفلسطينيين، والحد من تأثير سياسات الاحتلال وإجراءاته التدميرية على المجتمع الفلسطيني. وفي هذا الفصل سنتناول تلك العوامل، تمهيداً لما سنتناوله في الفصول التالية من بحث كافة جوانب علاقتها وتأثيرها ودورها في عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية.

2.3 حدود فلسطين التاريخية:

لم تظهر فلسطين ككيان جغرافي سياسي محدد إلا في الربع الأول من القرن العشرين. حيث كانت تعتبر قبل ذلك جزءاً من سوريا الكبرى، في إطار الحكم العثماني للمنطقة العربية. وقد تم رسم الحدود السياسية لفلسطين، في الفترة بين عامي 1906 و 1923، من خلال عدة اتفاقيات ومعاهدات أبرمتها بريطانيا، وكانت طرفاً فيها، بموجب انتدابها على فلسطين. وقد شملت هذه الاتفاقيات:

1. اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر و فلسطين، كما حددت عام 1906. بين مصر الخديوية التي تحكمها بريطانيا وبين الحكومة العثمانية (عابد، 1990).

2. اتفاقية سايكس بيكو، في 14 آذار مارس 1916، التي تم بناء عليها تقسيم المنطقة الواقعة شرق البحر المتوسط إلى مناطق نفوذ، بين كل من بريطانيا وفرنسا. وفي 23 ديسمبر كانون أول 1920 توصل الجانبان البريطاني و الفرنسي إلى اتفاق حول تعيين الحدود بين سوريا و لبنان و فلسطين و العراق (أبو العز، 1991).

3. في عام 1922 قامت بريطانيا – بصفتها سلطة الانتداب على فلسطين وشرق الأردن – بفصل شرق الأردن عن إدارة فلسطين. حيث أصدر المندوب السامي البريطاني، في الأول من سبتمبر أيلول 1922، مرسوماً بتعيين الحدود الإدارية بين فلسطين وشرق الأردن (أبو العز، 1991).

3.3 المشروع الصهيوني في فلسطين:

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتحديدًا بعد حرب القرم (1854-1856)، تحولت أراضي الإمبراطورية العثمانية إلى حلبة صراع هامة بين الدول الأوروبية الكبرى، وخاصة بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية وبروسيا والنمسا، وتضاعف نفوذها وتدخلها في شؤون الإمبراطورية الضعيفة. في هذه الفترة تحدد مصير ومستقبل فلسطين، تحت تأثير تفكك الدولة العثمانية، وزيادة السيطرة الأوروبية، وبروز القومية العربية، وولادة الصهيونية. وفي أربعينات القرن التاسع عشر، ونظراً لخصوصية الحالة الفلسطينية، أقامت هذه الدول بطريقتين

وقنصليات لها في القدس، وتمتعت بامتيازات كبيرة، فُرضت على السلطة العثمانية الضعيفة. وكانت مهمة القنصليات تمهيد السبيل للسيطرة على فلسطين، وذلك عن طريق الحصول على امتيازات، وشراء أراضٍ، وتشجيع هجرة رعايا دولها، وإقامة مؤسسات تبشيرية دينية ذات طابع ثقافي وصحي وخيري وغيرها (خضر، 2003).

استغل اليهود هذه الظروف ودخلوا معترك التنافس على الاستيلاء على أراضي الإمبراطورية العثمانية عن طريق الرأسماليين اليهود الذين كانوا مندمجين ومرتبطين مع رؤوس الأموال في بلادهم، وأقاموا شركات مالية مختلفة وأخرى تجارية وصناعية. قامت هذه الشركات الرأسمالية اليهودية بدمج أعمالها مع أشكال التغلغل الأخرى الثقافية والدينية والخيرية (غوجانسكي، 1987).

عن طريق هذه المؤسسات تمكن اليهود من شراء الأراضي في فلسطين وإقامة المستوطنات اليهودية. وقد استطاع اليهود شراء 420,000 دونما، بين عامي 1880-1914، من خلال الجمعية اليهودية للاستعمار (بيكا)، التي كان يديرها ويدعمها مالياً البارون الفرنسي إدمون روتشيلد، في الفترة الواقعة بين عامي 1883-1900. وبعد عام 1901 انضم إلى العملية الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايمت)، الذي اشترى 16,400 دونما حتى عام 1914، وقد كان هناك 47 مستوطنة في عام 1914، تضم حوالي 11,580 مستوطناً (أوين، 1990). علماً بأن مساحة هذه الأراضي لا تزيد نسبتها عن 2% من مساحة أراضي فلسطين.

بعد عقد المؤتمر الصهيوني الأول في 29 آب أغسطس عام 1897، بدأ العمل الصهيوني يأخذ شكلاً منظماً في تشجيع الاستعمار اليهودي لفلسطين بطريقة منظمة، وتنظيم الحركة اليهودية، وإيقاظ الوعي اليهودي والقيام بمساعٍ لدى الحكومات المختلفة للحصول على مسانبتها وموافقتها على أهداف الحركة الصهيونية، خاصة إقامة وطن لليهود في فلسطين (المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2003).

4.3 فلسطين تحت الانتداب:

على إثر انتصارات الحلفاء، وقرب انتهاء الحرب العالمية الأولى، عقدت اتفاقية سايكس بيكو في عام 1916، التي تم بناءً عليها تقسيم المنطقة العربية التي كانت خاضعة للحكم

العثماني، بين كل من بريطانيا وفرنسا. وكانت فلسطين من نصيب بريطانيا، التي احتلتها مع نهاية عام 1917. وفي 2 تشرين الثاني نوفمبر 1917 كانت بريطانيا قد أصدرت وعد بلفور، الذي منحت بموجبه فلسطين وطناً قومياً لليهود. وفي عام 1922 أصدرت عصبة الأمم صك الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي تضمن في مواده الثانية والرابعة والسادسة الالتزام بتنفيذ ما جاء في وعد بلفور، المتعلق بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وهذا مثل المرتكز الأساسي لسياسات الانتداب البريطاني في فلسطين (بسيسو، 1990).

وتجلت تلك السياسات الانتدابية تجاه فلسطين، سياسياً واقتصادياً وقانونياً، في الآتي (الجندي، 1981):

- 1- تسهيل وتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين بكافة الوسائل الممكنة.
- 2- تمكين اليهود من شراء الأراضي، وتسهيل ذلك إدارياً واقتصادياً وقانونياً.
- 3- تحديد استيراد المواد الأولية، حيث خصصت سلطات الانتداب 90% من حصص الاستيراد والتصدير للصهاينة.
- 4- منح الاحتكارات لليهود، ومنع العرب من استثمار ثروات بلادهم. فقد منحت سلطات الانتداب امتياز توليد الكهرباء، من مياه نهر الأردن، لشركة روتنبرج؛ وامتياز استغلال أملاح البحر الميت، وكذلك امتياز صناعة الملح، الذي أعطى لشركة الملح المحدودة، وشركة استخراج الكبريت المحدودة. وكل هذه الشركات كانت يهودية وبريطانية. كما قامت حكومة الانتداب بمنح اليهود احتكار العديد من الصناعات، مثل الصناعات الكيماوية، مما أدى إلى إضعاف وتدمير الصناعات العربية. في نفس الوقت، لم يعمل الانتداب على تهيئة الظروف المناسبة لتطوير الاقتصاد العربي في فلسطين، من خلال توفير التسهيلات والتمويل المطلوب، أو تنمية الخبرات والمهارات الصناعية.

استغلت الحركة الصهيونية هذه الأجواء الملائمة لها، وعملت على تجهيز مختلف الوسائل التنظيمية والاستيطانية للسيطرة على البنى التحتية الاقتصادية، وتحقيق المبادئ الأساسية في الممارسة الصهيونية: احتلال الأرض والعمل والسوق. فعملت على زيادة الهجرة وتدفع رأس المال لبناء اقتصاد يهودي يكون في مقدوره منافسة الاقتصاد العربي، والسيطرة على البلاد اقتصادياً. وقد تطور الاقتصاد اليهودي، في ظل التغيرات السياسية المتلاحقة في المنطقة، وبمساعدة الانتداب البريطاني ودعم الدول الغربية وأغنياء اليهود في أنحاء العالم، مما أدى إلى

تفوق الاقتصاد اليهودي على الاقتصاد الفلسطيني، حتى قبيل رحيل الانتداب البريطاني وإقامة الدولة العبرية، حيث كان هناك حوالي 2000 مؤسسة صناعية يهودية يعمل بها 38 ألف يهودي، بينما بلغ عدد المؤسسات العربية 1550 مؤسسة يعمل بها 8800 عربي، وبلغ حجم الإنتاج الصناعي اليهودي 29 مليون جنيه فلسطيني، بينما لم يتجاوز حجم الإنتاج العربي الستة ملايين (سعد، 1985). هذا في وقت بلغ فيه عدد السكان العرب مليوناً ومائتي ألف نسمة، أما عدد اليهود فقد بلغ 600 ألف نسمة، وذلك حسب إحصاء عام 1946 (أوين، 1990). كذلك فإن كافة المؤشرات الأخرى، الزراعية والخدماتية، كانت تشير إلى اقتصاد يهودي قوي متماسك ومتقدم ومتطور باستمرار، وإلى اقتصاد عربي متهاك وضعيف.

5.3 نكبة 1948 وأثارها على المجتمع الفلسطيني:

في مايو أيار عام 1948 أنهت بريطانيا انتدابها على فلسطين، ليعلن اليهود قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين التاريخية. مما أدى إلى نشوب الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948، التي انتهت باستيلاء اليهود وإقامة دولتهم على أكثر من 78% من مساحة فلسطين. "ومنذ ذلك الوقت طرأت على فلسطين تحولات عنيفة وبعيدة المدى، من حيث السكان والمجتمع والأرض والاقتصاد والقوة السياسية والمؤسسات. وعانى هيكل فلسطين العربية الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بكاملة من نكبة مازالت آثارها قائمة حتى الآن" (الخالدي، 1990).

هذا الواقع الجديد أدى إلى تقطيع أوصال المجتمع الفلسطيني، وتشتيته في مواقع جغرافية متباعدة. ولم يتبق من فلسطين إلا الجزء الأوسط الشرقي، أو ما بات يعرف باسم الضفة الغربية، التي تم ضمها إلى الأردن، والشريط الصغير من الساحل الجنوبي لفلسطين، الذي أصبح يعرف باسم قطاع غزة، وتم وضعه تحت الإدارة المصرية. وهذا حافظ على استمرار روابط الحياة للضفة الغربية وقطاع غزة مع الوطن العربي. لكنه رسخ بقوة التقسيم الذي أفرزته حرب 1948 - 1949. وكان له آثار جذرية على البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

فقد تم تهجير وطرده أكثر من 800 ألف عربي فلسطيني من ديارهم، عدا عن من تبقى من الشعب الفلسطيني تحت الحكم العسكري الإسرائيلي في فلسطين المحتلة عام 1948. وجراء

ذلك وجدت تجمعات اللجوء الفلسطينية في دول عربية، وخضعت لسلطتها السياسية؛ أهمها في الأردن وسوريا ولبنان والعراق. ولجأ بعضهم إلى الضفة الغربية، وآخرون لجأوا إلى قطاع غزة. "فحوالي 320,000 من السكان الأصليين للأراضي التي احتلتها القوات اليهودية قد طردوا إلى الضفة الغربية. وحوالي 180,000 إلى غزة. بينما عزل أكثر من 160,000 داخل الدولة اليهودية الجديدة. ووجد 300,000 فلسطيني في المنفى، خصوصاً عبر الأردن، وفي لبنان، وسوريا" (العبد، 1986).

كان اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة قبل حرب 1948 مرتبطاً ومتكاملاً مع بقية الاقتصاد الفلسطيني. وعلى إثر هذه الحرب ونتائج عزلت الضفة عن مراكزها التجارية والصناعية الرئيسية، التي كانت تشكل سوقاً رئيسياً لمنتجاتها الزراعية. كما فقدت منافذها إلى موانئ البحر المتوسط. وقد زاد تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الضفة الغربية المصاعب الاقتصادية، وخلق معضلات حادة من البطالة (منصور، 1986). في ظل هذه الأوضاع بقي اقتصاد الضفة بعيداً عن التطور والنمو، ومعتمداً على قطاعي الزراعة والخدمات. مما رفع من معدلات البطالة، الذي أدى إلى ارتفاع كبير في معدلات الهجرة إلى الخارج.

بعد اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل عام 1949، التي اعترفت بقطاع غزة كوحدة منفصلة تحت الإدارة المصرية، جاءت تسمية قطاع غزة كاصطلاح عسكري وليس بوصفه إقليمياً جغرافياً مميزاً. ولم يكن لهذا الجزء من فلسطين دور اقتصادي يذكر، بعيداً عن ارتباطه التكاملي مع باقي الاقتصاد الفلسطيني، كمركز تجاري لجنوب فلسطين. وكان قطاع غزة حتى حرب 1948 جزءاً من اللواء الجنوبي لفلسطين. وكان هذا اللواء الذي تكون من قضاء غزة وقضاء بئر السبع من أفقر المناطق في البلاد. وشكل قضاء غزة الميناء التجاري لتصدير منتجات اللواء الجنوبي (خلوصي، 1967).

بعد أن أصبح قطاع غزة بعد عام 1948 وحدة منفصلة عن باقي فلسطين، فقد حوالي 80% من سكان القطاع وسائل كسب عيشهم بعد أن فقدوا ممتلكاتهم. كما زاد عدد سكانه ثلاثة أضعاف، بسبب تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين بعد حرب 1948، ليصبح تعداد السكان 280,000 نسمة، كان منهم 90,000 من السكان الأصليين، بينما كان الباقي من اللاجئين. وقد وصل عدد سكان قطاع غزة عام 1966 تقديراً بين 400 إلى 450 ألف نسمة. واستناداً

إلى تلك التقديرات، يكون قطاع غزة من أكثر المناطق السكانية كثافة في العالم (أبو عمرو، 1986).

6.3 الاحتلال الإسرائيلي عام 1967:

باحتمالها للضفة الغربية وقطاع غزة، في الخامس من يونيو حزيران عام 1967، تكون إسرائيل تمكنت من السيطرة على كامل فلسطين، وتبلغ مساحتها الإجمالية 27,009 كيلو متر مربع. أما مساحة الضفة الغربية فتبلغ 5844 كيلو متر مربع، وتشكل 21,6% من المساحة الإجمالية لأرض فلسطين التاريخية. وتبلغ مساحة قطاع غزة 365 كم مربع، ويشكل 1,35% من المساحة الإجمالية لأرض فلسطين. (موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني).

منذ الأيام الأولى لاحتلالها للضفة الغربية و قطاع غزة عام 1967، وبسط سيطرتها العسكرية، عملت إسرائيل على إخضاع كافة جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني لسيطرتها، خاصة الجانب الاقتصادي. كان قادة المناطق العسكريون قد مُنحوا صلاحيات تشريعية وتنفيذية، من خلال إصدار الأوامر العسكرية. وقد أُرست هذه الأوامر الأساس القانوني للاحتلال، وتوسعت لتشمل كافة جوانب الحياة في الأراضي المحتلة. وبموجب هذه الأوامر تمكنت إسرائيل من فرض سيطرتها على الأموال غير المنقولة، واستخدام المياه وغيرها من الموارد الطبيعية، وصلاحيات مصادرة واحتلال الأراضي، وإنشاء المصارف، والسيطرة على الاستيراد والتصدير، والمجالس البلدية والقروية. وقد عملت هذه الأوامر على تسهيل الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة، من خلال تخصيص مساحات واسعة من الأراضي لاستعمال المستوطنات، بعد مصادرتها والاستيلاء عليها (شحادة، 1990).

أدى ذلك إلى تجريد الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم في اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي، وهو أحد أبرز أوجه التبعية. فالفلسطينيون في ظل الاحتلال أصبحوا غير قادرين على ممارسة حقوقهم الاقتصادية، بما فيها الحق في إدارة واستغلال مواردهم الطبيعية وخاصة الأرض والمياه، بما يحقق تنمية مجتمعهم واقتصادهم.

شملت السياسات والممارسات الإسرائيلية كافة أوجه النشاط الاقتصادي في الأراضي المحتلة. وسعت إسرائيل — من خلال سياساتها الاقتصادية إلى السيطرة على الموارد

الطبيعية، والتجارة الخارجية، وعرقلة النشاط الاقتصادي، وتخريب البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وسلب الموارد المالية - إلى إعادة تشكيل بنية الاقتصاد الفلسطيني وإضعافه، بهدف جعله اقتصاداً تابعاً وفاقداً القدرة على تكوين اقتصاد ذاتي مستقل، من خلال ربطه بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي.

ويؤكد الباحث الإسرائيلي ميرون بنفستني، بأن الاحتلال الإسرائيلي سدد ضربة قاتلة لإمكانية استقلال المجتمع الفلسطيني، بإخضاع الاقتصاد الفلسطيني وتحطيم حيويته، وخلق المصاعب التي ستحفز الهجرة، خصوصاً الرجال القادرين والمتعلمين والمتخصصين واستغلال الموارد الطبيعية للمناطق المحتلة. (Benvenisti, 1984)

هذا ما يتأكد أيضاً في تقرير وزارة الدفاع الإسرائيلية سنة 1969 حول " التنمية والوضع الاقتصادي" في المناطق المحتلة، بشأن العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والمناطق المحتلة؛ بأن "المناطق سوق مساعد للسلع والخدمات الإسرائيلية من ناحية، ومصدر لعوامل الإنتاج، خصوصاً العمل غير الماهر للاقتصاد الإسرائيلي من ناحية أخرى" (شديد، 1986).

1.6.3 الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال:

استهدفت سياسة الاحتلال إضعاف اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجعله تابعاً بصورة تامة للاقتصاد الإسرائيلي، وحرمانه من التطور وإقامة علاقات طبيعية مع دول العالم الأخرى، وشملت هذه الممارسات جميع أوجه النشاط الاقتصادي.

وقد عمل الاحتلال على تفتيت الاقتصاد الفلسطيني وحرمانه من التكامل القطاعي والتفاعل المتبادل والمكثف، بما في ذلك الصعوبات التي تواجه إقامة الصناعات الزراعية، والبنوك التي تستطيع دعم وتمويل الاستثمارات، وإقامة المرافق العامة الضرورية، ناهيك عن أن الاحتلال قد عزل الضفة الغربية وقطاع غزة عن محيطها العربي وامتدادها العالمي، ومن ثم فقد أصبح الاقتصاد ضعيفاً وتابعاً بشكل كامل (منصور، 1984).

كما أدت الممارسات الإسرائيلية خلال سنوات الاحتلال الطويلة إلى تشويه وضعف الاقتصاد الفلسطيني وعمقت من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي. ونتيجة لاستمرار هذه التبعية الخطيرة طوال

فترة الاحتلال، فقد ظهرت مجموعة من الاختلالات والتشوهات البنوية في اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة، في عدة مجالات أهمها (The world Bank, 1993):

- الاعتماد الكبير على المصادر الخارجية لتوظيف قوة العمل الفلسطينية.
- درجة التصنيع المنخفضة بشكل غير عادي.
- سيطرة إسرائيل على العلاقات التجارية مع عجز تجاري متزايد لصالحها.
- ضعف البنية التحتية والخدمات العامة.

هذه التشوهات ستتضح بالتفصيل، من خلال استعراض القطاعات الاقتصادية في البنود التالية:

أولاً - أسواق العمل:

بعد أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، قامت بتشجيع اليد العاملة الفلسطينية على الالتحاق بالعمل داخل إسرائيل، وفي القطاعات التي تحتاج إلى عمالة غير ماهرة كالزراعة والبناء وبعض الخدمات. وقد تنامي توظيف الأيدي العاملة الفلسطينية في مجالين: العمل غير الماهر في إسرائيل، والخدمات عالية المهارة في أنحاء العالم وخاصة دول الخليج. فقبل حرب 1967 لم يكن للضفة الغربية وغزة أية علاقات اقتصادية مع إسرائيل، وقد تغير ذلك بشكل سريع بعد الاحتلال وبصورة قسرية، حيث ارتفع عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل تدريجياً ليصل إلى 75 ألف سنة 1980، وإلى 109 آلاف بحلول 1987. وهذا العدد يمثل 35% من السكان العاملين في الضفة و 45% في غزة. لكن هذا العدد انخفض بشكل ملموس بعد الانتفاضة الأولى عام 1987، حيث تشير دراسة للأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) إلى أن حوالي 40% من هذا العدد قد فقد وظائفه بحلول عام 1990 (الأونكتاد، 1994).

كانت الغالبية الساحقة لتوظيف العمالة الفلسطينية، داخل إسرائيل، في العمل غير الماهر وشبه الماهر: فقد استوعب قطاع البناء أغلب العمال (حوالي 50%)، وقد عمل 2% فقط من الفلسطينيين العاملين في إسرائيل في وظائف حرفية وفنية وكتابية. لقد كانت مساهمة دخول هؤلاء العمال في الناتج القومي كبيرة ومؤثرة؛ فقد وصل حجمها إلى 350 مليون دولار عام 1980، ارتفعت إلى 675 مليون دولار عام 1987، وعموماً فقد بلغت نسبة عوائد عناصر الإنتاج من الخارج حتى 1987 حوالي 35% في المتوسط من الناتج القومي الإجمالي (UNCTD. 1989).

وفي ظل استمرار الانتفاضة عام 1987 ونتائج حرب الخليج الثانية عام 1991، نشأ وضع حرج منذ عام 1991، نتيجة تعاظم البطالة وظهور الفقر وخاصة في قطاع غزة. كان هذا نابعاً من تدني فرص العمالة والعاملين في البلدان المنتجة للنفط في المنطقة، وإغلاق إسرائيل لأبوابها أمام العمال الفلسطينيين في إسرائيل، بصورة متكررة، بحجة الدواعي الأمنية. وقد تبين عجز قطاعات الاقتصاد الفلسطيني المحلي – عدا عن قطاع الزراعة – عن أن تستوعب بصورة كافية العمال الفلسطينيين، الذين لم يعودوا يعملون في إسرائيل، وعددهم لا يقل عن 40 ألف عامل، منذ عام 1988، وكذلك حوالي 13 ألف عامل من الداخلين الجدد في سوق العمل سنوياً، وحوالي 15 ألف من الذين عادوا من بلدان الخليج منذ عام 1990، بالإضافة إلى الذين أصبحوا بمثابة عمالة زائدة بسبب هبوط مستويات الإنتاج في القطاعات المحلية. من الطبيعي مع هذه الحالة، أن تتزايد معدلات البطالة لتصل إلى 25% من قوة العمل البالغة 350 ألف عامل، وذلك بنهاية عام 1993، حسب مصادر دولية، بينما قدرتها المصادر الفلسطينية بنسبة 40% (الاونكتاد، 1994).

ثانياً- قطاع الصناعة:

ترتب على الاعتماد الكبير على أسواق العمل الخارجية لاستيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية، جمود في النشاطات الاقتصادية الأخرى، وخاصة في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، إذ أن نصيب الإنتاج الصناعي في الأراضي المحتلة من الناتج المحلي الإجمالي أقل من 8% في المتوسط. وهذا أقل بكثير من بلدان أخرى بمستويات دخل مماثلة. كما أن القطاع السياحي – وهي صناعة ذات إمكانات كبرى في الأراضي المحتلة – ظلت ضعيفة بسبب نقص البنية التحتية مثل الفنادق ووكالات السفر وغيرها. (The world Bank, 1993)

ولم يحدث تطوير للقطاع الصناعي خلال الفترة منذ الاحتلال عام 1967، فضلاً عن إهماله، مما عرقل تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير. كما أن صغر حجم الشركات وتخلف خدمات التسويق وغياب البنية التحتية، منع تكامل الأسواق. ويعكس مستوى الاستثمار المنخفض عدة عوامل، كما يرى البنك الدولي، تشمل عدم الاستقرار السياسي، وحوازر التنقل والحركة بين المدن والمناطق الفلسطينية، والنظم التقليدية، والمناخ الضريبي، وغياب النظام المالي الداعم، إضافة إلى المستوى المنخفض للوساطة المالية الرسمية، وغياب المؤسسات المالية اللازمة لحشد وتخصيص الأموال. لذلك فإن استثمارات القطاع الخاص محدودة بمدخرات الأفراد وبتوليد الأموال داخلياً.

ثالثاً- قطاع الزراعة:

ساهم القطاع الزراعي بحوالي 25% - 30% من الناتج المحلي. وظلت إمكانية نمو القطاع الزراعي مقيدة، بتناقص موارد الأرض والمياه، وبالعلاقات التجارية مع إسرائيل. ونتيجة لاستمرار سياسة نزع ملكية الأراضي من الفلسطينيين، أصبح أكثر من 53.7% من الأراضي الفلسطينية المحتلة خاضعاً لسيطرة السلطات العسكرية الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين. أما موارد المياه، فقد خضعت لسيطرة صارمة؛ فمعظم الموارد المائية للضفة الغربية حُولت لاستخدام إسرائيل ومستوطناتها، وتم تخصيص 120 مليون متر مكعب للاستخدام الفلسطيني، مقابل 560 مليون للاستخدام الإسرائيلي (UNCTD. 1989).

إن القيود التي فرضت على الموارد المائية - بما في ذلك القيود الإدارية على استغلال المياه السطحية والجوفية، والتكاليف العالية للمياه بسبب تجديد الآبار القديمة، ومنع حفر آبار جديدة إلا في حالات نادرة - أدت إلى انخفاض المساحة المروية في الزراعة الفلسطينية. بينما في قطاع غزة أدت مستويات الملوحة المتزايدة في مياه الآبار إلى المزيد من القيود على الإنتاج الزراعي. (عورتاني، 1986).

رابعاً- قطاع التجارة: عملت السياسات الإسرائيلية على إعادة توجيه التجارة نحو إسرائيل بشكل أساسي. هذا أدى إلى بروز عجز تجاري ضخم ومستمر. كما أن القيود القانونية والأمنية على التجارة مع باقي العالم، قد عملت على تشويه النموذج العام للتجارة: فبعد أن كانت العلاقات التجارية معدومة قبل الاحتلال، أصبحت إسرائيل الشريك التجاري الوحيد عملياً للأراضي المحتلة، حيث فرضت إسرائيل على الأراضي المحتلة وضعاً غير متكافئ، يسمح للبضائع الإسرائيلية بالحرية التامة في الدخول إلى المناطق المحتلة، ويضع قيوداً على دخول البضائع الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية. وبصفة عامة كان أكثر من 90% من الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل، وأكثر من 75% من الصادرات تذهب إلى إسرائيل. ترافق ذلك مع عجز تجاري كبير، وصل إلى 675 مليون دولار عام 1987، تطور إلى 800 مليون دولار سنة 1993، بنسبة 23% من الناتج القومي الإجمالي (النقيب، 1997).

ولا شك أن مداخل العمال الفلسطينيين كانت تساهم في تغطية هذا العجز بشكل كبير. ومما ساعد في تسهيل تدفق السلع من إسرائيل إلى الأراضي المحتلة وبالعكس، عدة عوامل، منها حرية دخول هذه السلع دون رسوم جمركية، وعدم ارتفاع تكاليف النقل، والتعامل بالعملة

المحلية الإسرائيلية في عمليات الشراء والبيع، ثم الاستفادة من العملات الصعبة الناتجة عن التصدير (منصور، 1984).

إن هذا الوضع جعل اقتصاد المناطق الفلسطينية هشاً ومنكشفاً على الخارج، وضعيفاً أمام الصدمات. وهذا ما تأكد بعد ذلك خلال السنوات اللاحقة؛ إذ انخفض حجم العمل في إسرائيل إلى حد كبير، وكذلك الصادرات والواردات. وأدى ذلك إلى تدهور الوضع الاقتصادي، وتحقيق معدلات نمو سالبة في الناتج المحلي والقومي.

2.6.3 البنية التحتية والخدمات العامة:

على مدى فترة احتلالها للأراضي الفلسطينية، لم تسع إسرائيل إلى إحداث عملية تنمية للمجتمع الفلسطيني، بل اتبعت سياسات تقوم على وضع حدود لتطور الاقتصاد الفلسطيني؛ "بحيث لا يتناقض أو يتداخل مع المصالح والأهداف العامة الإسرائيلية، وبحيث لا يضع أي أعباء مالية واقتصادية على النظام الإسرائيلي؛ وذلك من خلال إحداث تغيير ضمن الموارد الأساسية والبنية التحتية القائمة، ودون إنفاق أموال ضخمة، ومعالجة الإنتاج، وتحسين أنظمة الدعم". (Benvenisti 1984)

رغم الفائدة التي كانت تجنيها إسرائيل، من خلال الهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني، فقد عملت سلطات الاحتلال على سلب الموارد الفلسطينية، من خلال عدة قنوات أهمها: الضرائب والجمارك، واقتطاعات العمال، وبيع استخدام العملة. ومع أن سلطات الاحتلال كانت تحصل على هذه الإيرادات الكبيرة، إلا أن حجم إنفاقها في الأراضي المحتلة كان ضئيلاً: حيث كانت إسرائيل تنفق معظم هذه الأموال في الاقتصاد الإسرائيلي، متجاهلة بذلك ضرورة إنفاقها في الإقليم الذي جبيت منه، أي الأراضي الفلسطينية؛ "ففي الضفة الغربية انخفض حجم المصروفات الحكومية، كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، من 15% سنة 1968 إلى 8% سنة 1990. وفي قطاع غزة انخفض من 14% عام 1968 إلى 10% عام 1990". (النقيب، 1997).

وهذه النسب ضئيلة مقارنة مع دول أخرى، فيها نفس مستوى الناتج القومي الإجمالي في نفس الفترة الزمنية. وقد حرمت هذه الإجراءات الفلسطينيين من فرصة الاستفادة من مواردهم

الذاتية في تطوير مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة، التي كان من المفترض أن تخدمهم وتساهم في تطوير اقتصادهم وقطاعاتهم الإنتاجية، وتعمل على خلق بيئة استثمارية مناسبة في الأراضي الفلسطينية. وقد أدى ذلك بالمحصلة إلى إهمال كامل للمرافق العامة، كما أدى إلى وجود نقص كبير في الخدمات العامة المقدمة للفلسطينيين؛ حيث تشير العديد من الدراسات والتقارير المحلية والدولية إلى تدني مستوى الخدمات التي يحصل عليها الفلسطينيون، مقارنة بالدول العربية المجاورة، والتي لديها مستويات دخل مشابهة.

لم يكن حجم الإنفاق الضئيل هذا يكفي لتوفير متطلبات تطور ونمو المجتمع، من مرافق وخدمات عامة. وفيما يتعلق بالطرق والمواصلات، فالطرق بقيت على حالها، ولم يجر تطويرها طوال سنوات الاحتلال، حيث أن معظم هذه الطرق قد تم إنشاؤه قبل العام 1967. وبلغ عدد أمتار الطرق المعبدة لكل 100 شخص هو الأقل في فلسطين، من بين الدول المجاورة، حيث لم يتجاوز الـ 80 متراً، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالة السيئة لتلك الطرق. كذلك خدمات الكهرباء، التي تراجعت لأدنى من مستواها في الدول المجاورة، حيث بلغت حصة الفرد الفلسطيني من الطاقة الكهربائية، أقل بكثير منه في الدول المجاورة، إذ لم تتجاوز 13 ك.و/100 لكل شخص (حجم الطاقة الكهربائية 312 مليون واط). أما فيما يتعلق بخدمات الصرف الصحي، فقد بقيت أكثر المناطق لا توجد فيها شيء من شبكات المجاري، حيث أن 25% فقط من البيوت الفلسطينية كانت موصولة بشبكة الصرف الصحي. كذلك يعتبر معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه هو الأقل من بين الدول المجاورة، وبقيت كثير من المناطق والمنازل لا تصلها مياه الشرب أو الكهرباء (The World Bank 1993).

ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى استمرار إسرائيل باستنزاف الموارد المائية الفلسطينية، ووضع القيود والعراقيل أمام إقامة أو تطوير أية مشاريع مائية في الأراضي الفلسطينية. كما أن الخدمات العامة قد تراجعت مستواها العام، وخصوصاً خدمات الصحة والتعليم. ففي مجال الصحة، بقي عدد المستشفيات كما كان عند بداية الاحتلال. أما المدارس، فقد انخفض عددها نسبة إلى زيادة عدد السكان، وأصبحت مكتظة، وتتبع نظام الدوام الصباحي والمسائي. ومما حد من أن تكون هذه الخدمات أكثر سوءاً تلك المساعدات التي كانت تأتيها من الخارج، حيث أن 80% مما ينفق في مجال الصحة يأتي من مصادر خارجية، و50% مما ينفق في مجال التعليم يأتي من مصادر خارجية أيضاً، إضافة إلى القطاع الخاص والأونروا. (Fischer, 1994).

3.6.3 الاستيطان والسيطرة على الموارد الطبيعية:

كانت سلطات الاحتلال قد عملت على تنفيذ سياساتها، الهادفة إلى تقليص سيطرة الفلسطينيين على مواردهم الطبيعية، لتحكم سيطرتها على هذه الموارد، ومن أهمها الأرض، وكافة مصادر المياه. كما قامت بمصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية. وحسب غالبية التقديرات أنه "مع حلول سنة 1994، كانت إسرائيل قد سيطرت على 68% من أراضي الضفة الغربية و40% من أراضي قطاع غزة. كما أن الضفة الغربية لا تستخدم منذ بداية الاحتلال حتى الآن إلا 15%-20% من مياهها، أما الباقي فيستخدم في إسرائيل، أو في المستعمرات الإسرائيلية" (النقيب، 1997).

خلال سنوات الاحتلال، قامت إسرائيل بإجراء تغييرات هائلة في خارطة الضفة الغربية وقطاع غزة، ذلك بتمزيق أوصالها، وتقطيعها إلى كتونات معزولة، عبر إقامة عشرات المستوطنات اليهودية، والمناطق والطرق الاستيطانية بين مراكز السكان التي يحظر على الفلسطينيين دخولها. كما قامت بالسيطرة على مصادر المياه والطرق، ومصادرة مساحات واسعة من الأراضي: فمنذ عام 1967 أقيمت في أراضي الضفة الغربية - بما فيها شرقي القدس - 135 مستوطنة إسرائيلية، أقرت بها وزارة الداخلية الإسرائيلية، إضافة إلى 16 مستوطنة أقيمت في قطاع غزة (تم هدمها ضمن "خطة الانفصال" في صيف 2005). كما أقيمت في الضفة الغربية عشرات من البؤر الاستيطانية، بنسب متفاوتة من حيث التأهيل السكاني. جزء من هذه البؤر تعتبر مستوطنة، بكل معنى الكلمة، ولكن غير معترف بها حالياً من قبل وزارة الداخلية. وقد أوجدت إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة نظاماً من الفصل والتمييز. سلبت في ظل هذا النظام مئات آلاف الدونمات من أراضي السكان الفلسطينيين، واستخدمت لإقامة عشرات المستوطنات، وتوطينها بمئات آلاف المواطنين الإسرائيليين. وتمنع إسرائيل كافة الفلسطينيين من الدخول لهذه الأراضي واستعمالها، مستغلة وجود المستوطنات، لكي تبرر المس بقائمة طويلة من حقوق الفلسطينيين، بما فيها حق السكن، وحق كسب لقمة العيش، وحق حرية التنقل. إن التغيير الهائل الذي قامت به إسرائيل في خارطة الضفة الغربية، عبر إقامة المستوطنات، يمنع كل إمكانية حقيقية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ودائمة الوجود، في نطاق الحق بتقرير المصير (بتسليم، 2007).

وحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، فإن عدد المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بلغ 194 مستوطنة حتى نشأة السلطة الفلسطينية عام 1994. منها 176 مستوطنة في الضفة الغربية والقدس، و 18 مستوطنة في قطاع غزة. ويسكن هذه المستوطنات حوالي 250 ألف مستوطن (الأنكتاد، 1994).

4.6.3 المساعدات والمعونات الخارجية:

في مرحلة ما قبل اتفاقيات أوسلو، كان للأسرة الدولية المانحة تدخلات تنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان يوجه بالأساس كمساعدات إنسانية وإغاثية طارئة، عبر المنظمات الأهلية، ومنظمات الأمم المتحدة المختلفة، وتحديدًا الأنروا. كانت هذه المساعدات والمنح تأتي من خلال مجموعتين: تضم المجموعة الأولى مصادر فلسطينية وعربية وإسلامية. والنقت هذه المصادر إلى حد بعيد حول ضرورة مساعدة الفلسطينيين تحت الاحتلال، لتعزيز صمودهم. وقد أنفقت هذه المجموعة، في الفترة من 1977 إلى 1992، قرابة 564 مليون دولار أمريكي. أما المجموعة الثانية، فكانت تضم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وبعض الدول الأوروبية، ووكالة التنمية الأمريكية. وتركزت أهداف المساعدات الأمريكية للأراضي الفلسطينية على بناء الركائز الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة للحفاظ على السلام (نخلة، 2004). وسنستعرض أهم هذه المصادر وهي:

أولاً- اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة:

تضم المجموعة الأولى اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، التي شكلت رسمياً في أعقاب مؤتمر القمة العربي، الذي عقد في بغداد عام 1978. وتقرر تمويلها من الدول العربية المشاركة. وخلال الفترة من 1979 إلى 1986 صرفت اللجنة المشتركة ما يزيد عن 417 مليون دولار، منها 27% لصالح المؤسسات التعليمية، 16% لمشاريع الإسكان الخاصة، 12% لقطاعي الزراعة والتجارة، 11% للمجالس المحلية، 10% للمياه والكهرباء، 9% للشؤون الاجتماعية (اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، 1988).

من الواضح أن الأموال الواردة من اللجنة المشتركة فشلت في تحقيق الحد الأدنى من التمكين والدعم الحقيقي للقطاعات الإنتاجية، خاصة قطاعي الزراعة والصناعة، لضعف

تمويلها. في نفس الوقت ساعدت هذه الأموال في دعم عمل كثير من المؤسسات العامة في مجال الصحة والتعليم، من مستشفيات وجامعات ومدارس خاصة.

وقد تميزت السياسات التمويلية، التي اتبعتها اللجنة المشتركة، بشكل واضح أنها لصالح الأغنياء وكبار الملاك وأصحاب النفوذ في الجمعيات والمؤسسات والنقابات. وجهت إلى اللجنة تهم الفساد وسوء توزيع واستخدام الأموال، حيث أن العملية خضعت للاعتبارات الفئوية والشخصية وضمان الولاء السياسي، وليس للتمكين ودعم الصمود. وظهر ذلك خلال الانتفاضة الأولى، بعدم وجود بنى هيكلية صلبة، تستجيب للمستجدات التنموية، التي يتطلبها الواقع الجديد، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية (نخلة، 2004).

ثانياً- المساعدات الأمريكية:

في الفترة بين عام 1975 و عام 1984، خصصت الحكومة الأمريكية مساعدات للفلسطينيين، تحت الاحتلال الإسرائيلي، بقيمة 51,6 مليون دولار. وفي الفترة ذاتها قدمت الحكومة الأمريكية لإسرائيل منحا وقروضا مسهلة بفوائد منخفضة، بقيمة 24,3 مليار دولار أمريكي (نخلة، 2004).

يتضح من شكل وحجم المساعدات الأمريكية خلال هذه الفترة، أنها كانت تهدف فقط إلى تحسين المستوى المعيشي للفلسطينيين، وتجميل حياتهم تحت الاحتلال. ولم تهدف أبداً لتنمية المجتمع الفلسطيني. ويؤكد ذلك حجم وشكل هذه المساعدات، ونوعية المشاريع التي مولتها، حسب رؤية ورغبة الحكومة الإسرائيلية. وتتضح أهداف الحكومة الأمريكية، من وراء تخصيص المساعدات للفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي، بالطريقة التي عبر فيها الكونغرس عن ذلك، بأن "رغبة الكونغرس لدعم البرامج وتوسيع المؤسسات في المناطق المحتلة للضفة الغربية وقطاع غزة هي للمساعدة في إقامة الدعائم الضرورية للمحافظة على السلام". (Benvenisti 1984)

5.6.3 الانتفاضة الفلسطينية الأولى:

مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في التاسع من كانون الأول ديسمبر عام 1987، عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على التصدي لها وإخمادها، بوسائل وممارسات قمعية

شديدة. بالإضافة للأعداد الكبيرة من الشهداء والجرحى والمعتقلين، كان هناك خسائر اقتصادية كبيرة للفلسطينيين، نتيجة سياسة العقوبات الجماعية، التي نفذها الاحتلال عبر جملة من الممارسات؛ مثل الحصار، وفرض حظر التجول، واقتلاع الأشجار، وتجريف الأراضي الزراعية، وإتلاف المحاصيل، وفرض الغرامات والضرائب الباهظة، ومصادرة الأراضي والممتلكات؛ ليؤدي ذلك إلى تعطيل الكثير من المرافق الاقتصادية، وتراجع في حجم الدخل الفلسطيني. وقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 عن حجمه عام 1987 بنسبة 25% في الضفة الغربية، ونسبة 40% في قطاع غزة (الأونكتاد، 1994).

منذ الأيام الأولى للانتفاضة الفلسطينية الأولى، تم تشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، بدعم من قيادة منظمة التحرير. وإلى جانب الأهداف السياسية، كان للانتفاضة أهداف اقتصادية، تتمثل في تحويل الاحتلال من عملية مربحة إلى عملية خاسرة، على الصعيد الاقتصادي، وتحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي. وعلى هذا الأساس قررت قيادة الانتفاضة التوقف عن دفع الضرائب، ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، وتخفيض عدد العمال في إسرائيل. وقدرت الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية بنحو 3% - 4% من إنتاجها المحلي الإجمالي عام 1988. كما أن القطاعات الاقتصادية الفلسطينية استفادت من مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وأخذت تنتج البدائل لحاجة المجتمع الفلسطيني، مما زاد من حصة الإنتاج الصناعي من 9% إلى 13% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. وقامت المنظمات الجماهيرية بإنشاء التعاونيات الاقتصادية (النقيب، 1997).

وقد شهدت مرحلة الانتفاضة الأولى تغيرات هامة ونوعية على صعيد الأهداف والبرامج التنموية للمنظمات القاعدية الجماهيرية، كما شهدت نشوء المنظمات والمؤسسات والمراكز المهنية المتخصصة. لقد تمحور النشاط السياسي خلال الانتفاضة حول شعار "التحضير لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة"، بناءً على الاعتقاد السياسي بإمكانية نشوء دولة فلسطينية مستقلة، وبالتالي أضافت المؤسسات الأهلية بعداً آخر لعملها ودورها، هو عنصر البناء إلى جانب عنصر المقاومة.

في المقابل فقد أدت الانتفاضة الفلسطينية إلى تحولات جذرية، في علاقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالأراضي المحتلة؛ حيث أصبح الاحتلال عملية مكلفة للجانب الإسرائيلي، تعود عليه بخسائر سياسية وعسكرية واقتصادية، بعد أن كان عملية مربحة لسنوات. وأدى ذلك

إلى قناعات إسرائيلية بعدم جدوى استمرار سياساتها القديمة في الأراضي المحتلة، ووجوب البحث عن بدائل، خاصة وأن الفلسطينيين أثبتوا قدرة فائقة على الاستمرار في تقديم كافة التضحيات، من أجل تحقيق أهدافهم الوطنية في الحرية والاستقلال.

7.3 منظمة التحرير الفلسطينية:

منذ تأسيسها عام 1964، لعبت منظمة التحرير الفلسطينية دوراً هاماً ومؤثراً في حياة الشعب الفلسطيني وقضيته. ولازال دورها هذا حتى الآن. وخلال مسيرتها تعرضت المنظمة للعديد من الأزمات الموضوعية والتغيرات البنيوية. ورغم ذلك، ظلت على مدى هذه السنوات الطوال تحتل موقعاً هاماً على الصعيد الدولي والعربي والفلسطيني، ككيان سياسي للشعب الفلسطيني، يعبر عن طموحاته الهادفة إلى التحرير، و تحقيق حلم إقامة الدولة.

أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، عقب القرار الصادر عن القمة العربية الأولى التي عقدت بالقاهرة. قبلها، كان تمثيل فلسطين في الجامعة العربية تمثيلاً شكلياً، منذ نشأتها عام 1945. في عام 1974 صدر عن مؤتمر القمة العربية، في الرباط، قرار تاريخي هام لمنظمة التحرير وللقضية الفلسطينية عموماً، والذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وهو ما أهلها لأخذ مقعد مراقب في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. كما كرس هذا القرار الكيانية الفلسطينية، لتصبح المنظمة هي المتحدث الوحيد باسم الشعب الفلسطيني، في عمليات البحث عن حل للقضية الفلسطينية (هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984).

كان لمنظمة التحرير الفلسطينية نفوذ وتأثير واضح في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ بداية الاحتلال عام 1967. وطوال فترة السبعينات، ركزت المنظمة وفصائلها المقاتلة على الكفاح المسلح، وترسيخ صمود الفلسطينيين على أرضهم، ومنع التعاون مع مخططات الاحتلال. وبعد عام 1978 اتخذ دور المنظمة طابع التمويل المؤسسي لدعم الفلسطينيين تحت الاحتلال، من خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، التي قامت بتمويل العديد من القطاعات. ورغم اتهام اللجنة المشتركة بالفساد والمحسوبية والتنافس في دعم الولاءات السياسية، إلا أن تمويلها ساهم في دعم كثير من المؤسسات واستمرار عملها، خاصة في مجال التعليم والصحة والعمل الاجتماعي.

مع بروز قوة م.ت.ف، والاتفاق على كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، قامت بإنشاء العديد من الاتحادات الشعبية بالخارج، التي هدفت إلى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، كما دعمت م.ت.ف وفصائلها المختلفة إنشاء الأطر الشبابية (لجان الشبيبة ولجان العمل التطوعي) في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي استجابت بشكل خلاق لبعض الاحتياجات والأولويات التنموية المختلفة، بدون أن تتبلور لدى هذه اللجان رؤية تنموية شاملة.

بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام 1982، واعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة الحلقة المركزية في النضال الوطني الفلسطيني، أولت اهتماماً مضاعفاً للأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لقد أدى هذا التوجه إلى "الداخل" إلى تركيز الفصائل الفلسطينية المختلفة في إنشاء أطر ولجان وهيئات جماهيرية، تستطيع من خلالها ممارسة العمل السياسي من جهة، وتقديم خدمات للجمهور الفلسطيني من جهة أخرى. في نطاق هذا المفهوم تم إنشاء المنظمات الجماهيرية القاعدية، مثل اللجان الزراعية والصحية والنقابية والطلابية والفلاحية والشبابية.. الخ، والتي اعتبرت أذرعاً سياسية للفصائل الأساسية في منظمة التحرير الفلسطينية، وقدمت بديلاً تنموياً مختلفاً عن المؤسسات الأهلية التقليدية، التي كانت موجودة أصلاً. ومع أنها تشكلت كمجموعات خدماتية وتنموية، فقد عملت على تقديم الخدمات المجتمعية، وبناء تنمية مقاومة للاحتلال، وتكريس مفهوم الاعتماد على الذات والصمود المقاوم. وتميزت هذه المنظمات باتساع انتشارها جغرافياً، وتغلغلها في القطاعات المختلفة من المواطنين، خاصة بين الشباب والطلاب. ركزت هذه المؤسسات الجديدة تماماً على الجانب التنموي والسياسي أكثر من الإغاثي، وعمدت إلى إنشاء هيكل ديمقراطية، تشكلت قيادتها من الفئات المتوسطة والفقيرة، كما وجهت خدماتها إلى الفئات الأكثر احتياجاً بالمجتمع.

وقد التقى الهدفان الاجتماعي والسياسي في عمل هذه المنظمات: فهي تميزت بفعاليتها التنموي، وان كانت مدفوعة بدوافع سياسية. وكانت شرعية المنظمات القاعدية قد استمدتها من الجماهير، وليس من سلطات الاحتلال. وتركز نشاطها غالباً في العمل التطوعي. ولأنها عملت على نطاق واسع في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أصبحت عاملاً توحيدياً فاعلاً بين المنطقتين (Kelly, 1984).

خلال مسيرتها السياسية، طرحت المنظمة مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة، القائمة على أسس ديمقراطية علمانية. وفي الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي

انعقدت بالجزائر في تشرين أول نوفمبر 1988، أعلنت المنظمة عن الاستقلال الفلسطيني، واعتبار حدود الرابع من حزيران يونيو 1967 حدوداً للدولة الفلسطينية المستقلة؛ إضافة لاعترافها بقرار 242، الصادر عن مجلس الأمن، والذي يحمل في طياته اعترافاً ضمناً بدولة إسرائيل، بعد أن عارضته لسنوات. وقد مهد ذلك لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية لاحقاً عام 1991 في مؤتمر مدريد الدولي للسلام بين العرب وإسرائيل. بعد مؤتمر مدريد دخلت منظمة التحرير في مفاوضات سرية مع إسرائيل، استضافتها العاصمة النرويجية أوسلو، وانتهت بإعلان اتفاقية أوسلو عام 1993.

وقعت منظمة التحرير الفلسطينية – بصفتها المعترف بها دولياً كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني – على اتفاق إعلان المبادئ، والاتفاقيات المرحلية اللاحقة مع إسرائيل. كما أن منظمة التحرير هي التي أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي التي أضفت عليها الشرعية، واستمرت بإجراء المفاوضات مع إسرائيل، والحفاظ على العلاقات الخارجية، وتقوم بتوقيع الاتفاقيات الدولية نيابة عن السلطة الفلسطينية، التي تفتقر إلى الشخصية السيادية (صايغ، الشقائي، 1999).

8.3 مفاوضات السلام:

في ظل ظروف وتحولات دولية وإقليمية ومحلية دراماتيكية، شهدت انهيار القطب السوفيتي، والحرب على العراق، والتطورات التي نشأت في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ اندلاع الانتفاضة الأولى في كانون الأول سنة 1987... في ظل هذه الظروف، التي بدت مواتية للعملية السلمية، بدأت وتطورت المفاوضات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية، للتوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي سلمياً (علوي، 1993).

في 30 نوفمبر تشرين الثاني 1991 عقد مؤتمر مدريد للسلام، برعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وبعد المؤتمر استمرت المفاوضات الثنائية المباشرة، بين إسرائيل والدول العربية المجاورة. وكانت مفاوضات أخرى، متعددة الأطراف والمسارات حول قضايا إقليمية رئيسية. في نفس الوقت كانت منظمة التحرير الفلسطينية تجري مفاوضات سرية مع إسرائيل في النرويج، والتي نجم عنها ما يعرف باتفاق أوسلو. وكانت

نتيجة هذه المفاوضات اتفاق إعلان المبادئ، الذي وقع في واشنطن في 13 أيلول سبتمبر 1993 ليشكل منعطفاً جديداً في التاريخ العربي والفلسطيني (عباس، 2001).

وقد تبع هذا الاتفاق مفاوضات حول الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. في أعقاب التوصل إلى اتفاق القاهرة حول قطاع غزة ومنطقة أريحا في 4 أيار مايو 1994، تم إنشاء السلطة الفلسطينية. وأعقب هذا الاتفاق في 28 أيلول سبتمبر 1995 الاتفاق المرحلي الإسرائيلي-الفلسطيني، حول الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي مهد لامتداد ولاية السلطة الفلسطينية على مناطق إضافية (اشتية، 2003).

3.9 الخلاصة:

تناول الفصل الثالث عدة قضايا خاصة التطورات السياسية والتاريخية وتوضيح الإطار السياسي والتاريخي للاقتصاد الفلسطيني، حيث بدأ المبحث باستعراض لتاريخ وطبيعة الوجود اليهودي والأجنبي في فلسطين، والذي بدأ في سنوات القرن التاسع عشر. ثم شهد القرن العشرين تأسيس المؤسسات الصهيونية الاقتصادية والاجتماعية والاستيطان الصهيوني المنظم. وبعد وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، شرع الانتداب بانتهاج سياسات لصالح الوجود الصهيوني في فلسطين، التي أرست قواعد الاقتصاد الإسرائيلي.

بعد عام 1948 خضع ما تبقى من فلسطين (قطاع غزة) لإدارة مصرية و(الضفة الغربية) للأردن، حتى تم احتلالهما عام 1967، مما أدى إلى إحكام إسرائيل سيطرتها على كامل فلسطين، حيث قام الاحتلال الإسرائيلي فوراً بمجموعة من الإجراءات العسكرية للسيطرة على كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين.

وقد لعبت منظمة التحرير الفلسطينية دوراً هاماً ومؤثراً في حياة الشعب الفلسطيني، وعملت على ترسيخ صمود الفلسطينيين على أرضهم، والتصدي لمخططات الاحتلال، والمساهمة في دعم وتمويل كثير من المؤسسات، واستمرار عملها خاصة في مجال التعليم والصحة والعمل الاجتماعي. وعملت على بناء تنمية مقاومة للاحتلال، وتكريس مفهوم الاعتماد على الذات والصمود المقاوم، خاصة خلال الانتفاضة: حيث عملت الحركة الوطنية الفلسطينية على تحويل الاحتلال من عملية مربحة إلى عملية خاسرة، بالذات على الصعيد الاقتصادي.

كان للأسرة الدولية المانحة تدخلات تنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال المجموعة العربية، التي عملت على تعزيز صمود الفلسطينيين تحت الاحتلال. أما المجموعة الثانية، فكانت تضم جهات دولية وأوروبية وأمريكية. وتركزت المساعدات الأمريكية للأراضي الفلسطينية نحو هدف بناء الركائز المطلوبة للحفاظ على السلام.

من خلال هذا الفصل، يتضح أنه على مدى التاريخ الحديث تم حرمان الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، إضافة إلى تجريدهم من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، خاصة الحق في تقرير المصير، وتحديد مستقبلهم الاقتصادي والسياسي، وممارسة حقوقهم في السيطرة على مواردهم الطبيعية وإدارتها واستغلالها، وخاصة الأرض والمياه، وأن يضعوا و يتابعوا خططهم وبرامجهم لتنمية مجتمعهم. ويعتبر ذلك أحد أبرز أوجه التبعية والاستلاب، مما ترك آثاراً عميقة على المجتمع الفلسطيني، وحدت من قدرته على النمو والتطور.

على خلفية هذه التطورات التاريخية السياسية، سيقدم الفصل التالي عرضاً وتحليلاً لبيئة ومؤشرات التنمية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال السنوات اللاحقة.

الفصل الرابع

البيئة العامة للتنمية

1.4 المقدمة:

يصعب الحديث عن عملية التنمية في فلسطين، خلال المرحلة المحددة للدراسة، دون الأخذ بعين الاعتبار البيئة العامة المؤثرة والواقع السياسي وإفرازاته ونتائجه على المجتمع الفلسطيني. يعرض هذا الفصل حالة البيئة التنموية، والعوامل الرئيسية الأهم المؤثرة في واقع التنمية في فلسطين، خلال فترة الدراسة 1994 - 2005.

بعد إنشاء السلطة الفلسطينية - في أعقاب التوصل إلى اتفاق القاهرة حول قطاع غزة ومنطقة أريحا في 4 أيار مايو 1994 - كان من المتوقع حدوث تطورات جذرية في الأراضي الفلسطينية. وكان يعتقد بأن هذه الأوضاع الجديدة، الناشئة عن عملية السلام، ستأخذ المجتمع الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية، بعيداً عن سيطرة الاحتلال وممارساته، وتخلق بيئة عامة جديدة ملائمة ودافعة لعملية التنمية في الأراضي الفلسطينية.

إلا أنه، وعلى الرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية الجديدة، وتدفق المساعدات الدولية، فإن البيئة العامة، لمسار تنمية المجتمع الفلسطيني، لم تختلف كثيراً في جوهرها، عن البيئة التي كانت سائدة على مدى السنوات السابقة من الاحتلال: فلا زال الاحتلال ماثلاً بشقيه المادي والمعنوي خلال هذه الفترة؛ بل أن سياسات الاحتلال أصبحت أشد شراسة، وتحديداً منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية أيلول - سبتمبر عام 2000.

2.4 اتفاقيات أوسلو وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني:

لقد أدى اتفاق إعلان المبادئ، والاتفاقيات المرحلية التي أعقبته، إلى "إقامة أول سلطة وطنية فلسطينية، على أرض فلسطين، منذ تبلورت الهوية الفلسطينية في بدايات القرن العشرين. وقد واجهت السلطة منذ قيامها في عام 1994 عدة قضايا رئيسية، تتعلق بصلاحياتها وأدائها ومحددات عملها والعلاقة بين السياسي والتنموي في خطط عملها" (جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، 1999).

وصلت الفترة الانتقالية، كما حددها إعلان المبادئ، إلى نهايتها، في 4 أيار مايو 1999. وقد أبرزت مفاوضات الوضع النهائي تبايناً كبيراً بين الموقف الفلسطيني والموقف الإسرائيلي. ولم يدخل الطرفان في نقاش حقيقي حول التسوية الدائمة. فالقضايا الكبرى محط الخلاف لم يتمكن الجانبان من معالجتها وحلها. وتشمل هذه القضايا القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات الخارجية، ومسائل أخرى.

في ظل تطورات سياسية مثيرة، خلال الفترة، وبسبب الطبيعة الانتقالية والمفتوحة لاتفاقيات أوسلو، وعدم الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الذي أدى إلى تعثر وجمود في العملية السلمية؛ بدا واضحاً أن اتفاقية أوسلو فشلت. وتجسد هذا الفشل في عدم تنفيذ بنود أساسية في مرحلته الانتقالية، وفي فشل المفاوضات النهائية. وقد ساهم في هذا الفشل عدة عوامل، منها: التأخير في تطبيق بنود الاتفاق، نتيجة المماطلة الإسرائيلية المستمرة، واستمرار العنف الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، وسياسة الإغلاق والحصار التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية، وسياسة الاستيطان، ومحاولة فرض الأمر الواقع (الشقاقي، 1998).

فالسطة الوطنية الفلسطينية تفتقر إلى المسؤولية عن الأمن الشامل، في مناطق الحكم الذاتي، والمعابر والحدود الدولية، والمياه الإقليمية، والعلاقات الخارجية. وتفتقر أيضاً إلى السيطرة الكاملة على الأرض ومصادر المياه وحركة الناس والبضائع، في داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا أثر على تطور وعمل فروع السلطة، كما أثر على الحياة اليومية للفلسطينيين. ونتيجة لمواقف إسرائيل التفاوضية المتعنتة، وبعد نتائج قمة كامب ديفيد 1999، انفجرت انتفاضة الأقصى، والتي تصاعد خلالها العدوان والعنف الإسرائيلي لقمع الانتفاضة. كما توقفت فيها المفاوضات والعملية السلمية.

ومع أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد عانت من تلك الأوضاع، خاصة عدم التطبيق الكامل للاتفاقيات المبرمة، ومن سيطرة محدودة على الأراضي والموارد الطبيعية، وحتى على المصادر البشرية؛ على الرغم من هذه المحددات، فقد قطعت السلطة خطوات مهمة في الجوانب المختلفة للبناء المؤسسي العام (جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، 1999).

لقد استطاعت السلطة الفلسطينية، خلال السنوات الست التي تلت تأسيسها، تحقيق مستويات من توفير الخدمات، وجمع العائدات والمحاسبة المالية، واستخدام المساعدة الدولية بشكل يفوق تلك السائدة في بلدان ذات مستويات متشابهة من التنمية والدخل. وتبين المعطيات توجهها نحو الارتفاع في مؤشرات اجتماعية واقتصادية رئيسية. ومع ذلك فإن السلطة الفلسطينية ظلت تواجه مشاكل، وتعاني من نقائص، تتراوح ما بين المأسسة غير الكافية، وتركيز الصلاحيات بيد السلطة التنفيذية، واستخدام التوظيف في القطاع العام لتخفيف البطالة، أو حسب الولاء السياسي، والإدارة المالية غير السليمة (صايغ، الشقائي، 1999).

1.2.4 الاتفاقيات والصلاحيات:

منذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ، المعروف باتفاق أوسلو، وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، تم توقيع العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية أهمها: اتفاقية بروتوكول باريس لتنظيم العلاقات الاقتصادية 29 نيسان أبريل 1994، واتفاقية أوسلو 28 سبتمبر 1995، واتفاقية واي ريفر 1998. وقد منحت هذه الاتفاقيات صلاحيات متباينة للسلطة الوطنية الفلسطينية: فبينما تقلصت الصلاحيات السياسية، بسبب الثغرات الكبيرة التي اتصف بها اتفاق أوسلو، وما تبعه من اتفاقيات – ويتمثل ذلك في تأجيل القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني – فقد منحت الاتفاقيات صلاحيات اقتصادية أوسع، والتي جاءت ضمن بروتوكول باريس الاقتصادي. وهذا ما سنتعرض له بالتقييم والتحليل، وذلك لخصوصية تأثير هذا الاتفاق على مجمل الوضع الفلسطيني بشكل عام، والمسار الاقتصادي والتنموي بشكل خاص.

1.1.2.4 اتفاق باريس الاقتصادي:

بعد مفاوضات مطولة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، تم التوصل إلى بروتوكول باريس الاقتصادي، الذي وقع في باريس في 29 نيسان 1994، لينظم العلاقة الاقتصادية بين

الجانب الفلسطيني، من جهة، وإسرائيل وغيرها، من جهة أخرى، خلال الفترة الانتقالية. وجاء في ديباجته؛ أنه يهدف إلى تقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني، وإعطائه الفرصة لممارسة حقه في اتخاذ القرار الاقتصادي، وفقاً لخطته الخاصة للتنمية، وخلق مناخ اقتصادي أفضل للشعبين.(عورتاني، مكحول. 1995).

وكان من المفترض أن يشكل هذا الاتفاق الإطار الأهم لعمل الاقتصاد الفلسطيني، ولكي نقف على أسباب عدم حدوث ذلك عملياً، لابد من تقييم اتفاق باريس، على الصعيد النظري، ثم نستعرض واقع التطبيق العملي:

أولاً- التقييم النظري لاتفاق باريس الاقتصادي:

احتوى اتفاق باريس الاقتصادي على أسس التعاون، في مجالات العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية. وقد حددها الاتفاق بتسعة مجالات، وهي:- رسوم الاستيراد وسياسته، المسائل النقدية والمالية، الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة على الإنتاج المحلي، العمل، الزراعة، الصناعة، السياحة، والتأمين.

إن قراءة مواد الاتفاق الأحد عشر، قراءة تحليلية معمقة، وفي ضوء الاحتياجات المطلوبة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، تسمح لنا بالاستنتاجات التالية (عورتاني وآخرون، 1994)، (الاونكتاد 1994)، (البنك الدولي ، ماس، 1997)، (اشتية، 2003):

الصلاحيات:

منح اتفاق باريس الاقتصادي صلاحيات جديدة للفلسطينيين، أهمها:
- إقامة مؤسسات اقتصادية فلسطينية لإدارة النشاط الاقتصادي في فلسطين، ولكن بصلاحيات محدودة.

- أحد العناصر الأساسية في الاتفاق، مفهوم الحدود المفتوحة، نسبياً، أمام تحرك السلع واليد العاملة بين إسرائيل والأرض الفلسطينية. فلن يكون هناك حدود جمركية ما بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، بل تكون التجارة بينها حرة، ضمن قيود المقاييس النوعية الإسرائيلية (الاستثناء الوحيد حسب الاتفاق يشمل خمس مواد زراعية مع نظام كوتا لغاية عام 1999).

- القدرة على انتهاج سياسة تشجيع الاستثمار، وتحفيز النشاط الاقتصادي، والتحرر من كثير من القيود والعوائق التي كانت سلطات الاحتلال تفرضها على الاقتصاد الفلسطيني.
- أصبح بإمكان السلطة فتح سوق مالي، وترخيص بنوك فلسطينية وعربية وأجنبية، وإنشاء سلطة نقد فلسطينية تتمتع بمعظم صلاحيات البنك المركزي، ما عدا إصدار عملة وطنية.
- السماح بسن قوانين استيراد (تعريفية جمركية، معايير) وذلك بخصوص كميات محددة لسلع محددة في ملحق على شكل قائمة سميت (قائمة A1، A2) والسماح باستيراد كميات غير محددة بتعريفية جمركية تحددها السلطة، ولكن وفق المعايير الإسرائيلية (قائمة B).
- إمكانية عقد اتفاقيات تجارية واقتصادية مع بلدان أخرى، وفقاً لنصوص اتفاق باريس.
- صلاحية تحديد الضرائب المباشرة.
- حصول السلطة على 75% من الضرائب التي يدفعها العمال الفلسطينيون في إسرائيل، والحصول على كامل الضرائب (100%) التي يدفعها العمال الفلسطينيون في المستعمرات الإسرائيلية (بعد خصم مصاريف التحصيل البالغة 3%).
- حق السلطة في استعادة الضرائب التي يدفعها المستورد الفلسطيني على سلع مستوردة باسمه.

القيود والمعوقات:

تضمنت نصوص الاتفاق قيوداً وعراقيل تجعل تطبيق الأهداف التي نص عليها الاتفاق أمراً مستحيلًا؛ فبموجب الاتفاق لا يمكن إصلاح التشوه الموروث في بنية الاقتصاد وفي العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، في الوقت الذي لا يملك فيه الفلسطينيون حق السيادة على الموارد الطبيعية، أو حق اختيار السياسات المالية والنقدية والتجارية بحرية. كما لا يمكن إصلاح الخلل في العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي؛ إذ أن إسرائيل تتحكم بالسيطرة على الموارد والحدود مع العالم الخارجي، وعلى حركة الأشخاص والسلع بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي، بل وبين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

الاتفاق ألزم السلطة الفلسطينية بفرض الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة، لها في إسرائيل. وعملياً لم يكن ذلك في صالح الاقتصاد الفلسطيني، كون ارتفاع نسب الضرائب على المنتجات الفلسطينية، تثقل كاهل المواطنين، وتفقد الاقتصاد الفلسطيني قدرته التنافسية مع الاقتصاديات الأخرى، خاصة المجاورة.

- لم يحدد الاتفاق آلية واضحة لتنفيذه، فاللجنة التي نص عليها الاتفاق على أنها مسؤولة على مراقبة تنفيذه وتطويره (اللجنة الاقتصادية المشتركة JEC) لم تُحدد آلية عملها وصلاحياتها بشكل واضح ودقيق.

- لم يشتمل الاتفاق على آلية للتحكيم عند الاختلاف من طرف ثالث دولي، يكون قادراً على حل الخلافات التي تنشأ عند التطبيق، وفقاً لقواعد الشرعية الدولية، أو وفقاً لقواعد الاتفاقات الثنائية المبرمة.

- يمكن تقييم الاتفاق بأنه كان أقرب لاتفاق حول سياسات وإجراءات التبادل التجاري، بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي: فهو اتفاق تجاري، وليس اتفاقاً اقتصادياً بالمعنى الدقيق، لأنه لا يتناول الحقوق الاقتصادية الفلسطينية السابقة، ولا اللاحقة، ولا الحالية. كما أنه لا يعالج قضايا الموارد، ومن ثم فهو لم يسمح بأية مطالب خاصة بالتعويض عن الأضرار الاقتصادية التي أحدثتها الاحتلال في الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني.

ثانياً - تقييم التطبيق العملي لاتفاق باريس الاقتصادي:

على الرغم من المساوى التي يتضمنها الاتفاق، إلا أن الأمل كان في الاستفادة من إيجابيات الاتفاق، لإحداث التغييرات المطلوبة لانطلاق تنمية الاقتصاد الفلسطيني. بيد أن هذا لم يحدث، إذ اصطدم تطبيق الاتفاق بالكثير من العقبات التي يحملها الاتفاق نفسه، إضافة للإجراءات والممارسات الإسرائيلية، المتمثلة في خرق نصوص الاتفاق وتجاهلها، والتي نستعرضها فيما يلي:

شكل الهاجس الأمني الذريعة الإسرائيلية الأقوى لتعطيل العمل بالكثير من بنود الاتفاق، على الرغم من أن القضايا الأمنية لم يتم استعراضها في مواد الاتفاق، ومن ثم فقد جاءت فيما بعد اتفاقيات أخرى (أوسلو 2) التي شكلت الإطار العام للعلاقات بين الطرفين، لذلك خضع الاتفاق الاقتصادي للاعتبارات الأمنية والسياسية، التي كان لها الأولوية دائماً، لدرجة أن الإدارة الإسرائيلية المشرفة على عملية التنفيذ، كانت تابعة للمؤسسات الأمنية الإسرائيلية (النقيب، عطيانى. 2003).

وتشير دراسة للبنك الدولي إلى أن التجربة المكتسبة من اتفاق باريس الاقتصادي، تؤكد مدى تداخل العوامل السياسية والاقتصادية، حيث أدت الضغوط السياسية الناجمة عن الهاجس الأمني الإسرائيلي، إلى معاناة اقتصادية كبيرة في أوساط الفلسطينيين، وهددت الحكم الذاتي الفلسطيني الوليد. وقد أسهمت هذه الحقيقة في التنصل من الاتفاقية المرحلية وحلها. كما أدت البيئة الاقتصادية – التي تحيط بها الشكوك، والتي تعاني من المخاطر والمعاملات والصفقات المكلفة، وعدم كفاية وملائمة المؤسسات القانونية والتنظيمية والمالية – إلى إعاقة تنمية القطاع الخاص. وقد أدت هذه العوامل إلى أعاققة النمو الاقتصادي الفلسطيني، وأرست الأسس للأزمة السياسية والنزاع المتفاجم (البنك الدولي، 2002).

أصبح مفهوم الحدود المفتوحة أمام تحرك السلع والأشخاص والأموال بلا جدوى؛ بسبب الممارسات الإسرائيلية، المتمثلة في سياسة التصاريح والإغلاق وحوجز التفتيش ومنع وسائل النقل الفلسطينية من الوصول لإسرائيل، ومنع وتأخير نقل البضائع. كل ذلك تحت ذرائع الدواعي الأمنية، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في الفصل القادم.

هناك الكثير من الغموض في نصوص القواعد التجارية، بالإضافة لعدم كفاية آليات تسوية وفض النزاعات بين الجانبين، الأمر الذي مكن الطرف الإسرائيلي، من الالتفاف الدائم على الأهداف الاقتصادية المتفق عليها، ألا وهي التعاون والتنمية الفلسطينية. وتشير دراسة البنك الدولي، إلى أن الآراء التي تقول بأن الاتفاق محكوم بالفشل، تستند أساساً إلى حتمية أن تؤدي التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وانكشاف الاقتصاد الفلسطيني وسرعة تأثره وهشاشته، إلى إنتاج مخرجات ضعيفة للنمو، بسبب النشاطات ذات القيمة المتدنية، والافتقار إلى نقل التكنولوجيا، أو لمجرد أن الاتفاق يمثل اتفاقية مؤقتة، في منتصف الطريق، ما بين السيادة الفلسطينية والشراكة الكاملة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولكن دون تمتع الجانب الفلسطيني بحق اللجوء إلى معالجة قصور الاتفاق ونقائصه. ومن هذا المنطلق، لم يكن الاتفاق قابلاً للتنفيذ والتطبيق، وقد عمل في مصلحة إسرائيل (البنك الدولي، 2002).

لقد اتضح أن بعض نصوص الاتفاق لم تكن ذات أهمية عملية، لأن الممارسات الإسرائيلية أفرغتها من أي مضمون حقيقي. فعلى سبيل المثال، إن النصوص التي كرست حرية التجارة بين الطرفين بدون جمارك، لم تعمل على زيادة الصادرات الفلسطينية لإسرائيل، لأن

الأخيرة استعملت أساليب العوائق غير الجمركية، وخاصة الدواعي الأمنية، لإعاقة الصادرات الفلسطينية.

إن ما ساعد الجانب الإسرائيلي على القيام بكثير من الانتهاكات لنصوص الاتفاق، هو ضعف أداء الجانب الفلسطيني، النابع أساساً من سوء الإدارة، والنظام الفردي، وعدم قدرته على إيجاد إطار مرجعي واحد، بسياسة واحدة، لمراقبة تطبيق الاتفاقية؛ حيث كانت هناك مرجعيات متعددة، ولجان مختلفة، من وزارات عدة، لا تحكمها مرجعية واحدة؛ بل إنها عملت في إطار تنافسي على المسؤولية والصلاحيات (النقيب، عطيانى. 2003).

ما سبق كان استعراضاً غير مفصل لأحد الأطر التي تشكلت منها البيئة، التي أحاطت بالاقتصاد الفلسطيني والعملية التنموية في فلسطين، خلال الفترة (1994-2005). وعلى الرغم من أهمية هذا الإطار، كونه يتمثل في طبيعة الاتفاقيات التي تشكل مرجعية العمل في هذه الفترة، إلا أن التحليل كان قد أبرز أهم العقبات التي انبثقت عن هذا الإطار، في ظل التراجع الإسرائيلي عما تم الاتفاق عليه.

2.2.4 السلطة الوطنية الفلسطينية:

في أيلول/سبتمبر عام 1993. قامت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع اتفاق أوسلو في واشنطن. وبموجب ذلك أصدر المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة في تونس بتاريخ 12 تشرين أول/نوفمبر 1993 قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. التي تولت مقاليد الأمور في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1994. وقد أجرى الفلسطينيون انتخاباتهم العامة الأولى في 20 كانون ثاني يناير 1996. وفيها تم انتخاب 88 عضواً للمجلس التشريعي، يمثلون 16 دائرة انتخابية. كما جرت عملية انتخاب رئيس السلطة التنفيذية؛ حيث تم انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات كرئيس للسلطة. وأصبح المجلس الفلسطيني يعرف بالمجلس التشريعي الفلسطيني، فيما أصبحت سلطته التنفيذية تعرف بمجلس الوزراء أو الحكومة. وهكذا، فإن المجلس التشريعي الفلسطيني، ومؤسسة رئاسة السلطة، والمجلس الوزاري، إضافة إلى السلطة القضائية، والوزارات والمؤسسات والهيئات والسلطات العاملة الأخرى، شكلت مجموعها السلطة الفلسطينية (الشقاقي، صايغ، 1999).

1.2.2.4 الإدارة العامة:

لقد استطاعت السلطة الفلسطينية، منذ نشأتها، إقامة جهاز خدمة مدنية، أدار العائدات والمحاسبة المالية واستخدام المساعدة الدولية وتوفير الخدمات، في مجالات مختلفة، مثل الصحة والتعليم والمنافع العامة. ومع ذلك فإن السلطة الفلسطينية واجهت مشاكل، وعانت من نقائص، تتراوح ما بين المأسسة غير الكافية، وتركيز الصلاحيات بيد السلطة التنفيذية، واستخدام التوظيف في القطاع العام بشكل كبير، لتخفيف البطالة أو للمكافأة على الولاء السياسي، و الإدارة المالية غير السليمة. ففي الفترة ما بين 1994 - 1996، تضاعف عدد العاملين في جهاز الخدمة المدنية أكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه، بحيث ارتفع عدد العاملين من 22.000 إلى 75.000. وبعض هذا النمو تسمح به مسؤوليات السلطة الفلسطينية. وأنه محاولة من السلطة للتخفيف من وطأة البطالة (بونسغارد، 1998).

وقد عانى الجهاز الحكومي، جراء ذلك، من التضخم والتشوّه الهيكلي في البنية الإدارية والتنظيمية، والازدواجية في الاختصاصات، والتداخل في الصلاحيات، وانخفاض الكفاءة المهنية، وتدني مستوى الأداء. ويعود ذلك أساساً إلى البدء بإنشاء الإدارة العامة، في غياب رؤية شمولية لدورها المهني، والافتقار إلى إطار قانوني ينظم التوظيف العام، ويحدد ضوابطه، وإلى سيادة الاعتبارات السياسية والفئوية والشخصية في التعيينات، لشغل الوظائف العامة، بعيداً عن الاعتبارات المهنية. "على الرغم من ذلك، فإن السلطة الفلسطينية حققت تقدماً ملموساً، فيما يخص إنشاء جهاز حكومي فعال، بعد سنوات التفكك تحت الاحتلال" (روذرمل، 1998).

من ناحية أخرى، ورغم اعتماد السلطة الاقتصاد الحر في قانونها الأساسي، فقد اتسمت ممارساتها بالتدخل في النشاط الاقتصادي: فأنشأت العديد من المؤسسات الاقتصادية والتجارية الحكومية، واتسمت بعض أنشطتها بالاحتكار، دون أن تركز تلك الممارسات إلى ضوابط قانونية معتمدة (النقيب، 1997).

وعلى صعيد الإصلاح الإداري، الذي بات مطلباً وطنياً ودولياً، قامت السلطة وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي، بوضع مجموعة من تدابير الإصلاح، في منتصف عام 2000، ضمن سياق "إطار السياسة الاقتصادية" وبإنشاء لجنة وزارية لتعزيز الشفافية في الإدارة المالية

العامة. وقد شملت هذه التدابير قضايا مالية خاصة بإعداد الموازنة، ودمج إيرادات السلطة في حساب واحد، وإجراءات لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الإدارة العامة (الاونكتاد، 2006).

2.2.2.4 البيئة القانونية والتشريعية:

لقد منحت الاتفاقية المرحلية المجلس التشريعي صلاحية إصدار تشريعات أولية، تتعلق بكل المجالات والمسؤوليات. يستثنى منها تلك التي لم تنقل إلى السلطة الفلسطينية، أو التي لا تتفق مع بنود الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية المختلفة. لقد عمل المجلس التشريعي في بيئة صعبة تتسم بالتحديات، خاصة الغموض المستمر حول العلاقة الدستورية بين المجلس و السلطة التنفيذية، والعلاقة الفلسطينية مع إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إطار أوسلو يقيد مهمة المجلس التشريعي في الإشراف، بحرمانه من صلاحية العمل في قضايا تتعلق بالسياسة الخارجية، بما في ذلك المفاوضات مع إسرائيل (الشقاقي، صايغ. 1999).

وبعد انتخاب وتشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني عام 1996، عمل على صياغة وإصدار قوانين متعددة، تعالج وتضبط القضايا الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وكان من أبرز هذه القوانين، قانون تشجيع الاستثمار، وقانون سلطة النقد الفلسطينية، وقانون الصرافة، وقانون تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية، وقانون المدن الصناعية والمناطق الحرة، وقانون العمل، وغيرها... إضافة إلى مجموعة من القوانين المعروضة للنقاش والاعتماد.

3.4 السياسات الإسرائيلية:

خلال الفترة محل الدراسة، والتي تبدأ مع قيام السلطة الفلسطينية، ورغم الشروع في عملية السلام، لم تختلف السياسات الإسرائيلية، تجاه المناطق الفلسطينية، كثيرا عنها في المرحلة السابقة للعملية السلمية: فقد استمرت إسرائيل في انتهاج سياسات تهدف إلى السيطرة والتحكم في كافة جوانب الحياة للشعب الفلسطيني، وخاصة الجانب الاقتصادي منها، أي استمرار التحكم الإسرائيلي بالاقتصاد الفلسطيني واتجاهاته التنموية، وعلاقاته مع العالم الخارجي. واستخدمت الموضوع الاقتصادي ورقة للضغط والمساومة، من أجل الحصول على تنازلات سياسية. وتمثلت أهم هذه السياسات في استمرار السيطرة على الموارد الاقتصادية، ومصادرة الأراضي

والاستيطان والحصار الاقتصادي والجغرافي وتدمير الممتلكات. هذه السياسات، وتأثيرها على المجتمع الفلسطيني بشكل عام وعلى التنمية بشكل خاص، سنتعرض لها بالتفصيل في الفصل الخامس من هذه الدراسة.

4.4 الدول المانحة والمساعدات الدولية:

لقد أبدت الدول المانحة والأسرة الدولية، ككل، التزاما متواصلا، بهدفهم في التقدم نحو تسوية دائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من خلال إقامة كيان سياسي فلسطيني يتمتع بالقدرة والمصداقية. وقد تنوعت أوجه هذا الالتزام، ما بين الدعم السياسي والدعم المالي اللازم للمساعدة في عملية إعادة البناء والتنمية الفلسطينية، من خلال برامج المساعدة والاستثمار والتخطيط، التي ترعاها أسرة الدول المانحة، والمؤسسات التي تمثلها، وذلك من أجل تحول ناجح، إلى وضع من التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والاعتماد الأكبر على الذات.

تعتبر المساعدات الدولية أحد مصادر العملات الصعبة، وهي عبارة عن مصادر حقيقية يتم تحويلها عبر الدول. وتشتمل هذه المساعدات على المنح والقروض الميسرة. تسعى الدول من خلال تقديم المساعدات الدولية، إلى تحقيق أهداف عدة خاصة؛ تلك الأهداف السياسية المتعلقة بضبط سلوك الدول والجهات المتلقية للمساعدات، بما يضمن تحقيق مصالح الدول المانحة، من خلال احتواء أسباب التوتر والعنف، ووقف النزاعات التي تضر بمصالح هذه الدول (اشتية، 2003).

1.4.4 التعهدات والالتزامات الدولية:

بعد توقيع اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول سبتمبر عام 1993، تعهدت الجهات المانحة، في لقائها الأول في أكتوبر 1993، الذي عقد في واشنطن، بتقديم 2,4 مليار دولار للفلسطينيين، خلال السنوات الخمس (1994-1998) وهي الفترة التي سميت بالفترة الانتقالية، بناء على نص اتفاق أوسلو. وقد أسهم في توفير المبلغ الموعود ثمان وأربعون دولة، منها 13 دولة عربية. وأوكلت مجموعة الدول المانحة للبنك

الدولي مهمة تنفيذ برنامج الإشراف على المساعدات، من خلال المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) والذي تم إنشائه لهذا الغرض (اشتية، 2003).

تفاوتت وتيرة صرف المساعدات الدولية خلال الفترة (1994-2000)، سواء على مستوى الالتزام أو الدفع. وقد ارتبط مستوى هذه المساعدات بشكل واضح بالتطورات على مسار العملية السلمية. وتمر عملية تقديم المساعدات بثلاث مراحل هي: التعهد، والالتزام، ثم الصرف؛ حيث تحول المبالغ المتفق عليها إلى صناديق مالية خاصة، يشرف البنك الدولي على عدد كبير منها (المراقب الاقتصادي، 2001).

وكان هذا الدعم من أجل إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، ودعم العملية السلمية، ونتيجة لتعثر عملية التسوية السياسية، وتردي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وزيادة الاحتياجات، ارتفعت قيمة التعهدات لتصل إلى 3420 مليون دولار عام 1997. وقد بلغ إجمالي التعهدات حتى منتصف 2002 حوالي 7265 مليون دولار. وكانت حصة الولايات المتحدة هي الأكبر، يليها الإتحاد الأوروبي، ثم الدول العربية. وهناك الأهم من تعهدات الدول المانحة، وهو الالتزام بتنفيذ هذه التعهدات (جامعة بير زيت، برنامج دراسات التنمية، 1999).

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الفروق بين الالتزام والصرف الفعلي، هو ارتباط المساعدات بتطور العملية السلمية، وتحول هدفها لتمويل عملية التسوية، ومنع انهيارها، بدلاً من التنمية وإعادة الإعمار. إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في الإغلاق والحصار، الذي يعمل على إعاقة تدفق المساعدات، سواءً مالية أو عينية. كما أن افتقار السلطة لرؤية واضحة لإدارة المساعدات، ساعد في تعزيز هذا التفاوت بين الصرف والالتزام (التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام، 1997).

وفقاً لمصادر وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حسب الجدول رقم (1.4) فقد اتخذت المساعدات المقدمة إلى السلطة الفلسطينية اتجاهاً متناقصاً. خلال الفترة 94-2000 انخفضت من 506.4 مليون دولار عام 1994 إلى 369.3 مليون دولار عام 2000، أي بحوالي 27%. في المقابل، كان أعلى مستوى للمنح والمساعدات الدولية عام 1997، حيث بلغت 554.4 مليون دولار، في حين كان أدنى مستوى مستوى لها في العام 2000، وبلغ

معدل الصرف إلى الالتزام خلال الفترة 94-2000 حوالي 68.8%، كان أعلاها في العام 1997 (88.9%) في حين كان أدناها في عام 2000 (52.8%).

2.4.4 أثر التمويل الدولي على عملية التنمية:

أولاً- مرحلة التأسيس وإعادة الاعمار:

لقد لعبت أموال المانحين دوراً حيوياً وهاماً في المساعدة على البناء وإعادة الاعمار، خلال المرحلة التأسيسية للسلطة الفلسطينية، إذ وفرت حصة كبيرة من نفقات الإنشاء والرواتب والمصاريف الجارية الأخرى، لدى الخدمة المدنية والشرطة الفلسطينية، على حد سواء. وكان تركيز برامج الأسرة الدولية المانحة، في مناطق السلطة الفلسطينية، على البناء المؤسسي والاجتماعي الفلسطيني والبنية التحتية.

وقد كان توزيع المساعدات الدولية المقدمة في مناطق السلطة الفلسطينية للقطاعات المختلفة حتى عام 1997 كما يلي: (اشتية، 2003).

- القطاع الاجتماعي استحوذ على 38,6% من إجمالي الالتزامات، وأكثر من 43% من إجمالي صرف المساعدات الدولية.
- القطاع المختلط (التطوير، والتدريب، والمساعدة الفنية، المشاريع الطارئة، ...الخ) بلغت حصته 32% من إجمالي الالتزامات في المساعدات الدولية.
- قطاع البنية التحتية بلغت حصته 26% من إجمالي الالتزامات، وحوالي 20% من إجمالي صرف المساعدات الدولية.
- قطاع الإنتاج السلعي (الزراعة، الصناعة، القطاع الخاص) بلغت حصته 8,1% من إجمالي الالتزامات و 4,1% فقط من إجمالي صرف المساعدات الدولية.

يتضح من خلال هذه المعطيات أن المساعدات الدولية للفلسطينيين تركزت على النواحي الاجتماعية، ومشاريع البنية التحتية، والمساعدة الفنية والتدريب، التي تعود معظمها إلى الجهات المانحة، وهي ليست لها علاقة مباشرة بالتنمية الفعلية، كما أنها لا تصب في اتجاه المشاريع التنموية الإنتاجية؛ علماً بأن المانحين يفرضون أولوياتهم على حساب الأولويات

والاحتياجات التنموية الفعلية للفلسطينيين. ويجري تحديد القطاعات والمشاريع المرشحة للتمويل، من قبل الدول المانحة، بالاتفاق مع البنك الدولي وإسرائيل أساساً. لهذا لا يخصص المانحون سوى مساعدات هامشية للاستثمارات الإنتاجية.

ثانياً- المساعدات خلال انتفاضة الأقصى (2001-2004):

عادة ما يتجه دور الدول المانحة نحو حل الأزمات المالية قصيرة المدى، بسبب الصدمات السلبية، مثل الإغلاق أو الحصار أو غيرها. وقد شكلت انتفاضة الأقصى ضربة قوية لمحاولات البناء والإعمار أو التنمية. من الطبيعي أن تأتي الاستجابة سريعة للأزمات الإنسانية، على شكل مساعدات إغاثية طارئة. وبسبب ما آلت إليه مستويات المعيشة من تدهور حاد وزيادة حدة الفقر نتيجة الإجراءات الإسرائيلية، استجاب المجتمع الدولي لزيادة حجم الدعم والمساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني من أجل تلبية الاحتياجات الإغاثية والطارئة المتزايدة.

مع اندلاع الانتفاضة الثانية في أواخر أيلول 2000، وفرض إسرائيل الحصار الشامل على المناطق الفلسطينية، وشروعها في عملية التدمير بوتيرة متسارعة، اتجهت اهتمامات وأولويات المانحين والسلطة الفلسطينية، نحو الحيلولة دون انهيار السلطة والمؤسسات التي توفر الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، إلى جانب توفير المساعدات الإنسانية للفئات المتضررة والأكثر عوزاً. وقد تم تحويل معظم مخصصات الإتحاد الأوروبي للعامين 2000 و2001، لدعم الموازنة العامة وتغطية رواتب العاملين في القطاع العام. وخلال هذه الفترة لا يمكن حتى الحديث عن خطط التنمية (نخلة، 2004).

لقد تضاعف حجم مدفوعات المساعدة، من متوسط قدره 528 مليون دولار في السنة خلال الفترة (1999-2000)، إلى ما يزيد عن مليار دولار في السنة، خلال الفترة (2001-2004). ومع أن البشر وحياتهم أهم من مشاريع الإعمار والبناء، إلا أن الدول المانحة للفلسطينيين كان باستطاعتها أن تمارس ضغوطاً قوية على سلطات الاحتلال الإسرائيلي، لمنعها من تدمير البنى التحتية والمنشآت والمدارس، التي أقيمت بأموال هذه الدول، التي بقيت على صمتها. ومع أن هذه المبالغ قد خصصت بالكامل للمساعدة الإغاثية والطارئة، فإن نسبة كبيرة من الأموال التي سبق التعهد بتقديمها لأغراض المساعدة الإنمائية، قد أعيد

توزيعها لأغراض تلبية الاحتياجات الطارئة، خاصة البرامج الإغاثية. فقد انخفضت نسبة المساعدة الإنمائية، من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية، من 88% قبل عام 2000، إلى ما متوسطه 28% فقط، في السنوات الأربع التالية (الاونكتاد، 2006).

ولكن هذه المساعدات لعبت دوراً مهماً في الإبقاء على الخدمات الاجتماعية، ودعم الفقراء، وكذلك في مساعدة السلطة على الاستمرار في تقديم خدماتها الاجتماعية الأساسية. ويقدر البنك الدولي أنه بدون هذه المساعدات كان يمكن أن يهبط إلى ما تحت خط فقر الكفاف 250 ألف شخص إضافي عام 2003 (البنك الدولي، نوفمبر/2004).

ويمكن القول: إن التمويل الدولي قد لعب دوراً هاماً في تحسين شروط الحياة في المجتمع الفلسطيني، وخاصة خلال سنوات الانتفاضة، حيث ساهمت المساعدات الدولية في التخفيف من الآثار المأساوية على المجتمع الفلسطيني، التي تركتها سياسات الاحتلال وإجراءاته القمعية، ضد جميع جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني، وخاصة الموارد الاقتصادية المنتجة.

5.4 منظمات المجتمع المدني:

يعرف النشاط الأهلي على أنه: "أية خدمة أو نشاط اجتماعي، أو اقتصادي، أو ثقافي، أو تنموي، أو غيره، يقدم طوعاً، أو اختيارياً، ومن شأنه تحسين مستوى المواطنين، في المجتمع: اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو صحياً، أو مهنياً، أو مادياً، أو روحياً، أو فنياً، أو رياضياً، أو ثقافياً، أو تربوياً" (المالكي، شلبي، السعدي، 2001).

يعتبر قطاع العمل الأهلي ومنظماته الفاعلة، أحد المكونات الأساسية للمجتمع الفلسطيني، كما أنها من أهم القطاعات الفاعلة في المجتمع المدني الفلسطيني؛ حيث تلعب هذه المنظمات دوراً حيوياً وفعالاً، في إطار تنشيط الحراك الديمقراطي داخل المجتمع. فهي أهم قنوات المشاركة الشعبية، وهي البنية التحتية التي تؤسس لأن تكون الديمقراطية نظاماً للحياة، وأسلوباً لتسيير المجتمع.

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، وانتقال معظم الصلاحيات من أيدي الاحتلال الإسرائيلي إلى السلطة الوطنية، كان ذلك فرصة هامة لتعزيز دور المنظمات الأهلية الفلسطينية والمجتمع المدني، في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية المستدامة، بما ينسجم ويتفق مع الاحتياجات والأولويات التنموية الفلسطينية. لقد رأى المجتمع الأهلي في وجود السلطة الوطنية، فرصة ذهبية لبلورة وتطوير سياسات تنموية وطنية عامة، وفي مختلف القطاعات، بحيث يتعاضد تأثير برامج ونشاطات هذه المنظمات، وبما يخدم أهداف التنمية الوطنية الشاملة. لقد استطاعت المنظمات الأهلية الفلسطينية أن تبلور نموذجاً مهنيّاً للتعامل مع السلطة الوطنية، قائماً على مبدأ الشراكة الكاملة، استند إلى أهمية مشاركة المنظمات الأهلية، بكافة مراحل إدارة البرامج التنموية، ابتداءً من تحديد الاحتياجات والتخطيط، ومروراً بالتنفيذ، وانتهاءً بالمراقبة والتقييم؛ نظراً لما تتمتع به المنظمات الأهلية من قدرات (لدادوة، محمد، عزام، 2001).

وقد تأثرت العلاقة بين المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية، بعوامل مختلفة أهمها: التنافس على التمويل، الذي يعد سبباً أساسياً من أسباب توتر العلاقة بين الجهتين. أما المصدر الثاني للتوتر، فيعود، إلى الدور السياسي الذي تلعبه المنظمات الأهلية. والواقع أن تأثير هذا العامل في العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية متناقض نوعاً ما، نتيجة الدور الذي تقوم به المنظمات الأهلية، ورغبتها في التأثير بالسياسات العامة للسلطة الوطنية وتعزيز الديمقراطية (المالكي، شلبي، السعدي، 2001). وهذا ما تؤكد دراسة أخرى صادرة عن برنامج دراسات التنمية، بجامعة بيرزيت. حيث نرى أن (81%) من الآراء المستطلعة، ترى في التنافس على التمويل مصدراً لتوتر العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الوطنية الفلسطينية (جامعة بيرزيت، 2001).

والطابع الثاني، للعلاقة ما بين القطاع الأهلي والحكومي، علاقة شراكة وتنسيق وتكامل، ذات طابع قطاعي، وغالباً ما تتم مع المنظمات ذات الإمكانيات الكبيرة، كالاتحادات واللجان الزراعية والطبية. وتتبع هذه العلاقة من تقدير كل طرف لأهمية دور الآخر، ولضرورة التنسيق والتعاون في بعض المجالات، وبعض الأنشطة. فالسلطة لا تستطيع تجاهل دور المنظمات الأهلية، وتاريخها، والإنجازات التي حققتها في التطور الاقتصادي والاجتماعي، وعلاقتها التاريخية مع الممولين، والمجتمع المحلي. كذلك الأمر بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، والتي نظرت إلى متغير وجود السلطة كأساس في تقليص حجم الدعم، والدور

الذي يمكن أن تلعبه في التخطيط والتنفيذ لمجمل البرامج التنموية (المالكي، شلبي، السعدي، 2001) .

وفيما يتعلق بالرؤية المتعلقة ببناء نماذج تنموية حقيقية، فلم يكن الأمر يسيراً – للمؤسسات الأهلية – الانتقال إلى لعب دور تنموي؛ كون أن الاحتياجات الضرورية الملحة ما زالت قائمة، وبسبب وجود اختلاف بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية حول أولويات التنمية، والوعي التنموي خلال سنوات من الجدل بين المؤسسات المختلفة لم يتبلور حتى الآن (عبد الهادي، 2004).

تشير دراسة قام بها مركز بيسان، إلى أن 135 مؤسسة أهلية فلسطينية (65.2%) من حوالي 207 مؤسسات أهلية شملتها العينة، لا تزال تقدم خدمات مختلفة للمجتمع الفلسطيني، وفي قطاعات تنموية مختلفة، أن ذلك يدل على أهمية استمرار تقديم الخدمات من قبل المنظمات الأهلية. إن استمرار تقديم الخدمات من قبل المنظمات الأهلية، يعود إلى عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تقديم كافة الخدمات إلى المجتمع الفلسطيني، وعدم قدرة القطاع الخاص على القيام بذلك أيضاً، وخاصة على صعيد الخدمات الاجتماعية. كما أن ذلك مرتبط أيضاً بتقديم الخدمات للمناطق المهمشة والبعيدة، حيث لا تستطيع السلطة الفلسطينية الوصول إلى هذه المناطق. إضافة إلى ذلك، فإن مصادر السلطة الفلسطينية لا تزال محدودة، مما يجعلها غير قادرة على الاستجابة لكافة متطلبات العملية التنموية. أشير في هذا الإطار أيضاً، إلى اهتمام المنظمات الأهلية الفلسطينية بنموذج وشكل تقديم الخدمة، الذي يختلف جذرياً عن نموذج تقديم الخدمة من قبل الحكومة الفلسطينية أو القطاع الخاص، والذي يستند إلى مبدأ تقوية المجتمع المحلي، وتعزيز مشاركته في إدارة البرامج التنموية المختلفة. (عبد الهادي، النحاس، 2000)

لقد لعب تمويل المانحين دوراً هاماً في تعزيز الوضع المالي للمنظمات الأهلية، وبناء قدراتها. إلا أن ذلك لم يخل من سلبيات، كان أبرزها: تنافس واندفاع كثير من منظمات المجتمع المدني إلى قبول الأولويات التي يفرضها المانحون، مما أدى إلى تبعية هذه المنظمات وإضعاف قدرتها على المبادرة الذاتية؛ إضافة إلى هدر الموارد المتاحة وازدواجية المشروعات وتدني مستوى خدماتها .

استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمعظم مناطق الضفة العربية، والإغلاق الشامل لقطاع غزة، واستمرار فعاليات انتفاضة الأقصى، عزز من دور المنظمات الأهلية الفلسطينية، على صعيد مواجهة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، من جهة، واقتراح استراتيجيات تنموية لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، ومقاومة الاحتلال، من جهة ثانية. وقد أدت التغيرات السياسية الحادة إلى تنشيط دور المنظمات الأهلية، على الصعيد الوطني، خاصة في المجالات الإغاثية.

إن حالة الإغلاق الشامل للمدن والقرى الفلسطينية قد حدت من قدرة المنظمات الأهلية على تنفيذ برامجها ومشاريعها بكفاءة، وبالتالي خدمة الفئات الضعيفة والمهمشة. لقد أدى هذا الوضع المعقد أيضاً إلى صعوبة الوصول إلى خدمات ملائمة، وتأثير ذلك سلبياً على المجتمع الفلسطيني. كما أدى إلى زيادة انكشاف المجتمع الفلسطيني، وضعف قدرته على الصمود والمقاومة. لا توجد إحصائيات دقيقة، على مدى تأثير الوضع القائم على قدرة المنظمات الأهلية، على تنفيذ برامجها ومشاريعها. وعند استخدام مؤشر تنفيذ الميزانيات السنوية، نلاحظ ضعفاً واضحاً على هذا الصعيد؛ حيث في أحسن الأحوال، تتمكن المؤسسات الأهلية من تنفيذ 40% - 60% من ميزانياتها، بما في ذلك المصروفات الإدارية (عبد الهادي، 2004).

3.4 الخلاصة:

تناول الفصل الرابع، بالاستعراض والتحليل، البيئة العامة المؤثرة في التنمية: حيث استعرض البيئة العامة للتنمية في فلسطين، وركز على اتفاق باريس الاقتصادي، الذي تم توقيعه ضمن إطار أوسلو عام 1994. حيث تم نقاش العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، في إطار الاتفاق الذي تضمن بعض الصلاحيات للاقتصاد الفلسطيني، لم تكن متاحة من قبل. وقد وجه العديد من جهات الاختصاص كثيراً من الانتقادات لاتفاق باريس الاقتصادي، الذي سمح لإسرائيل بالاستمرار في السيطرة على المعابر والحدود، وعلى حركة الصادرات والواردات، كما كانت في الفترة السابقة. هذا إضافة إلى وضع العديد من التفسيرات والعقبات عند التطبيق، والتي أفرغت الاتفاق من مضمونه وبعض المميزات المحدودة.

وخلال فترة وجيزة من قيامها ونشأتها، استطاعت السلطة أن تنشئ المؤسسات الوطنية، من وزارات ومؤسسات حكومية، مدنية وعسكرية. وقامت بإعداد مجموعة من القوانين والتشريعات، لمعالجة وضبط الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغيرها، في المجتمع الفلسطيني.

وفي هذه الفترة، ساعد تدفق المساعدات الدولية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، في بناء مؤسسات السلطة، وإحداث التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ مشاريع الأعمار: فخلال الفترة (1994-2000)، بلغ حجم المساعدات حوالي 3.3 مليار دولار، توزعت على 28 قطاعاً. ولكنها تركزت في القطاعات الاجتماعية والبنية التحتية، مثل المياه والمجاري والصحة والتعليم، التي استحوذت على 48% من حجم المساعدات. وقد زاد حجم المساعدات خلال فترة الانتفاضة (2000-2004) التي تكبد فيها الاقتصاد الفلسطيني خسائر كبيرة جداً.

الفصل الخامس

المؤشرات التنموية في فلسطين

1.5 المقدمة:

يتناول هذا الفصل حالة التنمية في فلسطين، من خلال استعراض وتحليل أهم المؤشرات التنموية، ولأهمية العلاقة الراسخة بين العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم يتم الاكتفاء بمؤشرات حول الاقتصاد، وإنما تم تناول مؤشرات اجتماعية، كالتعليم والصحة ومؤشرات الفقر أيضاً.

2.5 المؤشرات الديموغرافية:

لا يمكن الفصل بين التنمية والحالة الديموغرافية، فهي مسألة تنموية سياسية بالدرجة الأولى، وتحث فيها معدلات الخصوبة موقفاً هاماً وأساسياً. حيث ترتبط معدلات الخصوبة بالبعد الثقافي في المجتمع، من عادات وتقاليد ومعتقدات موروثة. كما أن ذلك يرتبط بالأوضاع السياسية، وحالة عدم الاستقرار التي يعيشها المجتمع الفلسطيني. وتؤكد غالبية الأدبيات، أن حلاً سياسياً عادلاً للقضية الفلسطينية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية للسكان، والقضاء على الفقر والبطالة، وتحسين الأوضاع المعيشية، وخاصة أوضاع النساء؛ سيعمل على التقليل من معدلات النمو السكاني المرتفع. كما أن ذلك يتطلب وضع الخطط والسياسات السكانية السليمة والواضحة. الأمر الذي يتطلب التزاماً بها، من كافة مستويات المؤسسات السياسية (جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، 2004).

حجم السكان وتوزيعهم:

حسب معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الواردة في الجدول رقم (1.5) حول تطور أعداد السكان في الأراضي الفلسطينية، والتي تشير إلى زيادة واسعة في عدد السكان، خلال الفترة (1994-2005)، حيث ارتفع عدد السكان من 2.361 ألف نسمة عام 1994 إلى 3.762 ألف نسمة عام 2005، أي أن هذا الارتفاع وصل إلى نسبة 59% قياساً إلى عدد السكان عام 1994. ويرجع ذلك إلى معدلات النمو السكانية العالية في الأراضي الفلسطينية، كما تشمل عودة الفلسطينيين إلى الداخل التي نشطت بعد توقيع اتفاقيات السلام.

يتوزع السكان جغرافياً بواقع 2.385 مليون نسمة في الضفة الغربية، أي ما يعادل 63.4% من إجمالي عدد السكان، مقابل 1.382 مليون نسمة في قطاع غزة، أو ما يعادل 36.6%. أما حسب نوع التجمع السكاني، فيتوزع السكان في الأراضي الفلسطينية بنسبة 56.4% في الحَضْر، و28.5% في الريف و15.1% في مخيمات اللاجئين (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004).

الكثافة السكانية:

تعتبر الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية مرتفعة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص، حيث يعتبر القطاع من أعلى مناطق العالم كثافةً، وهي من أبرز السمات الديموغرافية في الأراضي الفلسطينية. فقد بلغت الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية عام 2004 نحو 636 فرداً/كم²، تتوزع على 428 فرداً/كم² في الضفة الغربية، و3853 فرداً/كم² في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حزيران/ 2004).

ويعود سبب ارتفاع الكثافة السكانية، إلى أن معظم الأراضي الفلسطينية مصادرة وتسيطر عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي. ومقارنة مع بعض الدول الإقليمية، فإن الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية مرتفعة، خاصة في قطاع غزة. فقد بلغت في الأردن 61.7 فرداً/كم² عام 2003، وفي مصر 63.8 فرداً/كم² لعام 2000، أما في إسرائيل فبلغت 297.1 فرداً/كم² عام 2001، وفي العالم 45 فرداً/كم² لعام 2000 (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003).

معدلات النمو السكاني:

بلغ متوسط معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية 3.7% خلال الفترة (1990-1997)، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي. وهو معدل يزيد بشكل ملحوظ عن متوسط المعدلات العالمية والإقليمية: حيث يصل معدل النمو السكاني في العالم إلى 1.5%، ويصل إلى 2.3% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و 2.7% في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وهي منطقة ذات النمو السكاني السريع بصفة عامة (فالديفييرو وآخرون، 2001). أما حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد بلغ متوسط معدل النمو السكاني في مناطق السلطة الفلسطينية 4.4% خلال الفترة (1997-2005) (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001).

وكان نمو السكان الفعلي، الذي يشمل الهجرة، أعلى من ذلك: إذ بلغ ما يقارب 5.1%، حيث شهدت الأراضي الفلسطينية عودة قوية إليها، في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1990، خاصة من جانب الفلسطينيين العاملين في دول الخليج. كما شهدت الفترة 1994-1995 – بعد التوقيع على اتفاقية السلام مع إسرائيل – عودة عشرات آلاف الفلسطينيين إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وتشير الإحصاءات إلى أن معدل النمو السكاني الناتج عن العودة بلغ 2% (جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، 1999).

يعود الارتفاع في معدلات الزيادة الطبيعية، إلى ارتفاع معدلات المواليد ومعدلات الخصوبة، وانخفاض معدلات الوفيات، نتيجة تحسن الأوضاع الصحية. حيث بلغ معدل الخصوبة في العام 1999 حوالي 5,9 مولوداً، كما بلغ في المتوسط 41.66 لكل ألف من السكان، للفترة 1995-2005. وبلغ متوسط معدل الوفيات، لنفس الفترة، 4.84 لكل ألف (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).

يتضح من الهرم السكاني، أن تركيبة السكان في المجتمع الفلسطيني تتسم بأنها تركيبة فتية: فحوالي 20% من السكان تحت سن الخامسة، وأكثر من ثلث السكان تحت سن العاشرة، وحوالي نصف السكان تحت الخامسة عشر. وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن معدل النمو الطبيعي انخفض من 3.8% عام 97 إلى 3.4% عام 2004 (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).

3.5 المؤشرات الاقتصادية:

كما أسلفنا، سابقاً فإن الاقتصاد الفلسطيني لازال يعاني من الانكشاف، للعوامل الخارجية وتبعيته لها؛ وخاصة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وتأثره الشديد بالسياسات والإجراءات الإسرائيلية، إضافة إلى تأثره واعتماده على المساعدات الخارجية؛ مما أدى إلى سلب المجتمع الفلسطيني القدرة على التأسيس لاقتصاد نامٍ، خاصة بعد تدمير إمكانات تطوره، وحرمانه من استغلال قدرات التعزيز الذاتية لديه. وهذا ما سنتعرض له في الفصل القادم.

1.3.5 القوى العاملة :

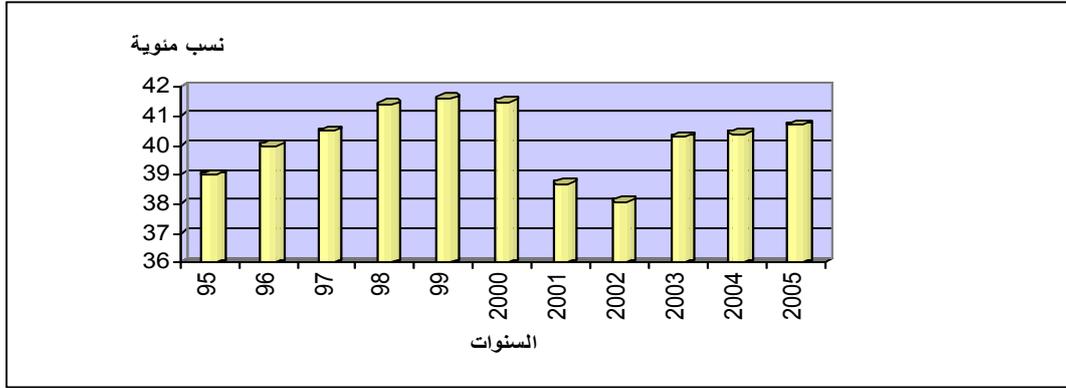
رغم أن فلسطين تعتبر من البلاد الفقيرة بالموارد الطبيعية، إلا أنها تمتاز بالإمكانيات والموارد البشرية، باعتبارها المورد الأهم الذي يمكن أن يساهم بدور متميز في الجهود التنموية المستقبلية. لكن هذا المورد يعاني – في إطار المعاناة العامة للفلسطينيين – من عدم الاستغلال الأمثل. وهذا تبينه الإحصاءات في الجداول رقم (2.5) ورقم (3.5) ورقم (4.5) حيث تعكس العديد من المؤشرات، التي سنتعرض لها بالنظر والتحليل فيما يلي:

معدل المشاركة في القوى العاملة:

بلغ المتوسط العام لمعدل المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية 40.2%، للفترة (1995-2005)، حسب بيانات الجدول رقم (2.5)، والشكل البياني رقم (1.5). وهو في الضفة الغربية (42.2%) أعلى منه في قطاع غزة (36.1%)، نظراً لتفاوت عدد السكان، ومن ثم حجم القوى العاملة.

يعود انخفاض معدل المشاركة، في القوى العاملة الفلسطينية، إلى ارتفاع نسبة الأطفال تحت سن 15 سنة، وتدنى نسبة مساهمة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة، وارتفاع نسبة المتحقين في مراحل التعليم الثانوي والعالي، وأيضاً ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني الاستيعابية للأيدي العاملة. وقد بلغ المتوسط العام لمعدل المشاركة للذكور 68.8%، مقابل 11.5% للإناث، للفترة (1995-2005). الجدير بالذكر، أن نسبة مشاركة الإناث قد ارتفعت، من 12.8% عام 2003، إلى 13.4% عام 2005. غير أن معدل المشاركة في

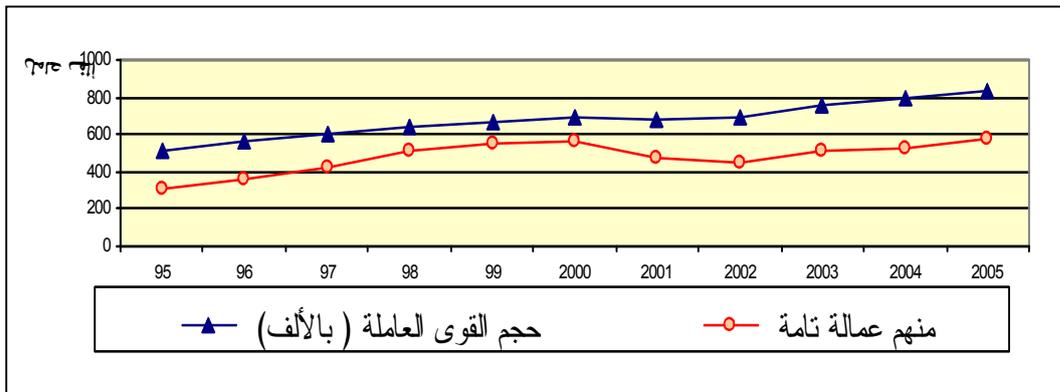
القوى العاملة الفلسطينية ككل، يعتبر منخفضاً مقارنة بالدول المجاورة: فقد بلغ في مصر 44.9% عام 2001 (20.2% للإناث)، بينما وصل في سوريا عام 2002 53.3% (49.1% إناث).. (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).



شكل رقم 1.5: معدل المشاركة في القوى العاملة (1995 - 2005)

تطور حجم القوى العاملة:

تشير بيانات الجدول رقم (4.5) إلى أن حجم القوى العاملة ارتفع، من 513 ألفاً عام 95، ليصل إلى 827 ألفاً عام 2005 أي بنسبة زيادة قدرها 61.2%. إلا أن معدلات النمو لم تكن مستقرة، خصوصاً خلال فترة الانتفاضة (2001-2005)؛ إذ تراجع حجم القوى العاملة، من 695 ألفاً عام 2000، إلى 675 ألفاً عام 2001. ويعكس الشكل البياني رقم (2.5) هذه التغيرات.



شكل رقم 2.5: تطور حجم القوى العاملة (1995-2005)

وهنا يجب التأكيد على أن سياسات الاحتلال، المتمثلة في الحصار والإغلاق، تؤدي دوماً إلى زيادة معدلات البطالة: بحيث يصبح – من الناحية الإحصائية – جزء من القوى العاملة خارجها، وهو ما يعرف بالعمال المحبطين، وهم الذين توقفوا عن البحث عن عمل، بسبب بأسهم من الحصول عليه. وحسب معيار منظمة العمل الدولية (ILO)، يستبعد هؤلاء من القوى العاملة، ويعتبرون خارجها، بسبب توقفهم عن البحث عن عمل (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).

ومن المهم الإشارة إلى أن الزيادة التي تحققت في حجم القوى العاملة، خلال الفترة (1995-2005)، والتي وصلت إلى 61.2%، ترجع بشكل أساسي إلى كبر حجم فئة الشباب، التي تدخل في العمل سنوياً، إضافة إلى ارتفاع المعدل الكلي للمشاركة في قوة العمل؛ لأن مزيداً من السكان يدخلون فئات عمرية ذات معدلات مشاركة أعلى نسبياً؛ وأخيراً، زيادة معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، فقد كان هذا المعدل 11% عام 1999 ارتفع إلى 13.4% عام 2005.

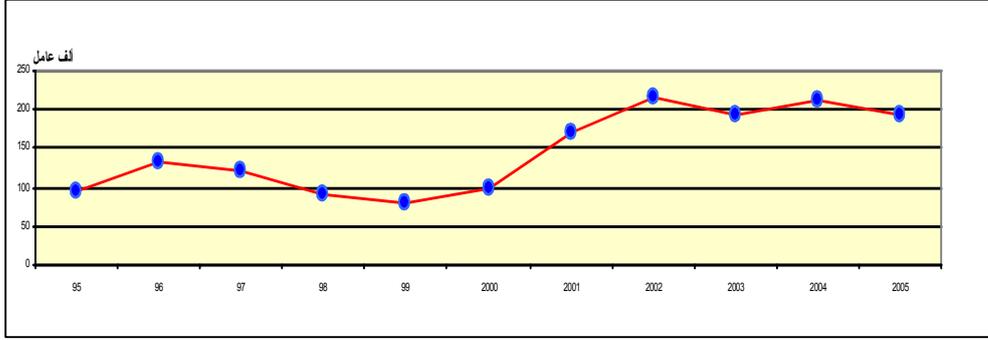
تطور معدلات البطالة:

يعتبر تطور معدلات البطالة هو المؤشر الأكثر أهمية، في تقسيم القوى العاملة إلى عمالة تامة وغير تامة وبطالة. وقد استحوذ على اهتمام كافة المؤسسات الدولية والمحلية، ذات العلاقة؛ فبيانات الجدول رقم (2.5) توضح أن معدلات البطالة اتسمت بالتقلب الحاد، خلال الفترة (1995-2005)، وذلك تبعاً للتقلبات السياسية والأمنية في المنطقة.

حسب معيار منظمة العمل الدولية (ILO)، فإن "معدل البطالة يشمل جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً، خلال فترة الإسناد، في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق، مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب، أو غير ذلك من الطرق" (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2004).

وقد ارتفع معدل البطالة، من 18.2% عام 1995، إلى 23.8% عام 1996: حيث شهد هذا العام حالة من عدم الاستقرار السياسي، بسبب الإغلاقات الشاملة والداخلية المتكررة، والتي

أدت إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، وتراجع دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي بنسبة 8.6% خلال هذا العام (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، 1997). والشكل البياني رقم (3.5) يوضح تطور حجم البطالة لفترة للدراسة.



شكل رقم 3.5: تطور حجم البطالة (1995-2005)

نلاحظ أن الفترة (2001-2005) تميزت بمعدلات بطالة مرتفعة، وصلت إلى 26.8% عام 2004، وهي الفترة التي شهدت إجراءات إسرائيلية شديدة القسوة ضد الاقتصاد الفلسطيني: ففي أوقات الحصار والإغلاق يصبح سوق العمل الإسرائيلي السبب الرئيسي للبطالة في الأراضي الفلسطينية. وفي هذا الصدد، أظهر التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل بسبب الحصار - من سبق لهم العمل - أن 68.4% منهم كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات.

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، إلى أن معدلات البطالة للفترة (2000-2005) ترتفع لتصل إلى 33.2% عام 2003، وإلى 32.5% عام 2004 (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2005). هذا حسب التعريف الموسع للبطالة، الذي بموجبه يتم إضافة الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى العاطلين عن العمل، حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية. وحسب دراسة للانكتاد، يعتبر هذا التعريف أوثق صلة بالحالة الفلسطينية، (الانكتاد، 2004).

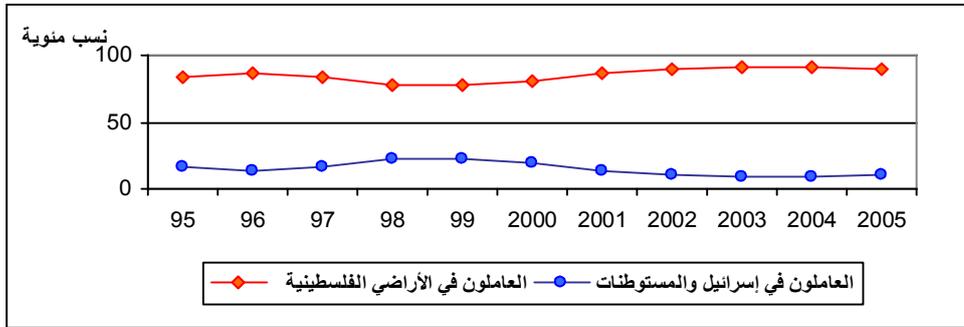
بالنظر إلى معدلات البطالة حسب المنطقة، نجد أنها في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية، خلال الفترة (1995-2005). فقد بلغ أعلى معدل للبطالة في الضفة الغربية 28.2% عام 2002، بينما بلغ في قطاع غزة في نفس العام 38%. وبلغ المتوسط العام

لمعدلات البطالة السنوية في الضفة الغربية 18.2%، وفي نفس الوقت وصل نظيره في قطاع غزة إلى 28.4%. (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2005).

ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى محدودية الموارد الطبيعية في قطاع غزة، مقارنة بالكثافة السكانية، ونمو القوى العاملة المتزايد، وصعوبة وصول عمال غزة إلى سوق العمل في إسرائيل، مما يعني أن العمالة الفلسطينية والبطالة في قطاع غزة، تتأثر بصورة أكبر بإجراءات الإغلاق، مقارنة بالضفة الغربية ذات الحدود الطويلة والمنافذ المتعددة مع إسرائيل.

العاملون في إسرائيل:

منذ أيامه الأولى، استخدم الاحتلال الإسرائيلي آليات عديدة، لإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، كان أهمها فتح سوق العمل الإسرائيلي أمام القوى العاملة الفلسطينية: فقد وصلت نسبة العاملين في إسرائيل إلى 40%، من مجموع القوى العاملة الفلسطينية، خلال عقد الثمانينات في عهد الاحتلال. لذلك تركت التحويلات النقدية لهؤلاء العاملين أثراً واسعاً في رفع مستوى الدخل الفردي، وبالتالي الاعتماد الكبير على السوق الإسرائيلي.

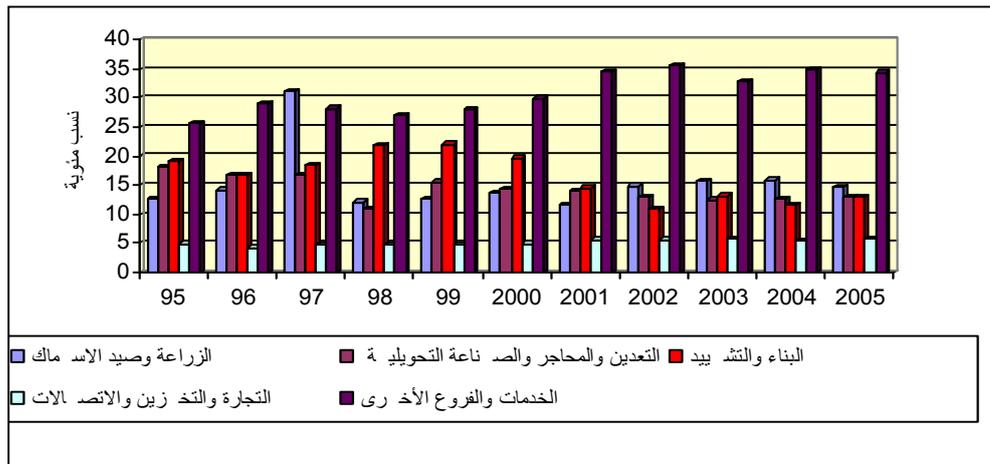


شكل رقم 4.5: العاملون في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل (1995-2005)

خلال فترة الدراسة، وحسب بيانات الجدول رقم (3.5) والشكل رقم (4.5) أيضاً؛ وصلت نسبة العاملين في إسرائيل إلى 22.9% عام 1999. وهذه النسبة تمثل أعلى مستوى وصل له حجم القوى العاملة في إسرائيل خلال الفترة 1995-2005، بينما بلغ أدناها 8.7% عام 2004. وقد أشرنا سابقاً إلى أن فترات الإغلاق والحصار كانت تعني، بشكل أساسي، إغلاق

أسواق العمل الإسرائيلي في وجه العاملين الفلسطينيين، ومن ثم ارتفاع حجم البطالة في الأراضي الفلسطينية. ويتوزع العاملون الفلسطينيون في إسرائيل على مختلف القطاعات الاقتصادية، ولكن نسبتهم في قطاع الإنشاء حوالي نصف العاملين، ويوزع النصف الثاني بين الزراعة والصناعة 17%، 19% على الترتيب والباقي للخدمات.

توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي:



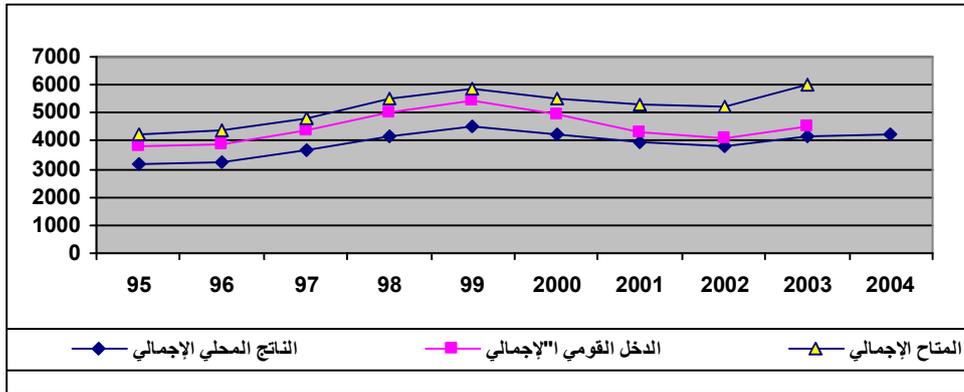
شكل رقم 5.5: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية

وفقاً لمعايير الجهاز المركزي للإحصاء، تم تقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى ستة أنشطة: (أنظر الجدول رقم 4.5، والشكل رقم 5.5)، تتوزع عليها القوى العاملة في فلسطين، حيث بلغ المتوسط العام لمساهمة القطاع الزراعي في استيعاب الأيدي العاملة 13.17%، خلال الفترة (1995-2005)؛ بينما كان المتوسط العام للقطاع الصناعي 14.3%: أي أن القطاعين الإنتاجيين لم يستوعبا معاً أكثر من 28% من مجموع الأيدي العاملة، فيما كان النصيب الأكبر لقطاع الخدمات – شاملاً التجارة والمطاعم والنقل والاتصالات – بأكثر من 50%. وحسب النشاط الاقتصادي خلال فترة الانتفاضة (2000-2005)، وهي سنوات عدم الاستقرار، يلاحظ أن حصة كل من القطاع الزراعي وقطاعات الخدمات الثلاثة، قد زادت في استيعاب الأيدي العاملة، بينما تراجع نصيب القطاع الصناعي وقطاع التشييد، علماً بأنها من أهم القطاعات التي تضررت خلال هذه الفترة.

2.3.5 الحسابات القومية:

الاتجاه العام:

تشير نتائج السلسلة الزمنية، المعروضة في الجدول رقم (5.5) – بالأسعار الثابتة للأعوام (1995-2004) – إلى أن الاتجاه العام لقيم الحسابات القومية الرئيسية (النتائج المحلي الإجمالي، الدخل القومي الإجمالي والدخل المتاح الإجمالي)، يعكس نمواً متذبذباً خلال السنوات التي تتضمنها السلسلة، متأثرة بالظروف السياسية والاقتصادية، التي مرت بها الأراضي الفلسطينية خلال الفترة محل الدراسة.



شكل رقم 6.5: الحسابات القومية (1995-2003)

لذا فمن الممكن الحديث عن فترتين مختلفتين، ضمن الفترة الزمنية للدراسة: أولاهما الفترة الزمنية (1995-1999)، وهي التي شهدت نمواً إيجابياً، بلغ ذروته عام 1997، حيث وصل إلى 12.6%. والثانية تغطيها الأعوام (2000-2004) وهي التي شهدت تراجعاً حاداً وخطيراً في قيم المؤشرات المشار إليها، نتيجة اندلاع انتفاضة الأقصى، في الأراضي الفلسطينية، من حصار وإغلاق وتدمير والمنشآت الحكومية والممتلكات الخاصة. لذلك سنحاول تقديم تحليلاً عن الأداء الاقتصادي للفترتين.

1.2.3.5 النمو الاقتصادي خلال الفترة (1995-1999):

خلال هذه الفترة، ارتفعت قيم الحسابات القومية الرئيسية بشكل ملحوظ: حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 41%، بلغ ذروته عام 1997، حيث وصل إلى 12.6%، وكذلك عام 1998، عندما وصل 12%، بينما كان معدل النمو عام 1996 أقل مستوى وصل إليه الناتج المحلي، حيث بلغ 2.9% فقط (أنظر الجدول رقم (5.5) والشكل البياني رقم(6.5). ويرجع هذا الانخفاض في معدل النمو عام 1996 إلى تكثيف سياسة الحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، فقد أغلقت إسرائيل المعابر مع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، خلال هذا العام فقط، لمدة تزيد عن 130 يوماً (المراقب الاقتصادي، 2001).

هذا يعني منع إسرائيل للعمال الفلسطينيين من التوجه لأسواق العمل فيها، والذي ترتب عليه زيادة معدلات البطالة، التي وصلت في آذار 1996 إلى 50%، واستقرت عند 29% مع منتصف العام، بعد تخفيف إجراءات الإغلاق الإسرائيلية، وزيادة معدلات برامج التشغيل الطارئة، من قبل الحكومة بدعم من الدول المانحة (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، 1997).

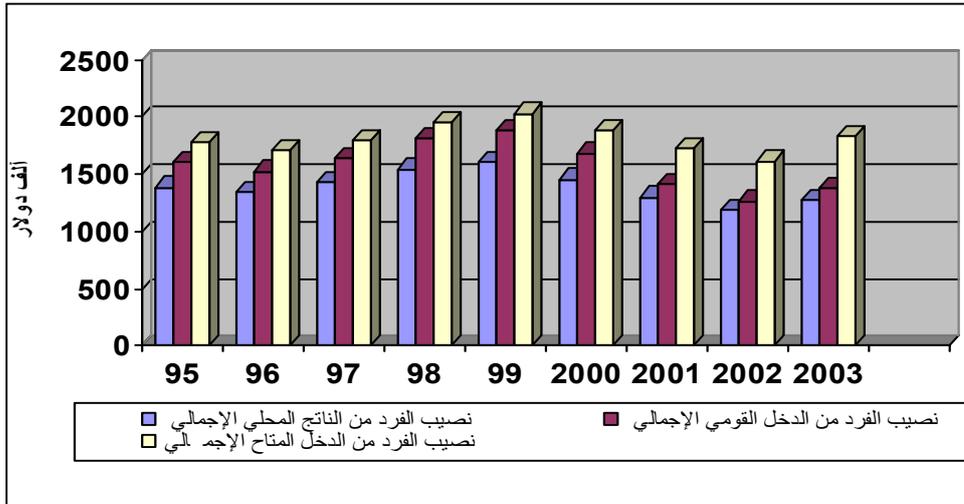
أما الدخل القومي الإجمالي - والذي يقيس دخل كافة الفلسطينيين المقيمين في الاقتصاد الوطني، والمتحققة عن مشاركتهم بعمل إنتاجي، أو امتلاكهم لأصول مالية - فقد كانت قيمته أعلى بوضوح من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود ذلك بشكل أساسي لعوائد عمل الفلسطينيين في إسرائيل، بالإضافة إلى عوائد استثمارات المقيمين في الخارج. وبلغ معدل نمو الدخل القومي خلال الفترة (1995-1999) ما نسبته 44%، وهي أعلى من معدل نمو الناتج المحلي لنفس الفترة. كذلك كان أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة عام 98، إذ بلغ 16%، بسبب زيادة صافي الدخل من الخارج بنسبة 39%، خلال هذا العام، نتيجة الاستقرار النسبي الذي بدأ في العام 1997.

ويلاحظ أنه خلال الفترة كلها، كان متوسط معدل النمو لا يزيد كثيراً عن معدل الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث بلغ 9.6% للأول، و9% للثاني. بينما بلغ معدل نمو الدخل المتاح الإجمالي في المتوسط 8.6% سنوياً، حيث بلغ معدل النمو 39%، للفترة كلها (1995-1999). انظر هذه التطورات في الشكل السابق رقم(6.5). ويلاحظ كذلك أن هذه المعدلات

تقل قليلاً عن نظيراتها، الخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي: فقد تميز مستوى المساعدات المقدمة خلال الفترة، بعدم الزيادة بشكل كبير، فقد تراوح حسب بيانات الجدول رقم (5.5) بين 430-496 مليون دولار كحد أقصى، وكان هذا خلال عام 1996 بسبب انخفاض معدل نمو الناتج المحلي، كما سبقت الإشارة.

نصيب الفرد من الحسابات القومية:

من بيانات الجدول رقم (5.5) والشكل رقم (7.5)، يتضح أن الزيادة في معدلات نمو نصيب الفرد، من هذه الحسابات، يختلف من حيث المستوى: فقد وصل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي والدخل القومي والدخل المتاح للفترة (1995-1999) 16%، 18%، 14% على التوالي. وبلغ متوسط معدل النمو للفترة ذاتها 3.9%، 4.3%، 3.4% على التوالي أيضاً. لكن معدل نمو نصيب الفرد من المؤشرات الثلاثة، قد حقق نمواً سالباً خلال عام 1996، بلغ -2.9%، -4.6%، -3.7%، وفق نفس الترتيب السابق.



شكل رقم 7.5: نصيب الفرد من الحسابات القومية (1995-2003)

وقد ساهمت الزيادة في أعداد السكان، خلال الأعوام الأولى للفترة - بسبب استمرار عودة الفلسطينيين من الخارج- في الزيادة المتواضعة في معدل نمو نصيب الفرد، من المؤشرات المذكورة.

مقارنة تاريخية:

جاء في دراسة لصندوق النقد الدولي، أن معدل نمو إجمالي الناتج الحقيقي في الأراضي الفلسطينية، على مدى الثلاثين عاماً الأخيرة (1970-2000)، بلغ في المتوسط 6% سنوياً. ولكن مع قدر كبير من التغير ففي السبعينات، كان الناتج الحقيقي بمعدل 8% سنوياً. وكان الارتفاع الكبير في الفترة 1970-1973 نتيجة ما حصل من انفتاح واندماج شبه تام، بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، الأغنى والأكثر تقدماً. وقد شمل هذا الاندماج - وفقاً لمخططات الاحتلال - إزالة الحواجز التجارية، وتوظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل، ونقل التكنولوجيا والخبرة إلى القطاع الزراعي الفلسطيني - لكن بما يخدم الاقتصاد الإسرائيلي - الذي كان قطاعاً مهيمناً في السبعينات.

وهبط هذا المعدل في نمو الناتج إلى 3.1% في الثمانينات. ويعود هذا التراجع إلى عوامل، من بينها التأثير المتأخر لصدمة أسعار النفط في عام 1979، والتي كان لها تأثير معاكس على إسرائيل والأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى الآثار السلبية للتضخم المفرط الذي استمر حتى منتصف الثمانينات، وتباطؤ عملية نقل التكنولوجيا، وهبوط أسعار المنتجات الزراعية، ونقص الاستثمار في البنية التحتية، التي أهملها الاحتلال طويلاً.

ثم عاود النمو في الناتج الارتفاع بوتيرة متسارعة: حيث بلغ 6.8% في التسعينات. وفي الفترة (1990-1993) كان الارتفاع مدفوعاً بنمو سريع في توظيف العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل، خصوصاً في قطاع الإنشاءات (الذي توسع على أثر موجة الهجرة الواسعة لليهود الروس وتلبية لاحتياجاتهم السكنية). لكن الناتج هبط في الفترة 1995-1996 بسبب اضطراب النشاط الاقتصادي، الناجم عن تدهور الوضع الأمني، والإغلاقات الواسعة النطاق، التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية. وشهد الاقتصاد الفلسطيني نمواً وانتعاشاً، لا بأس به، خلال الفترة 1998-1999. وكان من المتوقع أيضاً أن يسجل نصيب الفرد من الدخل نمواً موجباً، في عام 2000، قبل بدء انتفاضة الأقصى في سبتمبر من نفس العام (صندوق النقد الدولي، 2001).

مصادر النمو:

إن مصادر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بصفة خاصة، والأداء الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام، لم يختلف بشكل جوهري، إذا قارنا هذا الأداء والنمو خلال الفترة (1996-1999)، بالأداء خلال العقود السابقة: فقد تمت إدارة هذا الأداء بواسطة تراكم عوامل الإنتاج، أي من خلال رأس المال والأيدي العاملة المضافة، بدلاً من نمو الإنتاجية التي بلغت في المتوسط مستويات يمكن إغفالها، حيث وصل متوسط النمو الإجمالي، لإنتاجية عوامل الإنتاج، مستويات مخيبة للآمال، فبلغ 0.3-0.4% سنوياً، خلال الأعوام (1996-2000) (البنك الدولي، 2002).

إن عدم انطلاق النمو في رأس المال العام، بعد أوصلو، رغم التدفقات الكبيرة للمساعدات التنموية الرسمية، يعني ضمناً عدم حدوث تغيير مهم في حوافز الاستثمار، في مجال تحديث وتطوير وتوسيع الأعمال. إضافة لذلك، فإن معظم إنفاق رأس المال اتجه إلى قطاع البناء والإنشاءات، بدلاً من توجيهه إلى الأنشطة الإنتاجية، مما يفترض استيراداً محدوداً للآلات والتكنولوجيا، اللازمة للنهوض بمستوى القطاعات الإنتاجية (البنك الدولي، 2002). ولقد استمر الاقتصاد الفلسطيني في الاعتماد على البضائع والسلع الإسرائيلية، وكذلك على الطلب الوارد من سوق العمل الإسرائيلي.

2.2.3.5 النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2004):

يمر الاقتصاد الفلسطيني، منذ بداية انتفاضة الأقصى، بأزمة عميقة وحقيقية، نتيجة لسياسات الاحتلال الإسرائيلي، التي ينفذها في الأراضي الفلسطينية، خاصة سياسة الحصار المفروض على التجمعات الفلسطينية، والإغلاقات، ومنع التجوال، والتدمير المنهجي للممتلكات، والبنية التحتية للمجتمع الفلسطيني، وغيرها من الممارسات الإسرائيلية القمعية واللاإنسانية. وقد دفعت هذه الإجراءات الاقتصاد الفلسطيني إلى أزمة حقيقية، بعد أن ألحقت به خسائر فادحة، وضاعفت من الاختلالات الهيكلية للبنية الاقتصادية، حيث أصاب التدمير عناصر الإنتاج الأساسية، وتراجع أداء معظم الأنشطة الاقتصادية، وانعكس ذلك في تراجع الناتج المحلي الإجمالي، وفي مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة فيه.

ويتضح من بيانات الجدول رقم (5.5)، أن الناتج المحلي الإجمالي قد تراجع بنسبة 11.6%، قياساً إلى قيمته عام 1999، وتزايد هذا التراجع حده عام 2002: حيث وصل إلى 14.9% بالنسبة لعام 1999. ويؤكد البنك الدولي في تقريره عن خطة الفصل الإسرائيلية، أن الاقتصاد الفلسطيني مر، بين أيلول 2000 وأواخر 2002، بوحدة من أكثر حالات التدهور حدة في التاريخ المعاصر؛ فالانخفاض في معدل الإنتاج المحلي بلغ حوالي 40% مع نهاية عام 2002. (البنك الدولي، 2004).

و يتبين من مؤشر نصيب الفرد، من الناتج المحلي، حدة ذلك التراجع خلال هذه الفترة: فقد بلغت نسبة انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي عام 2002 - قياساً بعام 1999 - حوالي 26%.

على صعيد الناتج القومي الإجمالي والمتاح، فالبيانات تؤكد نفس النتيجة: إذ بلغ التراجع عام 2002 للدخل القومي الإجمالي 25%، بالنسبة لعام 1999، وما نسبته 12% للدخل المتاح. ويُعزى ارتفاع نسبة التراجع، الخاص بالدخل القومي الإجمالي بصورة أكبر من الناتج المحلي، إلى الانخفاض الملحوظ في صافي الدخل من الخارج، الذي انخفض من 959 مليون دولار عام 1999 إلى 246 مليون دولار فقط عام 2002، نتيجة انخفاض تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والخارج، بسبب الإغلاقات والحصار ومجمل السياسات الإسرائيلية. لكن هذا التراجع على صعيد نصيب الفرد من الدخل القومي بلغت نسبته 32.8%، الأمر الذي فاقم من معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية. وهو ما نستعرضه عند الحديث عن خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال هذه الفترة.

يلاحظ أن الناتج المحلي ازداد عام 2003 إلى 4165 ألف مليون دولار، وبما نسبته 8.4%، بسبب تخفيف إجراءات الاحتلال الخاصة بالحصار ومنع التجوال واستئناف تحويل الإيرادات الضريبية الفلسطينية المحجوزة في إسرائيل. وارتفع الناتج المحلي مرة أخرى عام 2004، ليصل إلى 4248 ألف دولار، وبمعدل نمو متواضع 2%. لكن هذه الزيادة في الناتج المحلي خلال عامي 2003، 2004، لم تعوض التدهور الذي بدأ نهاية عام 2000، حيث ما زال الناتج المحلي عام 2003 أقل مما كان عليه عام 1999، بنسبة 8%، وبنسبة 6% لعام 2004.

ويعود السبب الرئيسي في ضعف الأداء للاقتصاد الفلسطيني، خلال الفترة (2000-2002)، إلى تدهور الأوضاع السياسية وتصعيد الممارسات العدوانية الإسرائيلية؛ هذا إضافة إلى عدم الالتزام بتنفيذ الاتفاقات الموقعة – والتي كانت تمثل ترتيباً مؤقتاً يتيح الانتقال إلى ترتيبات اقتصادية دائمة – وقد أدى ذلك إلى زيادة درجة عدم اليقين، فيما يتعلق بالترتيبات التي ستحكم الاقتصاد في المستقبل.

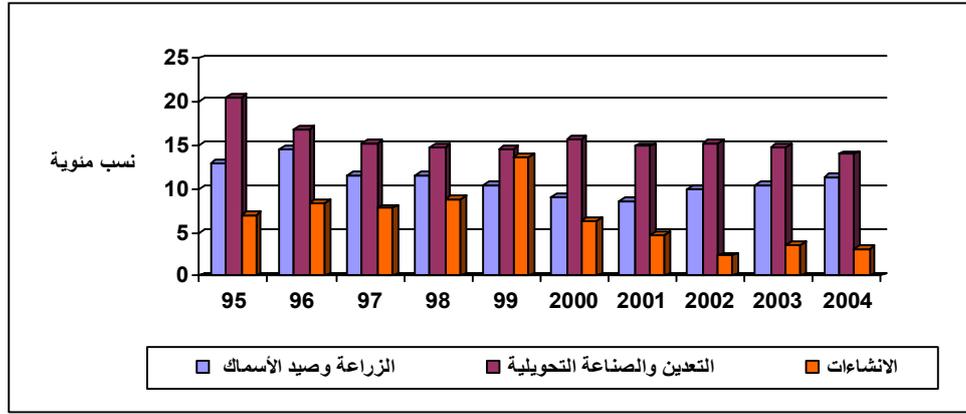
وتؤكد دراسات الاونكتاد والبنك الدولي، بأن البيئة الاقتصادية المعاكسة تثير مخاطر كبيرة بالنسبة لاستثمارات القطاع العام والقطاع الخاص. وتزيد هذه المخاطر من جراء عدم إمكانية التنبؤ بحالة الإنتاج والتجارة، في ظل عمليات الحصار والإغلاق. فضلاً عن ارتفاع تكاليف التعاملات نتيجة للإجراءات المعقدة، التي يخضع لها نقل التجارة الفلسطينية عبر الحدود الرئيسية مع الأردن ومصر وإسرائيل. يضاف إلى ذلك أن ضعف سيطرة السلطة الفلسطينية على الأرض والمياه، يحد من توافر الموارد الطبيعية اللازمة لأغراض التنمية. وقد ترتب على ذلك تفاقم جوانب الضعف الهيكلي للاقتصاد، والتي سنلمسها عند التعرض للقطاعات الاقتصادية (الاونكتاد، 2002) (البنك الدولي، 2002).

3.2.3.5 المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

توضح بيانات الجدول رقم (6.5) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الثابتة. بينما توزع بيانات الجدول رقم (7.5) هذه المساهمة بشكل نسبي، بين القطاعات المختلفة. ويلاحظ من بيانات الجدولين، أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدماتي بالدرجة الأولى، ويبدو ذلك من خلال نسبة مساهمة قطاع الخدمات، الذي يتراوح بين 21.2% عام 95 و 24.30% عام 2004. ويشمل هذا القطاع، حسب التصنيف المتبع في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأنشطة العقارية والتجارية وأنشطة الخدمة المجتمعية والشخصية، والمطاعم والفنادق والصحة والعمل الاجتماعي والتعليم.

ويلاحظ أن أعلى حصة من المساهمة، وصل إليها قطاع الخدمات، كانت خلال سنوات الانتفاضة، حيث بلغت النسب: 25.7% – 25.7% – 25.6% خلال الأعوام 2001، 2002، 2003، على التوالي.

وحسب ما يتضح من الشكل رقم (8.5)، في الوقت الذي تراجعت فيه حصة القطاع الزراعي، قياساً على الفترة (1995-1999)، فلم يحدث تقدم ذو شأن في القطاع الصناعي، فقد ساهم في المتوسط بما نسبته 15% في المتوسط خلال الفترة (2000-2003).



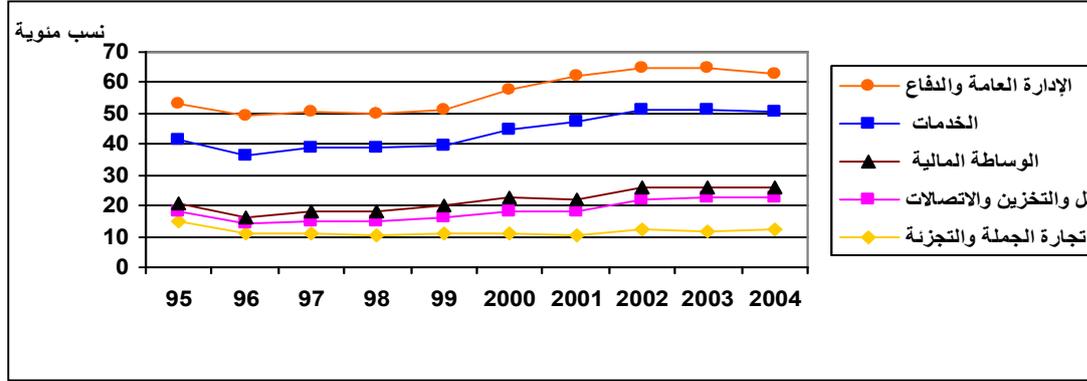
شكل رقم 8.5: المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية الإنتاجية في الناتج المحلي (1995-2000)

كما أن قطاع الإنشاءات كان قد تراجع بشكل كبير، من 13.7% عام 1999 (وهو أعلى معدل وصل له) إلى 6.3% عام 2000. واستمر تراجع نصيب قطاع الإنشاءات بشكل دراماتيكي، إلى 2.3% عام 2002. ولم يتقدم إلا بزيادة طفيفة جداً، حيث وصل إلى 3.6% عام 2003 ثم 3.1% عام 2004.

كما أن قطاع الإنشاءات كان قد تراجع بشكل كبير، من 13.7% عام 1999 (وهو أعلى معدل وصل له) إلى 6.3% عام 2000. واستمر تراجع نصيب قطاع الإنشاءات، بشكل دراماتيكي، إلى 2.3% عام 2002. ولم يتقدم إلا بزيادة طفيفة جداً، حيث وصل إلى 3.6% عام 2003 ثم 3.1% عام 2004.

إذن، فقد أدى تراجع القطاعات الإنتاجية، وثباتها، إلى زيادة حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي. وإذا أضفنا أنشطة الخدمات الخاصة بتجارة الجملة والتجزئة (النقل، والتخزين، والاتصالات، والوساطة المالية، والإدارة العامة، والدفاع...) إلى قطاع الخدمات، فإن نسبة

مساهمة قطاع الخدمات ككل تتجاوز 60%، منذ عام 1998: حيث وصلت إلى 61.6%، ثم ارتفعت إلى أقصى نسبة لها عام 1999، عندما وصلت إلى 67.8%.



شكل رقم 9.5: المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية والخدمية في الناتج المحلي (95-2000)

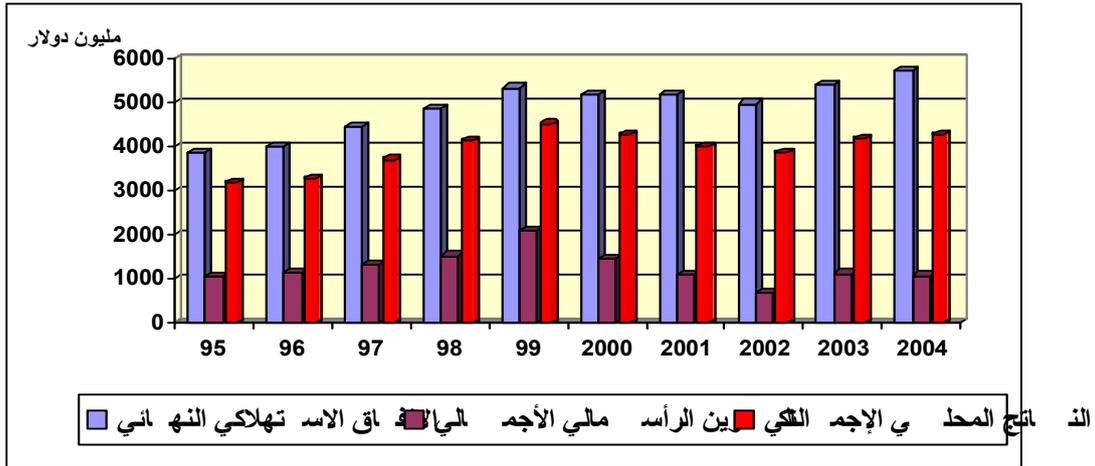
والملاحظ أن قطاع النقل والتخزين والاتصالات قد ارتفعت مساهمته، بشكل واضح، من 5.1% عام 99 إلى 10.7% عام 2003، وذلك نتيجة للتطورات الملحوظة في هذه الخدمات، وتزايد قيمتها المضافة بشكل واضح، خلال الفترة (2003-2000).

وخلال انتفاضة الأقصى، تركت الإجراءات الإسرائيلية آثارها الواضحة على قطاع الإنشاءات، بسبب تأثيره الشديد بالإغلاقات والحصار، التي تعني قطع الإمدادات من مواد البناء المختلفة اللازمة لهذا القطاع. هذا بينما يرجع عدم تطور مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي، سواء بالقيمة المضافة أو بالنسب المئوية، إلى تأثير القطاع الخاص بالإجراءات الإسرائيلية، وضعف هذا القطاع وهشاشته. فقد شهدت الفترة منذ عام 2000 انخفاضا إجماليا في متوسط حجم المؤسسات، وتوسعا في المؤسسات بالغة الصغر التي تستخدم أقل من خمسة عمال. ويعود الفضل لهذا التحول في عدم حدوث انهيار حاد في هذا القطاع، حيث كانت المؤسسات الصغيرة بمثابة أداة لامتناع الصدمات، التي يواجهها الاقتصاد المضطرب. ويرجع ذلك إلى التوسع الملحوظ في أنشطة مؤسسات الصناعة التحويلية، مثل صناعات الأغذية والمشروبات و التعدين والمحاجر والأثاث.

وبصفة عامة، انخفضت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية، كمصدر مهم لاستيعاب الأيدي العاملة، من 16% إلى 13% خلال الفترة (2000-2004).

4.2.3.5 الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق:

تشير بيانات الجدول رقم (8.5) إلى عجز الناتج المحلي الإجمالي عن توفير متطلبات الإنفاق، سواء على المستوى المحلي (الطلب المحلي) أو الخارجي (الطلب الخارجي). حيث توضح بيانات الجدول، أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي، قد تزايد بشكل مستمر خلال الفترة (1995-1999)؛ ولكن بمعدلات نمو متذبذبة: فقد بلغ معدل نموه عام 1996 حوالي 38%، ثم انخفض عام 97 إلى 10.7%، ثم واصل انخفاضه إلى 9.7% عام 1999. بينما حقق خلال فترة الأزمة (2000-2001) معدلات نمو سالبة، منسجماً في ذلك مع تراجع كافة المتغيرات التي أشرنا لها مسبقاً: فقد بلغت نسبة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الناتج المحلي أدناها، عام 1999: حيث بلغت 118%، على الرغم من زيادة حجم الإنفاق في هذا العام، بنحو 472 مليون دولار، وبمعدل نمو 9.7%، عما كان عليه عام 1998. (انظر الشكل رقم 10.5). ويعود هذا التراجع النسبي إلى زيادة نسبة مساهمة التكوين الرأسمالي الإجمالي هذا العام، إلى 46%، بسبب زيادة حجم التكوين الرأسمالي عام 1999، بنسبة 36%، نتيجة الانتعاش الاقتصادي في فلسطين خلال هذه السنة.



شكل رقم 10.5: مكونات الناتج المحلي بطريقة الإنفاق (1995-2004)

أما أعلى مساهمة للإنفاق الاستهلاكي فكانت عام 2004: إذ وصلت إلى 134%. والملاحظ أن نسبة المساهمة في كل من 2002، و 2003 قد وصلت إلى 129%. وهي نسبة عالية إذا قيست بسنوات النمو (1995-1999). لكنها ترجع في الغالب إلى الانخفاض الشديد في نسبة مساهمة التكوين الرأسمالي، الذي بلغ أدنى درجاته في هذين العامين (18%، 27%) على التوالي.

بلغت حصة الإنفاق الاستهلاكي الخاص أعلاها، عام 1995، حيث وصلت إلى 80%، ثم 79% عام 1997، خلال فترة التراجع (2000-2002) انخفضت النسبة إلى 73% عام 2001، لكنها ارتفعت إلى 77% عام 2003، بسبب المعونات التي زاد حجمها هذا العام، الذي شهد نمواً إيجابياً، للأسباب التي ذكرناها آنفاً.

كما تأثر الإنفاق الاستهلاكي العام بنفس الطريقة، لكن الملاحظ أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي قد تزايدت في فترات تراجع الناتج (2000-2004): فقد بلغ 21% من الناتج عام 2000، ثم ارتفع إلى 24.6% عام 2001. وبعد أن تراجع عام 2003 بمعدل نمو سلبي مقداره 3.5%، عاد للارتفاع عام 2004، وبمعدل نمو قدرة 21%، ليزيد بمقدار 238 مليون دولار. ويرجع ذلك لزيادة الإيرادات العامة، جراء تزايد حجم المنح والمساعدات التي حصلت عليها الحكومة، إلى جانب إفراج الجانب الإسرائيلي عن جزء من المستحقات المحتجزة، المتعلقة بإيرادات المقاصة عن سنوات سابقة، إضافة إلى انتظام التحويل الشهري الدوري لهذه الإيرادات، والإصلاحات التي قامت بها السلطة الوطنية، في مجال تحصيل الإيرادات وإدارتها (فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، 2005).

ويشكل التكوين الرأسمالي، في المقابل 37.1% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة (1995-2000): حيث ساهم التكوين الرأسمالي الثابت بنسبة 94.3% (منها 64.3% مبان). من الملاحظ أن التكوين الرأسمالي الإجمالي قد نما بشكل متذبذب، فقد وصل إلى 36% عام 1999، ثم بدأ في تحقيق معدلات نمو سالبة خلال الفترة (2000-2002) بينما قفز بشكل كبير إلى 66% عام 2003، حيث وصل إلى 1127 مليون دولار بزيادة قدرها 449 مليون دولار.

على الرغم من أن معدلات نمو التكوين الرأسمالي الإجمالي أعلى من نظيرتها، الخاصة بالإنفاق الاستهلاكي النهائي للفترتين محل الدراسة؛ إلا أن الملاحظ أن هناك مزيداً من التحول في الإنفاق، بعيداً عن الاستثمار، ونحو الاستهلاك. وسيؤدي الانخفاض الشديد في مساهمة الإنفاق الرأسمالي، خلال الفترة (2000-2004) في الناتج المحلي الإجمالي، إلى تغيير نمو الطاقة الإنتاجية الفلسطينية في المستقبل، وسيعزز التنشؤ والضعف الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني.

4.5 المؤشرات الاجتماعية:

1.4.5 المؤشرات الصحية:

يواجه القطاع الصحي الفلسطيني العديد من المشاكل والعقبات، منها الخارجية؛ خاصة الممارسات والإجراءات الإسرائيلية. والمشاكل الداخلية، ومنها الازدحام، ونقص الأدوية والتجهيزات التقنية المتطورة، إضافة إلى نقص التخصصات الطبية المؤهلة. يشرف على القطاع الصحي في الأراضي الفلسطينية أربع جهات رئيسية، وهي القطاع الحكومي، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص، إضافة إلى وكالة الغوث الدولية.

1.1.4.5 الجهاز الصحي:

المستشفيات والطاقة السريرية:

يعمل في الأراضي الفلسطينية 78 مستشفى، بطاقة سريرية تبلغ 4679. ومنها اثنان وعشرون مستشفى تابعاً لوزارة الصحة (عشرة في قطاع غزة، واثنان عشر في الضفة الغربية) هذا حسب إحصاء العام 2006. تتوزع هذه المستشفيات في جميع مناطق السلطة الفلسطينية، وتقدم خدمات الرعاية الصحية الثانوية الأساسية. وبلغ فيها عدد الأسرة الخاصة بالمبيت 2,480 سريراً. وحسب التقديرات أن هناك سرير واحد لكل 741 مواطناً. (فلسطين، وزارة الصحة، 2006).

أما القطاع غير الحكومي، فيشرف على 31 مستشفى، بسعة 4565 سريراً. تقع 21 منها في القدس والضفة الغربية، في حين تقع 10 مستشفيات منها في قطاع غزة. أما القطاع الخاص، فيشرف على 23 مستشفى، بسعة 416 سريراً. وتشرف وكالة الغوث على مستشفى واحدة في قلقيلية، بسعة 36 سريراً (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 2005).

معدل الأطباء بالنسبة إلى السكان:

بلغ معدل الأطباء – لكل مائة ألف من السكان الفلسطينيين – في العام 1998 (114.9) طبيياً. وبالمقارنة مع دول الجوار، فإن هذا المعدل يعتبر متدنياً، حيث كانت معدلاته للعام 1997 في كل من إسرائيل والأردن ومصر ولبنان، على التوالي: (459)، (215)، (202)، (191) طبيياً لكل مائة ألف. ومقارنة مع المعدلات العالمية، فهي تقترب منه، حيث تبلغ (112) طبيياً لكل مائة ألف، ولكنها تقل كثيراً عن معدلات الدول المتقدمة، التي يبلغ المعدل فيها (253) طبيياً لكل مائة ألف. إلا أنه من الواجب التنويه بأن معدل الأطباء لا يعتبر المعيار الوحيد عند المقارنة، خاصة في الدول غير المتقدمة. فالتخصص والكفاءة وجودة الخدمات لا بد من أخذها في الاعتبار (المراقب الاجتماعي، فبراير، 2001).

2.1.4.5 المسح الصحي الديمغرافي: (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2005 أ).

السكان والأسرة:

بلغ متوسط حجم الأسرة 5.7 فرداً في الأراضي الفلسطينية، بواقع 5.5 في الضفة الغربية، مقابل 6.2 في قطاع غزة. وتبلغ نسبة الأسر التي تدير شؤونها امرأة (ربة أسرة) حوالي 8.9%، بواقع 7.0% في الضفة الغربية، و9.9% في قطاع غزة. وبلغ معدل الازدحام في المسكن 1.86 فرداً لكل غرفة، أي حوالي شخصين لكل غرفة. هذا وبلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة 45.7%، فيما بلغت نسبة السكان الذين أعمارهم 65 سنة فأكثر 3.1% في الأراضي الفلسطينية.

بلغ معدل الخصوبة الكلي، خلال العام (2003)، في الأراضي الفلسطينية، باستخدام الطريقة المباشرة، 4.6 مولوداً. ومتوسط عدد الباقيين على قيد الحياة منهم 4.3. كما تشير النتائج إلى أن

معدل وفيات الرضع، في السنوات الخمس السابقة للمسح (1999-2003) بلغ 24.2، لكل 1000 مولود حي، في الأراضي الفلسطينية: بواقع 20.0 في الضفة الغربية، مقابل 30.2 في قطاع غزة. ويبلغ معدل وفيات الأطفال اقل من 5 سنوات لنفس الفترة الزمنية في الأراضي الفلسطينية، 28.3 لكل 1000 مولود حي: بواقع 23.7 في الضفة الغربية، مقابل 34.8 في قطاع غزة، لكل 1000 مولود حي.

الصحة العامة:

تشير النتائج إلى أن نسبة المؤمنين صحياً، بلغت 76.1%، في الأراضي الفلسطينية: بواقع 65.8% في الضفة الغربية، و93.8% في قطاع غزة. كما أوضحت النتائج أن نسبة الأفراد في الأراضي الفلسطينية الذين أفادوا بأنهم مصابون بأمراض محددة، ويتلقون علاجاً لها، كانت 2.2% للسكري، و3.0% لضغط الدم، و1.2% لأمراض القلب، و0.1% للسرطان، و0.7% للقرحة، و0.8% للربو، و0.2% للصرع.

كما تشير النتائج إلى أن 80.6% من السكان في الأراضي الفلسطينية، يتوفر لديهم مصدر مياه شرب آمن: بواقع 91.0% في الضفة الغربية، و60.1% في قطاع غزة. وفيما يتعلق بوسائل الصرف الصحي، تشير النتائج إلى أن 99.2% من السكان في الأراضي الفلسطينية يعيشون في مساكن متصلة بوسائل صرف صحي.

صحة الأم:

فيما يتعلق بالاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة، بينت النتائج أن نسبة النساء المتزوجات ويستخدمن حالياً أي وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، بلغت 50.6% في الأراضي الفلسطينية: بواقع 55.1% في الضفة الغربية، و43.0% في قطاع غزة.

أما نسبة الولادات التي تمت خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح، وتلقت أمهاتهم رعاية صحية أثناء الحمل، فبلغت 96.5% في الأراضي الفلسطينية: بواقع 96.1% في الضفة الغربية، و97.2% في قطاع غزة.

96.4% من الولادات التي تمت خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح في الأراضي الفلسطينية، تمت في مؤسسات صحية. و3.0% تمت في المنزل. ففي الضفة الغربية بلغت هذه النسب 94.3% و4.7% على التوالي. وفي قطاع غزة بلغت 99.1% و0.7% على التوالي.

نسبة المواليد في الأراضي الفلسطينية، خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح، وتلقت أمهاتهم رعاية صحية على يد كادر مؤهل بعد الولادة، بلغت 33.3%: بواقع 36.2% في الضفة الغربية، و29.5% في قطاع غزة.

صحة الطفل:

تشير النتائج إلى أن 95.2% - من بين الأطفال في الفئة العمرية (12-23) شهراً - تلقوا مطعوم السل. وأن 97.8% تلقوا الجرعة الثالثة من مطعوم الثلاثي. وأن 99.5% منهم قد تلقوا الجرعة الثالثة من مطعوم الشلل، من بين الأطفال في الأراضي الفلسطينية الذين لديهم بطاقات، والذين ليس لديهم بطاقات، وتم الحصول على بياناتهم من الأم.

فيما يخص سوء التغذية، أشارت النتائج إلى أن نسبة الأطفال دون الخامسة، الذين يعانون من نقص في الوزن، بلغت 4.9% في الأراضي الفلسطينية. كذلك بلغت نسبة الذين يعانون من الهزال 2.8%.

2.4.5 المؤشرات التعليمية:

تكمُن أهمية التعليم في الجانب الخاص والضروري في حياة الفلسطينيين: فبسبب لجوء الفلسطينيين بعد نكبة عام 1948 ونزوحهم عن أراضيهم وفقدان شريحة عريضة من الفلسطينيين مصادر الرزق الأخرى، أصبح التعليم حاجة ماسة لتحسين أوضاعهم المعيشية والاقتصادية.

وقد شهد قطاع التعليم في فلسطين تطوراً ملحوظاً، خلال السنوات الأخيرة، مقارنة مع القطاعات الأخرى. وكان تخصيص 18.34% من الموازنة السنوية للعام 2004 لدعم قطاع التعليم، دليلاً على اهتمام السلطة الوطنية الفلسطينية بهذا القطاع. ومن مظاهر تأثير هذا

الاهتمام السلطة الوطنية بالتعليم هو تراجع نسبة الأمية إلى أدنى مستوياتها، وارتفاع معدلات القراءة والكتابة للسكان. ونستعرض أهم مؤشرات التعليم في فلسطين، خلال السنوات الأخيرة.

بلغت موازنة وزارة التربية والتعليم العالي للعام 2004 (288.827.000) دولار: أي حوالي مليار و(357.460) مليون شيكل، تمثل (18.34%) من الموازنة الكلية. يخصص منها حوالي مليار شيكل للرواتب والأجور، والباقي للنفقات الأخرى. (فلسطين، وزارة المالية، 2005).

رياض الأطفال (فلسطين، وزارة التربية والتعليم العالي، 2004):

تعاني قطاع رياض الأطفال في فلسطين من نقص حاد في وسائل اللعب التربوية، وندرة الكفاءات المؤهلة. ويلاحظ أن هذا القطاع يديره ويسيره القطاع الخاص والمنظمات الخيرية. ويكمن دور وزارة التربية والتعليم العالي في تنظيم عمل هذه الرياض من خلال التراخيص ووضع الشروط الصحية والتربوية.

حسب معطيات وزارة التربية والتعليم العالي للعام 2006/2007، بلغ الإجمالي العام لأعداد تلاميذ رياض الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة 2006 إلى (78951) تلميذاً. للمزيد من المعلومات والتفاصيل انظر الجدول الملحق رقم (10.5).

المدارس: (فلسطين، وزارة التربية والتعليم العالي، 2007):

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (9.5) إلى أن إجمالي عدد المدارس في فلسطين قد بلغ 2337 مدرسة للعام 2006، وقد بلغ عدد المدارس الحكومية 1775 مدرسة، بينما بلغ عدد مدارس الوكالة 286 مدرسة، وبلغ عدد المدارس الخاصة 276 مدرسة، بينما كان عدد المدارس عام 1994 فقط 1469 مدرسة، منها 1080 مدرسة حكومية، بينما كان عدد مدارس الوكالة 254 مدرسة، و المدارس الخاصة كانت 135 مدرسة.

تشير البيانات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم، بأن إجمالي عدد المعلمين والمعلمات في فلسطين لعامي 2004، بلغ 42394 معلماً ومعلمة، موزعين على مختلف المدارس. بينما كان عدد المعلمين عام 1994 فقط 19843 معلماً ومعلمة. وقد بلغت نسبة الطلبة 25.6، لكل معلم

في المدارس الفلسطينية عام 2006. بينما كانت 31.1 طالب لكل معلم عام 1994. وقد بلغت النسبة 34 طالبا لكل شعبة عام 2006، بينما كانت النسبة 36.5 طالبا لكل شعبة عام 1994.

وتعزى هذه الزيادة الواضحة في عدد المدارس والمعلمين الى الزيادة الطبيعية في عدد السكان، بالإضافة إلى الأعداد المتزايدة من العائدين من الخارج، وبالتالي أصبحت الحاجة ملحة إلى احتواء هذه الزيادة، وبناء المزيد من المدارس. كما تشير هذه البيانات الى التطور والتحسين الحاصل في قطاع التعليم. ولمزيد من المعلومات والتفاصيل انظر الجدول الملحق رقم (9.5).

بلغت نسب التسرب من المدارس الفلسطينية للعام الدراسي 2003/2002 ما يقارب 3,8%. أما في المرحلة الثانوية فقد بلغت 3,12%. ومن الملاحظ بأنه في المرحلة الثانوية نسبة التسرب بين الذكور 2,61%، أقل من نسب التسرب في صفوف الإناث، التي بلغت 3,61% بسبب الزواج المبكر. ويعود التسرب في المدارس الفلسطينية إلى أسباب اقتصادية، تتعلق بالفقر وعدم توفر فرص العمل، وأسباب اجتماعية، أهمها المشاكل الأسرية والعادات والتقاليد، وأسباب تربوية وتعليمية، كالتأخر الدراسي وممارسات المعلمين الخاطئة، وأسباب سياسية أمنية، خاصة ممارسات وإجراءات الاحتلال، مثل الاعتقال والحوجز وصعوبة التنقل. (جامعة بيرزيت تقرير التنمية البشرية، 2004)

الأمية: (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006).

يعتبر مؤشر الأمية أحد المؤشرات الهامة للتنمية. وحسب تعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) يعرف الشخص الأمي: بأنه هو الشخص الذي لا يستطيع أن يقرأ ويكتب جملة بسيطة عن حياته.

وحسب المعطيات التي أعلن عنها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية اليوم العالمي لمحو الأمية، أيلول سبتمبر 2006، فإنه يوجد في فلسطين 137 ألف أمي راشد.

وتشير بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني أن معدلات الأمية بين البالغين في فلسطين، تعد من اقل المعدلات في العالم: حيث بلغت نسبة الأمية بين الأفراد — 15 سنة فأكثر — 6.5%، في حين بلغت 35.6% في الدول العربية، في العام 2005. وبلغ عدد الأميين في العالم العربي حوالي (70) مليوناً لنفس العام، ناهيك عن التفاوت النسبي بين الذكور والإناث، حيث تشير

أرقام الأمية إلى أن النسبة بين الإناث تصل إلى 46.5% مقارنة بـ 25.1% بين الذكور. وبلغت نسبة الأمية بين الأفراد — 15 سنة فأكثر — 18.3% على مستوى العالم، لنفس العام.

وقد طرأت تطورات على معدلات الأمية، منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية: حيث تشير البيانات أن هناك انخفاضاً ملموساً في نسب الأمية، بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994. وقد انخفضت نسبة الأمية بين الأفراد — 15 سنة فأكثر — بمقدار 58.6% خلال الفترة 1995-2006، حيث انخفضت من 15.7% خلال العام 1995، لتصل إلى 6.5% خلال العام 2006. وهذا الاتجاه في الانخفاض ينطبق أيضاً على الذكور والإناث. وقد انخفضت النسبة بين الذكور بمقدار 65.9%، حيث انخفضت من 8.5% خلال العام 1995 لتصل إلى 2.9% خلال العام 2006. أما بين الإناث فقد انخفضت بمقدار 55.7%، والتي انخفضت من 23.0% خلال العام 1995، لتصل إلى 10.2%، خلال العام 2006.

وعلى مستوى نوع التجمع السكاني، فقد انخفضت النسبة في التجمعات الحضرية، من 12.8% في العام 1995، إلى 5.3% في العام 2006، بنسبة انخفاض مقدارها 58.6%. بينما في التجمعات الريفية فقد انخفضت، من 18.4% إلى 8.9%، بنسبة انخفاض مقدارها 51.6% لنفس الفترة. وكذلك في المخيمات، فقد انخفضت النسبة من 15.5%، إلى 6.4%، بنسبة انخفاض مقدارها 58.7% للفترة ذاتها.

أما فيما يتعلق بالواقع الحالي لمؤشرات الأمية، فقد بلغت نسبة الأمية بين الأفراد — 15 سنة فأكثر — في العام 2006، في الأراضي الفلسطينية 6.5%، بواقع 2.9% للذكور، و10.2% للإناث. أما على مستوى نوع التجمع، فقد بلغت النسب بين البالغين في الحضر 5.3%، وفي الريف 8.9%، وفي المخيمات 6.4%، حيث تتوزع للذكور بواقع 2.6% في الحضر، و3.5% في الريف، و2.6% في المخيمات. أما الإناث فكانت أعلى نسبة في الريف 14.4%، ثم في المخيمات 10.0%، ثم في الحضر 8.2%.

وبين جهاز الإحصاء أنه على مستوى العمر، فقد أظهرت البيانات أن نسب الأمية بين الأفراد كبار السن — 65 سنة فأكثر — هي أعلى المستويات، بالمقارنة مع الفئات العمرية الأخرى: ففي العام 2006 بلغت نسبة الأمية 58.2%، بين الأفراد — 65 سنة فأكثر — مقابل 0.9% بين الشباب (15-24 سنة).

وفي العام 2006 يوجد في الأراضي الفلسطينية ما يقارب 137 ألف أمي، من الفئة العمرية – 15 سنة فأكثر – بواقع 90 ألف أمي في الضفة الغربية، و47 ألف أمي في قطاع غزة، منهم 30 ألف من الذكور، و107 ألف من الإناث. أما على مستوى مكان السكن، فيتوزعون بواقع 63 ألف أمي في التجمعات الحضرية، و54 ألف أمي في التجمعات الريفية، و20 ألف أمي في المخيمات.

التعليم العالي:

لعبت الجامعات الفلسطينية دوراً هاماً في تأهيل عشرات آلاف الطلبة أكاديمياً، مما أسهم في توسيع خياراتهم المعيشية، وفتح أمامهم آفاق المستقبل. ويساهم التعليم العالي بشكل أساسي في خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، لتصبح مؤسسات التعليم فيه موطناً للفكر الإنساني، ومصدراً لتنمية الموارد البشرية الفلسطينية، والمساهمة في التنمية الشاملة للمجتمع الفلسطيني.

ويواجه قطاع التعليم العالي في فلسطين تحديات عديدة، خاصة في قدرة هذا القطاع على تشكيل رافعة تمكينية، وأن يكون العامل الرئيسي في التنمية، من خلال بناء قوة عمل مؤهلة وخلاقة وقادرة على التكيف مع المتغيرات، ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، والاكتفاء الذاتي، وتلبية الحاجات الفعلية لسوق العمل.

يتكون قطاع التعليم العالي من جميع المؤسسات التي تقدم برامج أكاديمية وتدريبية، بعد مرحلة الدراسة الثانوية. وتشمل هذه المؤسسات إحدى عشرة جامعة فلسطينية، وخمس كليات جامعية، موزعة في أنحاء الوطن، تقدم شهادات جامعية على مستوى البكالوريوس، وصولاً إلى الدكتوراه، في مجالات مختلفة. وكان عدد المسجلين في هذه المؤسسات قد بلغ للعام الدراسي 2001/2000 (75739) طالباً وطالبة، ليصل إلى (121886) طالباً وطالبة في عام 2004/2003. كما يشمل قطاع التعليم العالي أربعاً وعشرين كلية مجتمع متوسطة، تقدم شهادة الدبلوم المتوسط في البرامج المهنية والتقنية، في المجالات المختلفة. وبلغ عدد المسجلين في هذه الكليات (8511) طالباً وطالبة، في عام 2004/2003. وقد وصل عدد العاملين في مؤسسات التعليم العالي، عام 2004/2003 إلى (9134) شخصاً، أكاديميين وإداريين وموظفي خدمات. (فلسطين، وزارة التربية والتعليم العالي، 2005).

3.4.5 الفقر في الأراضي الفلسطينية:

يعرف الفقر بأنه "مستوى غير مقبول من الأوضاع المعيشية، ووضع يتسم بالحرمان من موارد أو قدرات تعتبر ضرورية لحياة بشرية لائقة" (فلسطين، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1998)

وقد عرفت هيئة الفقر الوطنية الفقراء بأنهم "أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية، التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى، مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم" (الخالدي، يناير 2004) ووفقاً لهذا التعريفات، فإن تحديد مستوى أدنى للمعيشة، يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء، ويسمى المستوى الأدنى للمعيشة (خط الفقر).

من الملاحظ أن معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية قد ارتفعت وتضاعفت، مع تصاعد الممارسات والعقوبات الجماعية للاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، والتي أدت إلى إفقار شريحة كبيرة من المجتمع الفلسطيني. فمع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وتشديد إسرائيل لسياسة الحصار والإغلاق، وتدمير الممتلكات ضد الفلسطينيين، بدأت مؤشرات الفقر بالتزايد في المجتمع الفلسطيني. انظر الجدول رقم (11.5).

وتشير الإحصاءات إلى أن حوالي 60% من الفلسطينيين عاشوا تحت خط الفقر، في عام 2003، بعد أن كانت النسبة 21% عشية الانتفاضة. وهذا يعني أن أكثر من 1.9 مليون فلسطيني يحصلون على أقل من 2.1 دولار يومياً، خلال العام 2002. كما أن أكثر من 56.5% من الفلسطينيين فقدوا نصف ما كانوا يملكونه قبل الانتفاضة (البنك الدولي، 2004).

وحسب بيانات البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن الأوضاع المالية للسكان الفلسطينيين قد تعرضت للتدهور: حيث أن 16% من السكان الفلسطينيين يعيشون بالحد الأدنى (فقر الكفاف)، على الرغم من المساعدات الإنسانية الكبيرة. كما تظهر سمات الفقر طويل الأمد على العائلات التي تعيش في فقر الكفاف، وهي عائلات كبيرة تضم أفراداً بحاجة إلى إعالة. ودلت الإحصاءات على أن 94% من شريحة فقراء الكفاف قد قلصوا استهلاكهم منذ عام 1994 (البنك الدولي، 2004).

وبقيت معدلات الفقر في قطاع غزة أعلى من مثلتها في الضفة الغربية (77% في قطاع غزة، و52% في الضفة الغربية، في عام 2004 بمتوسط 60.6%) وازدادت حدة الفقر في العام 2005. وتشير النتائج إلى ارتفاع نسبة الفقر، واستمرار تزايد الفجوة في معدلات الفقر بين الضفة والقطاع. وقد ارتفع متوسط نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر، من 60.6% في كانون الأول 2004، إلى 66.7% في آذار 2005، مقارنة مع 20% فقط، في العام 1998. (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، نيسان 2005).

كما تشير البيانات إلى أن 53.9% من مجمل الأسر في الأراضي الفلسطينية قد فقدت أكثر من نصف دخلها، وذلك منذ اندلاع الانتفاضة حتى الربع الأول من العام 2005، بواقع 51.8% في الضفة، و57.7% في قطاع غزة. ويرجع خبراء الاقتصاد ازدياد الفقر في فلسطين إلى عاملين أساسيين هما: تراجع مستوى المعيشة (انخفاض الدخل)، وارتفاع نسبة البطالة. وفي مجال مستوى المعيشة، تشير الإحصاءات والاستطلاعات إلى أن الدخل الشهري الوسيط، قد انخفض بشكل ملحوظ خلال الانتفاضة، وذلك من 2500 شيكل – كمتوسط قبل الانتفاضة – إلى 1500 شيكل، خلال الربع الرابع من العام 2002 (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، نيسان 2005).

وقد بلغ خط الفقر الرسمي في الأراضي الفلسطينية نحو 1800 شيكل. وقد بين المسح الوطني للفقر، الذي قام بإجرائه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2003، معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية (نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر الرسمي) بنحو 40.3%. وبمقارنة المبلغ الرسمي لخط الفقر في الأراضي الفلسطينية، بالمبلغ الرسمي لخط الفقر في إسرائيل، لأسرة مكونة من نفس عدد الأشخاص؛ نجد أن مبلغ الفقر الفلسطيني يشكل نسبة 30% من المبلغ الخاص بخط الفقر في إسرائيل. إذ بلغ خط الفقر في إسرائيل نحو 5926 شيكل عام 2002. ومن جهة أخرى فقد قدر التقرير الوطني للفقر (الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء ومعهد ماس) نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الكفاف بـ 16%، أي نحو 205 شيكل إسرائيلي للفرد الواحد شهرياً، (حوالي 1250 شيكل للأسرة شهرياً)، وخط الكفاف وفقاً لمفهوم التقرير الوطني للفقر المشار إليه سابقاً، هو الحد الأدنى من الأسعار الحرارية اللازمة لبقاء الفرد على قيد الحياة. (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أكتوبر 2004).

ونظرا لثبات الأجور في الأراضي الفلسطينية، التي تتراوح بين 25-40 شيكل للعمال العاديين، وبين 40-65 شيكل لأصحاب المهن من العمال الفنيين من ذوي الاختصاص؛ فإن أكثر من 60% من مجموع الطبقة العاملة - خاصة العاملين بأجر في القطاع الخاص وصغار الموظفين في القطاع الحكومي الذين يبلغ عددهم حوالي 214 ألف من أصل 535 ألف مجموع العاملين في القطاع الحكومي والسوق المحلي - يعيشون دون مستوى خط الفقر المحدد بحوالي 1400 شيكل شهريا، للأسرة المكونة من ستة أفراد. في حين أن 40% منهم يعيشون عند مستوى خط الفقر، المحدد بحوالي 1800 شيكل للأسرة. آخذين بعين الاعتبار أن أجور عمال القطاع بالنسبة لزملائهم في الضفة، أو العاملين في إسرائيل، هي الأدنى: حيث تبين أن نسبة أجور عمال قطاع غزة إلى أجور عمال الضفة تبلغ 82%، وبالنسبة إلى أجور العاملين في إسرائيل، فهي تشكل 48.3% فقط. (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يوليو 2005).

ويتضح من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 29.8% من الأسر الفلسطينية قد اعتمدت على الأجور والراتب من القطاع الخاص، كمصدر رئيس لها خلال الربع الأول من العام 2005 (34.9% في الضفة، 19.6% في القطاع)، بينما اعتمدت 20.2% من الأسر على الأجور والرواتب من الحكومة كمصدر دخل رئيسي (14.8% في الضفة، 30.8% في القطاع)، واعتمدت 14.1% من الأسر على مشاريع الأسرة (14.5% في الضفة، 13.5% في القطاع). (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار 2005).

كما تبين البيانات أن 58.2% من الأسر الفلسطينية قد خفضت إنفاقها على الحاجات الأساسية، وخاصة على الملابس والغذاء: حيث خفضت نسبة 95% من الأسر نفقاتها على الملابس، بينما خفضت 87.9% من الأسر نفقاتها على الغذاء، بالإضافة إلى تغيير نمط الأسر في الاستهلاك الغذائي. ويعود هذا التخفيض في الاستهلاك إلى ارتفاع مستوى المعيشة، حيث بلغ معدل غلاء المعيشة في الأراضي الفلسطينية في عام 2004 نحو 3%: بواقع 2.9% في الضفة الغربية، و3.18% في قطاع غزة. ومن حيث تطور المؤشر خلال الفترة الممتدة من عام 1996 لغاية آذار 2005، فقد بلغ المعدل نحو 45.2%: بواقع 47.4% في الضفة، 33.49% في قطاع غزة. وعند التركيز على هذا المؤشر خلال الانتفاضة، نجد أن معدل غلاء المعيشة قد ارتفع في شهر آذار 2005، ليصل إلى 18.1%، مقارنة مع أيلول عام 2000، وذلك بواقع 18.99% في الضفة، 19.6% في القطاع. (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005 أ).

وتعتبر البطالة من أهم الأسباب المؤثرة في تراجع مستوى المعيشة وارتفاع نسبة الفقر. وكما أشرنا سابقاً، فقد تفاقمت البطالة بعد اندلاع الانتفاضة، بسبب إغلاق المناطق الفلسطينية وسياسة الحصار: حيث لم يستطع القطاع الخاص أخذ دوره الريادي في تشغيل العمالة. كما أن القطاع العام لم يستطع استيعاب الفائض من قوى العمل، بسبب محدودية نطاق عمله، وارتفاع فاتورة الرواتب والأجور. وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة البطالة قد ارتفعت من 24%، في الربع الرابع من العام 2003، إلى 26.3% في الربع الأول من العام 2005: بواقع 22.6% في الضفة الغربية، و34% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان 2005).

5.5 الخلاصة:

تناول الفصل الخامس بالاستعراض والتحليل أهم المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. فقد زاد عدد السكان بشكل كبير، من 2.3 مليون نسمة عام 1994، إلى 3.7 مليون نسمة عام 2005. وتعتبر الأراضي الفلسطينية من المناطق العالية الكثافة. وبلغ معدل المشاركة في القوى العاملة في فلسطين 4.2%، خلال الفترة (1995-2005). وفي ظل سياسة الحصار، زادت معدلات البطالة: إذ وصلت إلى 27% تقريباً عام 2004.

على صعيد الحسابات القومية، فقد تراجع الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2004) بنسبة 11.6% قياساً على قيمته عام 1999. وتزايد إلى 23% عام 2004، بسبب الإجراءات العقابية الإسرائيلية، خلال انتفاضة الأقصى. لذلك بلغت خسائر الاقتصاد الفلسطيني حوالي 15.6 مليار دولار، منها 12.9 مليار دولار خسائر مباشرة، ناتجة عن انخفاض الدخل والإنتاج المحلي.

يواجه القطاع الصحي الفلسطيني العديد من المشاكل، منها الازدحام ونقص الأدوية والتجهيزات التقنية المتطورة، ونقص التخصصات الطبية المؤهلة. أما قطاع التعليم في فلسطين فقد شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. وتعد معدلات الأمية بين البالغين في فلسطين من أقل المعدلات في العالم: حيث بلغت نسبة الأمية بين الأفراد - 15 سنة فأكثر - 6.5%. وقد تصاعدت معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية، مع تصاعد الممارسات والعقوبات الجماعية للاحتلال الإسرائيلي، وتشديد سياسة الحصار والإغلاق، وتدمير ممتلكات الفلسطينيين، مع اندلاع انتفاضة الأقصى.

الفصل السادس

أثر السياسات الإسرائيلية على تطور القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية

1.6 مقدمة:

رغم تسلم السلطة الفلسطينية مقاليد الأمور عام 1994، فما زال المجتمع الفلسطيني يعاني من السيطرة الإسرائيلية، وعدم قدرة الفلسطينيين على التحكم في مقدراتهم ومواردهم، بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، بشقيه المادي والمعنوي. وتواصل الحكومات الإسرائيلية تنفيذ سياساتها، التي تهدف إلى إبقاء سيطرتها على الأراضي الفلسطينية. وقد بات تطور المجتمع الفلسطيني أسيراً لهذه السياسات، التي أدت إلى خلق تشوهات بنيوية في الاقتصاد الفلسطيني.

ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى، في أيلول/سبتمبر 2000، قتل وجرح واعتقل عشرات الآلاف من الفلسطينيين. كما نفذ الجيش الإسرائيلي سياسة تدمير واسعة وممنهجة لممتلكات الفلسطينيين وبنيتهم التحتية، إضافة إلى تدمير منظم لمنشآت السلطة، ومصادرة وتجريف مساحات من الأراضي الزراعية. كما أدى الحصار وبناء الجدار والقيود الصارمة التي فرضتها إسرائيل على تنقل الفلسطينيين والبضائع داخل الأراضي المحتلة؛ إلى انهيار فعلي للاقتصاد الفلسطيني. لقد تركت سياسات إسرائيل آثاراً بالغة المدى على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين، وأدت إلى تراجع قدرة السلطة الفلسطينية على العمل. يتناول هذا الفصل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، وما طرأ عليها من تطورات خلال فترة الدراسة، وأثر السياسات الإسرائيلية على تطور هذه القطاعات.

2.6 القطاعات الاقتصادية:

تلعب القطاعات الإنتاجية دوراً محورياً في أي عملية تنمية يراد تحقيقها في أي مجتمع. وتشكل القطاعات الإنتاجية في فلسطين المحرك الأساسي لأي عملية تنمية مستهدفة. وفيما يلي عرض لأهم قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، نتطرق فيه لأبرز ملامح تلك القطاعات، وأهم التغيرات التي طرأت عليها، خلال فترة الدراسة، وتأثير السياسات الإسرائيلية على تطورها.

1.2.6 قطاع الزراعة:

منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967، عمدت إسرائيل إلى تقليص أهمية هذا القطاع للاقتصاد الفلسطيني، وذلك لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، تمثلت برغبة إسرائيل بإبعاد الإنسان الفلسطيني عن أرضه، لتسهيل استيلائها على المياه والأراضي الفلسطينية، لصالح المستوطنات. وتمثلت السياسات الإسرائيلية التي تأثر بها القطاع الزراعي، في مصادرة الأراضي، والاستيلاء على مصادر المياه، ورفع تكلفة مدخلات الإنتاج الزراعي، لاعتماده على السلع الإسرائيلية، وفرض قيود تجارية، وإتاحة المجال لحرية التصدير الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. أدى إلى تراجع الإنتاج والصادرات والعمالة الزراعية الفلسطينية (نصر، 2003).

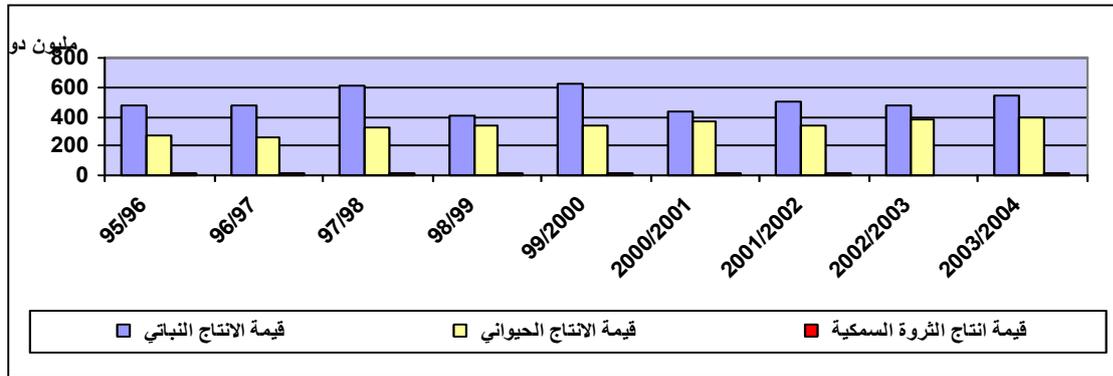
لم يختلف الأمر بعد اتفاقيات أوسلو وقدم السلطة الوطنية الفلسطينية؛ فرغم أهمية القطاع الزراعي، من حيث تحقيق الأمن الغذائي الفلسطيني، واستيعاب فائض الأيدي العاملة، ومع كونه قطاعاً تكميلياً للقطاع الصناعي، فإن السلطة الفلسطينية لم تول هذا القطاع الاهتمام المطلوب. كما أن الاتفاقيات الاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي كان لها دور بالغ الأثر في الحد من قدرة السلطة على تطوير هذا القطاع. وكان هذا من أهم العوامل التي أدت تراجع أهمية القطاع الزراعي. فالاتفاقيات لم تمنع إسرائيل من الاستمرار في مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات ونهب المياه الفلسطينية. ومن أهم التشوهات التي لازال يعانيها هذا القطاع، تركيز معظم تجارة المنتجات الزراعية مع طرف واحد فقط، وهو الجانب الإسرائيلي: حيث شكلت الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل خلال العام 1997، حوالي 91.7%. كما بلغت نسبة الواردات في نفس العام حوالي 93.2%. (المراقب الاقتصادي، كانون أول 2001).

كما أن الدول المانحة لم تعط القطاع الزراعي اهتماماً يذكر – سواء من حيث الدعم، أو تشجيع الاستثمار فيه – رغم حقيقة أنه ظل المستوعب الأساسي للعمال، الممنوعين من الوصول إلى أماكن عملهم، طوال فترات الإغلاق الإسرائيلي: حيث لوحظ خلال فترة الأزمة (2000-2002) كيف شكل هذا القطاع الهام أداة امتصاص للصدمات الاقتصادية، خصوصاً إذا ما لاحظنا أن حصته من العمالة المحلية قد ارتفعت آنذاك من 12.9% عام 1999 إلى قرابة 16% عام 2004 (الاونكتاد، 2006). وكانت حصة القطاع الزراعي من المساعدة الإنمائية (وليس من مجموع المساعدة) لم تتجاوز 0.4% عام 2002، ووصلت إلى أقصى مستوى لها عام 2004، بمعدل 2% (فلسطين، وزارة التخطيط الفلسطينية، 2007).

مساحة الأراضي المزروعة:

حسب البيانات الواردة في الجدول رقم (1.6)، نجد أن أكبر مساحة مزروعة كانت في العام الزراعي 1998/1997 (1861 ألف دونم). ثم تذبذبت هذه المساحة خلال الفترة بين ارتفاع وانخفاض، على مستوى معدلات الزيادة السنوية. يعود عدم التوسع في المساحة المزروعة وتراجعها إلى الإجراءات الإسرائيلية، والتي تؤثر بشكل مباشر على القطاع الزراعي، وأهمها مصادرة الأراضي، والسيطرة على المياه، والحصار والإغلاق، وأخيراً جدار الفصل.

الإنتاج الزراعي:



شكل رقم (1.6) قيمة الإنتاج الزراعي (1996/1995 – 2004/2000)

من البيانات الواردة في الجدول رقم (1.6)، يتضح لنا أن الإنتاج الزراعي وصل إلى أكبر معدل نمو له، في العام الزراعي 2000/1999: حيث وصل إلى 28.7%. وبعد أن كانت قيمة الإنتاج الزراعي 761 ألف دولار في الموسم الزراعي 1999/1998، زادت إلى 980 ألف دولار في

الموسم الزراعي التالي 2000/1999. ولم يصل الإنتاج الزراعي إلى هذه القيمة مرة أخرى حتى نهاية الفترة (2004/2003)، حيث وصل إلى 937 ألف دولار، بمعدل زيادة قدره 9.4%. يُشار إلى أن التقلبات الموسمية في الإنتاج الزراعي، تعود إلى ظاهرة الحمل التناوبي للزيتون.

من الواضح إذن، أن الإنتاج الزراعي لم يتطور بالشكل المطلوب في إطار البيئة الاقتصادية التي أشرنا إليها مراراً، وهي بيئة غير مستقرة يتأثر بها القطاع الزراعي بشدة. من الجدير بالذكر أن قيمة الخسائر والأضرار التي تعرض لها القطاع الزراعي، بلغت 1122 مليون دولار، خلال الفترة (2004/10/30-2000/10/1)، جراء الممارسات الإسرائيلية: حيث شكلت خسائر العمالة الزراعية أعلى قيمة فيها، وبلغت 331.8 مليون دولار، نتيجة فقد العديد من المزارعين والعمال الزراعيين لأعمالهم، بشكل كامل أو جزئي. بينما بلغ حجم الخسائر، الناتجة عن تجريف الأشجار والمحاصيل وتدمير المنشآت الزراعية، 310 مليون دولار. كذلك تسبب تدني أسعار المنتجات الزراعية في تحقيق خسائر بلغت 152 مليون دولار. وجاء ذلك مع ارتفاع أسعار الأعلاف والتكاليف الزراعية، وشل حركة النقل والتسويق الزراعي، والتصدير للسلع الزراعية. (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005 أ)

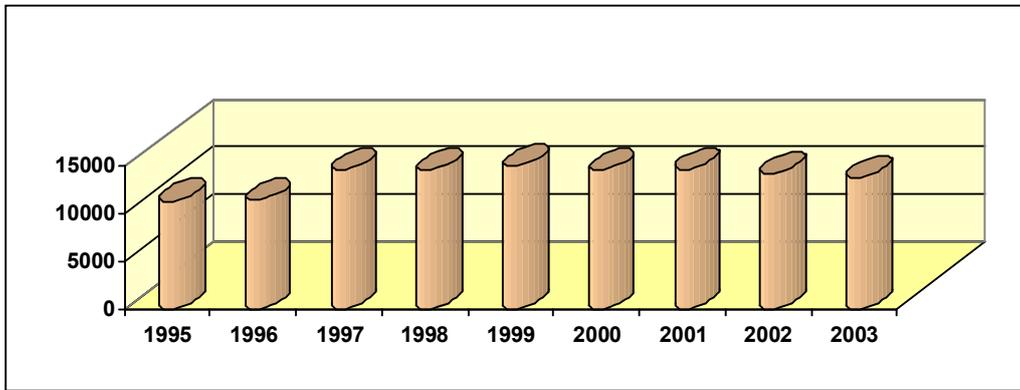
2.2.6 قطاع الصناعة:

بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ في العام 1993، وانطلاق العملية السلمية، كان التوقع ببدء مرحلة من الرخاء العام وانتعاش الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، ومنها القطاع الصناعي: حيث اعتقد البعض أن يحقق هذا القطاع معدلات نمو مرتفعة، وأن يقود عملية التنمية الشاملة. إلا أن غالبية الدراسات أظهرت استمرار وجود التشوهات الهيكلية وضعف الأداء، في هذا القطاع. حيث شكلت الصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد الجزء الأكبر من هذا القطاع. إضافة إلى الصناعات المعتمدة على ترتيبات التعاقد من الباطن مع الشركات الإسرائيلية، كصناعة الملابس. واتسمت المنشآت الصناعية بصغر حجمها، من حيث عدد المشتغلين فيها.

وتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حسب بيانات الجدول رقم (2.6)، إلى ارتفاع عدد المؤسسات الصناعية خلال الفترة الانتقالية. فقد زاد عدد المؤسسات من 11276 مؤسسة صناعية، عام 1995، إلى 14849 مؤسسة، عام 1999: أي بزيادة قدرها 3573 مؤسسة، وبمعدل زيادة 31.6%. وهذا التطور الواضح يتناسب مع التطورات التي

حدثت على مستوى الاقتصاد ككل خلال هذه الفترة. بينما انخفض عدد المؤسسات بمعدل 7.8%، خلال الفترة (2003-2000). حيث تراجع عدد المؤسسات خلال السنوات 2000، 2002، 2003، بمعدل 2.3%، 2.9%، 3.4%، على التوالي.

أيضاً، تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، إلى أن معظم هذه المؤسسات، تصنف كصناعات صغيرة، وصغيرة جداً. حيث تشير نتائج المسح الصناعي لعام 2003، إلى أن المؤسسات التي تشغل ما مجموعه (1-4) من العمال، تحتل الصدارة من حيث العدد، إذ تشكل 75.1% من إجمالي المؤسسات الصناعية. وتشغل هذه المؤسسات 33.8% من مجموع المشتغلين، منهم 27.6% يعملون بأجر، فيما يعمل 72.4% بدون أجر (أصحاب العمل أو أفراد أسرهم). أما فئة المؤسسات التي تشغل من (5-19) عاملاً، فتمثل 22.4% من مجموع المؤسسات الصناعية، وتقوم بتشغيل 40.9%، من مجموع المشتغلين؛ منهم 69.9% بأجر، فيما يعمل 30.1% بدون أجر. وتمثل الفئة الثالثة (حسب تصنيف الجهاز المركزي) والتي تشغل عشرين عاملاً فأكثر، ما نسبته 2.5% فقط من مجموع المؤسسات الصناعية، وتشغل 25.3% من مجموع المشتغلين، منهم 95.1% يعملون بأجر، والباقي بدون أجر (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005 ب).



شكل رقم (2.6) تطور عدد المؤسسات في القطاع الصناعي (1995-2003)

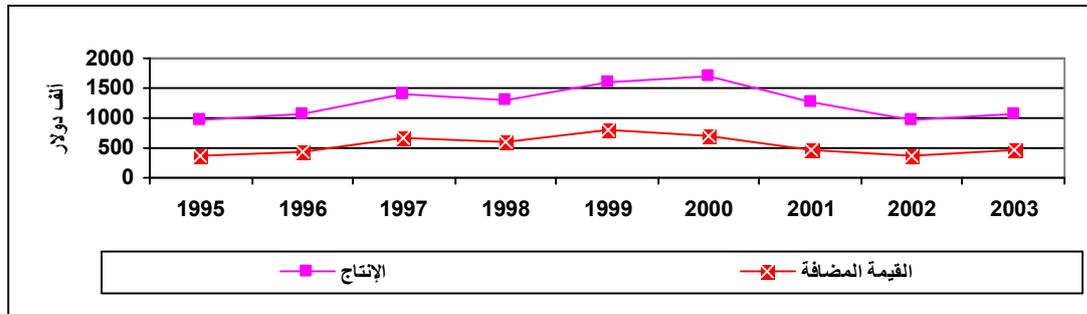
وتتضح الصورة أكثر إذا حددنا حجم المؤسسات وفقاً لعدد أقل من المشتغلين: فالمؤسسات التي تشغل من (1-9) من العمال، وكانت تمثل 90.5% عام 1995؛ ارتفعت إلى 91.7% عام 1997 (UNCTAD, 2003). نستنتج مما سبق، أن الغالبية العظمى من المؤسسات الصناعية، هي مشاريع صغيرة الحجم، وتأخذ طابع الورش الصغيرة، ومعظمها ذو طابع عائلي.

أما الفرع الآخر، بعد الصناعات التحويلية، فهو إمدادات الكهرباء والغاز والمياه، والذي يمثل 2.5% من عدد المؤسسات. يليه فرع التعدين واستغلال المحاجر 2.2%. ويعود السبب في انخفاض عدد مؤسسات هذا الفرع، إلى عدم السيطرة الفلسطينية على الثروات المعدنية في البحر الميت، بالإضافة إلى محدودية سيطرتها على أراضي الضفة الغربية. ويقتصر نشاط هذا الفرع على إنتاج الكسارات والمحاجر والرمل، كجزء صغير من الصناعات الاستخراجية، مقارنة بدول أخرى (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005 ب).

عدد المشتغلين:

ترتب على زيادة عدد المؤسسات خلال فترة الانتعاش الاقتصادي النسبي (1995-1999) زيادة في عدد المشتغلين: حيث بلغت هذه الزيادة 47.5%. لكن الفترة (2000-2003) شهدت انخفاضاً في عدد المشتغلين، بنسبة 17.1%. وعلى مستوى طبيعة العمل، تراجع عدد المشتغلين بأجر، خلال نفس الفترة: حيث ارتفعت نسبة هذا التراجع عام 2003، لتبلغ 27% مقارنة بعام 1999 (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005 ب)

الإنتاج والقيمة المضافة:



شكل رقم (3.6) المؤشرات الرئيسية في القطاع الصناعي (1995-2003)

شهد كل من الإنتاج والقيمة المضافة نفس الوتيرة السابقة من الارتفاع والانخفاض. لكن تأثير الانتعاش الاقتصادي (95-99). وكذلك التراجع (2000-2003)، كان أكبر على القيمة المضافة: ففي الوقت الذي ارتفعت فيه القيمة المضافة بنسبة عالية جداً، خلال فترة الانتعاش 107.2%، والإنتاج 66.5%، شهدت تراجعاً واضحاً خلال الفترة (2000-2002) بنسبة

39.4%. أما الإنتاج فترجع بنسبة 34.4%. لكن عام 2003 شهد ارتفاعاً للقيمة المضافة بنسبة 29.9%، بينما ارتفع الإنتاج بنسبة 8.3%، مسجلاً تحسناً نسبياً مقارنة بعام 2002.

أسباب ضعف القطاع الصناعي وتراجعته:

كان للإجراءات الإسرائيلية الدور الأكبر في تراجع القطاع الصناعي وضعفه، طوال عقود الاحتلال السابقة، وخاصة خلال فترة الانتفاضة: حيث تزايدت الآثار السلبية على هذا القطاع، في ظل الفترات التي شهدت تصعيداً وتشديداً للإجراءات الإسرائيلية. وإضافة للإجراءات الإسرائيلية ودورها، هناك أسباب وعوامل أخرى أدت إلى تراجع القطاع الصناعي في فلسطين.

لم يكن تطور الصناعة الفلسطينية تطوراً طبيعياً، وإنما كان انعكاساً للسياسات الإسرائيلية، التي أدت إلى التشوهات والاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الفلسطيني عموماً، وخاصة الاختلالات في الإنتاج، والعلاقات الخارجية، مما اثر على القطاع الصناعي. فقد تطورت الصناعات المكتملة للصناعات الإسرائيلية (أسلوب التعاقد من الباطن)، أو تلك التي لا تكون منافسة للصناعات الإسرائيلية. بالمقابل، حاربت إسرائيل الصناعات التي قد تشكل عنصر منافسة لصناعاتها، وأغلقت السوق الفلسطينية أمام الأسواق العالمية، استيراداً وتصديراً، إلا من خلالها. وأدى ذلك إلى اعتماد الصناعة الفلسطينية بشكل كبير (90%) على المواد الخام الخارجية، سواء من إسرائيل أم غيرها. الأمر الذي جعلها عرضة للتقلبات الإسرائيلية إن ضعف التكامل الصناعي وغياب الترابطات، كان سببه الرئيسي الاعتماد على علاقات التعاقد من الباطن، من جهة، والإجراءات الإسرائيلية من جهة أخرى. ما أدى إلى فقدان الحافز لدى الفلسطينيين لتطوير حلقات التصنيع، حيث سيطر الإسرائيليون على أهمها . (نصر، 1997).

من جهة أخرى، فإن سياسة الحصار والإغلاق المتكرر والتدمير العسكري، التي تمارسها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، أدت إلى تدهور الإنتاج في كثير من الفروع الصناعية. وهناك عامل آخر أسهم في تراجع النشاط الصناعي، وهو تعرض المنتوجات الصناعية الفلسطينية لمنافسة غير عادلة من السلع الأجنبية: ففي الوقت الذي تتعرض فيه الصناعة الفلسطينية لارتفاع هائل في تكاليف الإنتاج، بحكم الظروف الراهنة، أغرقت الأسواق الفلسطينية بسلع رخيصة، بحكم انفتاح إسرائيل على الأسواق العالمية، وفق سياساتها التجارية الجديدة. هذا

مع العلم أن معظم المنشآت الصناعية في الأراضي الفلسطينية تعمل بأقل من نصف طاقتها الإنتاجية.

إضافة إلى كل ما سبق، تجدر الإشارة إلى عوامل متعددة أخرى، تسببت في تدهور إنتاج هذا القطاع، كغياب السياسة العامة المشجعة للصناعة بشكل عام، وضعف البيئة الاستثمارية العامة في المناطق الفلسطينية، وضعف البنية التحتية القانونية والمادية، وما يترتب عليها من زيادة المخاطرة وضعف الحافز للاستثمار (النقيب، 2004).

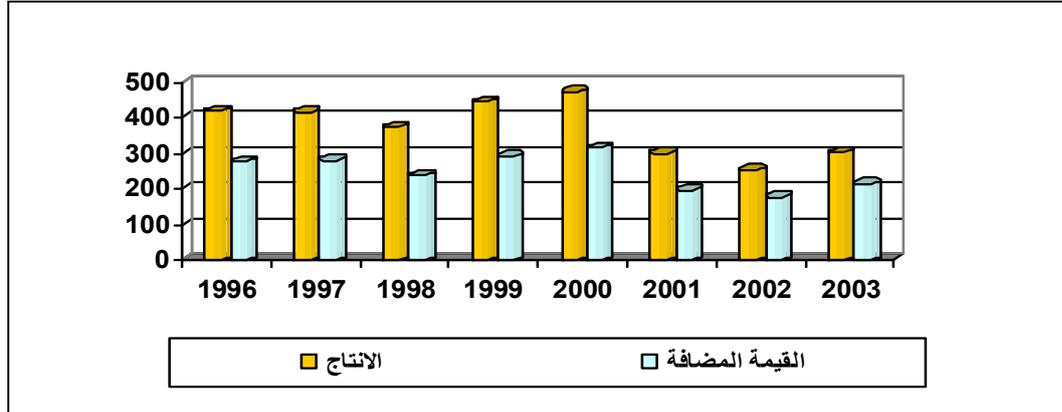
وأيضاً صغر حجم المنشآت العاملة في القطاع الصناعي، وضعف البنية التحتية، وتدني خدماتها، وافتقار الصناعة الفلسطينية بشكل عام إلى التكنولوجيا الحديثة. كل ذلك أدى إلى انخفاض الجودة وزيادة تكلفة الإنتاج. إضافة إلى ضعف الدور الذي تقوم به المؤسسات المساندة، بما فيها مؤسسات التمويل، والاتحادات والنقابات، وتدني حجم المساعدات المقدمة من الدول المانحة، والتي لم تولِ اهتماماً لدعم القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي يترتب عليه تدني حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي. (مكحول وآخرون، 2001).

3.2.6 قطاع الخدمات:

يضم قطاع الخدمات أنشطة الفنادق والمطاعم، والأنشطة العقارية التجارية، وأنشطة التعليم، وأنشطة الصحة، والعمل الاجتماعي، وأخيراً أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى. وذلك حسب معايير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

من خلال بيانات الجدول رقم (3.6) عن القطاع الخدمي للفترة (1996-2003)، يمكن الاستنتاج بسهولة، أن هذا القطاع كان قد تأثر بشكل واضح بحالة عدم الاستقرار، الناجمة عن سياسات الاحتلال. فقد سجلت كافة المؤشرات، المستخدمة في الجدول، معدلات نمو سالبة، خلال الفترة (99-2003). وكان أكثر المؤشرات تأثراً هو التكوين الرأسمالي الإجمالي، الذي انخفض خلال هذه الفترة بنسبة 63.8%. بل أنه سجل انخفاضاً خلال الفترة (95-1999) والتي شهدت في معظم الأنشطة ارتفاعاً ورواجاً؛ إذ بلغ معدل النمو خلال هذه الفترة -23%. وقد يرجع ذلك بشكل أساسي إلى التقلبات الحادة في قطاع الفنادق والمطاعم، الذي يتأثر بالإغلاقات المتكررة للأراضي الفلسطينية.

كذلك تراجع حجم الإنتاج في القطاع الخدمي بنسبة 31.7%، خلال الفترة (1999-2003) والقيمة المضافة بنسبة 27% لنفس الفترة. ويرتبط ذلك بالطبع بتراجع عدد المؤسسات 6.7% وعدد المشتغلين 10.9%. والشكل رقم (6.6) يوضح التطورات في مؤشرات الخدمات، خلال فترة الدراسة.



شكل رقم (4.6) المؤشرات الرئيسية في قطاع الخدمات (1995-2003)

وتأتي هذه التراجعات، بعد معدلات نمو موجبة للفترة (1996-99) في عدد المؤسسات وعدد المشتغلين (35.2%، 22.6%) على التوالي. وهي الفترة التي شهدت إقامة العديد من المؤسسات الخدمية الإنتاجية والاجتماعية.

4.2.6 قطاع الإنشاءات:

يحتل قطاع الإنشاءات حيزاً هاماً بين القطاعات الاقتصادية ذات البعد التنموي في المجتمع الفلسطيني. فعلمية البناء والإعمار في الأراضي الفلسطينية لها أولوية خاصة، لسد الاحتياجات السكانية، في ظل معدل النمو المرتفع في عدد السكان، والزيادة الطبيعية في الطلب على السكن والبنية التحتية المرافقة: من طرق وصرف صحي وكهرباء ومدارس ومستشفيات واتصالات.

حسب البيانات الواردة في الجداول (4.5)، (6.5)، (7.5) في الفصل السابق، نجد أن مساهمة قطاع الإنشاءات استمرت مرتفعة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية حوالي 13.7% عام 1999. وارتفعت مساهمته في التشغيل

إلى 22.1% لنفس العام. وتتوزع مساهمة قطاع الإنشاءات في التشغيل بنسبة 23.9%، 17.8% لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. في حين ساهمت الصناعات الإنشائية بنسبة 33% من صادرات القطاع الصناعي عام 2000.

ويعتبر قطاع الإنشاءات من أهم المجالات الرئيسية للاستثمار في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغ مجموع الاستثمارات في مجال المساكن والمباني العامة والتجارية ومرافق البنية التحتية حوالي (6) مليارات دولار، خلال الفترة 1994-1999، توزعت بنسبة 31% على قطاع غزة، وبنسبة 65% في باقي الضفة الغربية، وبنسبة 4% في القدس الشرقية. وقد بلغ معدل نسبة الاستثمار في قطاع الإنشاءات، من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، 25% خلال الفترة 1994-1999. مع العلم بأن هذا المؤشر متماثل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. في حين بلغ هذا المؤشر 15% في الأردن، و2% في مصر، و3% في إسرائيل، و3% في الدول الصناعية. (مكحول وعطياني، 2002). ويرجع ذلك لزيادة حركة البناء، وتطوير البنية التحتية، منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، إضافة لتدني عنصر المخاطرة، في الاستثمار بقطاع الإنشاءات، مقارنة مع القطاعات الإنتاجية الرئيسية الأخرى.

وكان قطاع الإنشاءات من أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً، جراء الممارسات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى؛ حيث تراجعت أنشطته بنسبة 80% خلال الربع الرابع لعام 2000، و60% خلال النصف الأول لعام 2001. كما قدرت وزارة المالية خسائر قطاع الإنشاءات، خلال الخمسة عشر شهراً الأولى للانتفاضة، بحوالي 530 مليون دولار: أي بنسبة 80% من حجم القيمة المضافة التي يحققها هذا القطاع. وتقدر نسبة الخسائر في مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي 10% سنوياً. ومن حيث حجم التشغيل، فقد انخفض عدد العاملين في قطاع الإنشاءات، من 47.4 ألف عامل، خلال الربع الثالث لعام 2000، إلى 25.12 ألف عامل، خلال الربع الثاني لعام 2002، في الضفة الغربية؛ ومن 15.7 ألف عامل، إلى 4 آلاف عامل، في قطاع غزة، خلال نفس الفترة. فيما تراجعت الأهمية النسبية لقطاع الإنشاءات، من 13.5% خلال الربع الثالث لعام 2000، إلى 7.9% خلال الربع الثاني لعام 2002، في الضفة الغربية. وتراجعت، من 9.6% إلى 3%، في قطاع غزة، خلال نفس الفترة. (مكحول وعطياني، 2002).

ونتيجة لحجم الأضرار التي لحقت بقطاع الإنشاءات، بسبب العدوان الإسرائيلي من ناحية، وضعف الاستثمارات الجديدة من ناحية ثانية، انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.1% عام 2004. كما انخفضت مساهمته في التشغيل في الأراضي الفلسطينية، فقد بلغت 11.7% عام 2004 (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004).

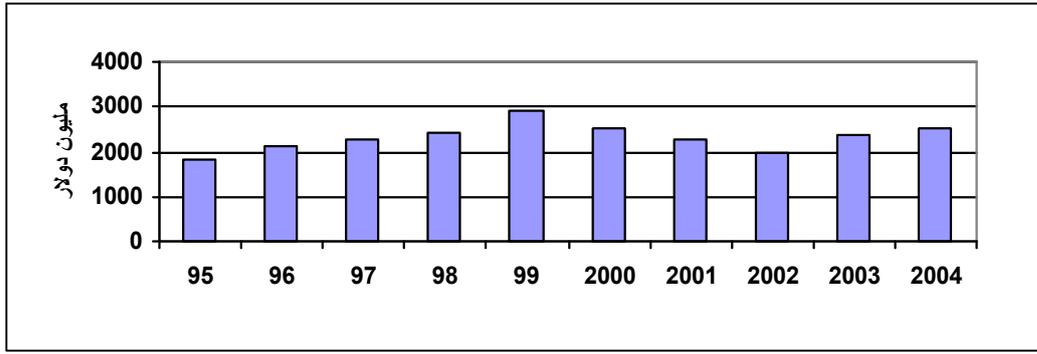
5.2.6 التجارة الخارجية:

ارتفع حجم التبادل التجاري، حسب بيانات الجدول رقم (4.6)، من 3169 مليون دولار عام 1995، إلى 4634 مليون دولار عام 1999. ثم انخفض إلى 3125 مليون دولار، عام 2002. وعاد للارتفاع إلى 3735 مليون دولار، عام 2004.

وبلغت نسبة التبادل التجاري من الناتج المحلي الإجمالي أقصاها، عام 1999. حيث وصلت إلى 102%. وهذه النسبة ظلت مرتفعة طوال السنوات الأولى (95-99)، لتبلغ 96%، في المتوسط سنوياً. بينما تراجعت إلى 83%، عامي 2002، 2003. وقد بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي أعلى مستوى لها عام 98، حيث وصلت إلى 21%، بينما بلغت أدنى مستوى لها عامي 2003، 2004، عندما وصلت إلى 14% لكل منهما. وفي المتوسط، بلغت النسبة 18%. أما الواردات، فقد بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي أقصاها عام 1999، حيث وصلت إلى 84%. بينما بلغت أدناها عام 2002، حيث وصلت إلى 68%. ولكنها بلغت 74% في المتوسط سنوياً.

الميزان التجاري:

حسب بيانات الجدول رقم (4.6)، ارتفع العجز في الميزان التجاري الكلي بشكل مستمر، طوال الفترة (95-99). والشكل رقم (5.6) يوضح أن حجم العجز قفز، من 1831 مليون دولار، إلى 2913 مليون دولار؛ وبنسبة تغير قدرها 59%. ثم انخفض حجم العجز خلال سنوات الانتفاضة 1981 مليون دولار، عام 2002، ليرتفع إلى 2505 مليون دولار، عام 2004. وصلت نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، 52% كحد أدنى. فيما بلغت عام 1999 ما نسبته 64% كحد أقصى.



شكل رقم (5.6) تطور الميزان التجاري الكلي (1995-2004)

أدت الزيادات المتتالية في عجز الميزان التجاري، إلى تزايد حجم الإنفاق الخارجي للأراضي الفلسطينية؛ الأمر الذي أدى إلى مزيد من الاستنزاف للموارد المالية المحدودة للسلطة الفلسطينية، خاصة أن هذا الإنفاق زاد عن نصف الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى ارتفاع فجوة الموارد المحلية. ومن ناحية أخرى، فإن تزايد الضغوط الإنفاقية هذه أدى إلى تأثير سلبي للتجارة، على الحساب الجاري بشكل عام. مما استدعى توفير المزيد من التدفقات النقدية، لمقابلة هذا الأثر السلبي والتغلب عليه.

وحسب دراسة للأونكتاد (2006)، فقد بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري مع إسرائيل، من مجموع العجز التجاري الكلي، 72%. مما يدل على أن العجز في ميزان التجارة مع إسرائيل قد تزايد، بمعدل أسرع من تزايد العجز التجاري مع بقية أنحاء العالم. وهذا العجز التجاري الكبير مع شريك تجاري واحد، يعكس جانباً آخر من جوانب هشاشة الاقتصاد الفلسطيني، وانكشافه وسرعة تأثره بالصدمات التي يحدثها ذلك الشريك (الأونكتاد، 2006).

وقد بلغ مجموع العجز التجاري المتراكم مع إسرائيل، في الفترة (2000-2005)، ما نسبته 33% من إجمالي التحويلات الجارية الصافية، الواردة من بقية أنحاء العالم، خلال الفترة نفسها. فبينما بلغ متوسط العجز التجاري السنوي مع إسرائيل ما يزيد عن 1,5 مليار دولار، كان متوسط التحويلات الجارية الصافية أقل من 1.4 مليار دولار في السنة. وهذا يعني أن جميع الأموال التي وردت من المجتمع الدولي، خلال الأزمة المستمرة، لم تكن كافية لتغطية تكاليف التجارة غير المتوازنة مع إسرائيل (الأونكتاد، 2006).

يعتبر العجز في الميزان التجاري الفلسطيني من أهم الاختلالات والتشوهات، التي يعاني منها الاقتصاد، وخاصة أن الواردات من السلع والخدمات الاستهلاكية هي التي تسيطر على معظم الواردات الكلية، وليس السلع والخدمات الوسيطة أو الرأسمالية، والتي من الممكن أن تعمل على زيادة الاستثمار والدخل من جهة، وتنمية القطاعات الإنتاجية المصدرة من جهة أخرى.

العلاقات والاتفاقيات التجارية:

يعتبر اتفاق باريس الاقتصادي الإطار المرجعي الأساسي والوحيد، الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية. وقد استعرضنا البنود الرئيسية للاتفاق في الفصل الرابع. وبموجب هذا الاتفاق، تم إضفاء الطابع الرسمي على شبه الاتحاد الجمركي، الذي فرضته إسرائيل على الجانب الفلسطيني، طوال سنوات الاحتلال. ينص الاتفاق على تحرير التجارة بين إسرائيل وفلسطين، ضمن تعريف جمركية خارجية موحدة، مع الإبقاء على الإعانات والضرائب غير المباشرة والحوافز غير التعريفية، التي تطبقها إسرائيل على مجموعة من الواردات. بينما تخضع الواردات الفلسطينية من دول العالم، لمجموعة من معدلات التعرفة الجمركية، باستثناء مجموعة قليلة من السلع المستوردة من مصر والأردن.

على صعيد الاتفاقيات الدولية والإقليمية، فقد عقدت السلطة الوطنية الفلسطينية عدة اتفاقيات اقتصادية تجارية، مع الأردن ومصر والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الاتفاقيات هي (فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، 2007) :

- الاتفاقية الفلسطينية - الأردنية للتعاون في الشؤون التجارية.
- الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية المصرية.
- اتفاقية الشراكة الأوروبية - المتوسطية الانتقالية للتجارة بين المجموعة الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- إعلان التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية والضفة الغربية وقطاع غزة.

عند تقييم هذه الاتفاقيات، وُجد أنها تحتاج إلى إعادة نظر وتعديلات، حتى يمكن الاستفادة منها. وبالعودة إلى حجم التبادل التجاري - خاصة الصادرات - الذي استعرضناه سابقاً، مع الدول العربية وباقي دول العالم، والذي لا يتجاوز 10% في أفضل الأحوال؛ نستطيع أن ندرك

محدودية استعادة الاقتصاد الفلسطيني من مثل هذه الاتفاقيات، في ظل الظروف التي يمر بها المجتمع الفلسطيني بصفة عامة، والاقتصاد الفلسطيني على وجه الخصوص.

2.5.2.6 أثر السياسات الإسرائيلية على التجارة الخارجية (الاونكتاد، 1998)، (النقيب، عطيان، 2003) :

من أبرز العقوبات التي واجهت التجارة الخارجية الفلسطينية، سياسة الحصار ولإغلاق، وما يتصل بها من إجراءات أمنية تفرض في قطاع غزة والضفة الغربية. وتتراوح أشكال الإغلاق ما بين إغلاق تام، وإغلاق جزئي يستمر لعدة أيام أو أسابيع أو أشهر. ويتأثر الاقتصاد الفلسطيني بالإغلاق، من خلال ثلاثة مجالات:

- منع الأيدي العاملة الفلسطينية من الدخول إلى الأسواق الإسرائيلية. وهي الآن متوقفة خصوصاً من قطاع غزة.

- منع الصادرات الفلسطينية من الخروج إلى أسواقها الخارجية.

- عدم القدرة للوصول إلى المدخلات والمنتجات والسفر لأغراض التعاقد وغيره.

تحظر التدابير الأمنية الإسرائيلية استخدام الشاحنة نفسها، لنقل البضائع عبر الحدود المختلفة، وبين قطاع غزة والضفة الغربية وإسرائيل: حيث يتم تفريغ وإعادة تحميل البضائع في شاحنات أخرى. ويترتب على هذه القيود والإجراءات ارتفاع شديد في كلفة شحن البضائع، بالإضافة إلى تكاليف الوقت الضائع والبضائع التي يصيبها التلف، وإرغام التجار على فتح خطابات اعتماد، وإرسال وثائق الاستيراد والتصدير، عبر مصارف إسرائيلية أو أردنية. ولا يقتصر أثر هذه الإجراءات على تأخير الشحنات، بل إنها تزيد سعر النقل، عندما يتقاضى كل مصرف عمولته.

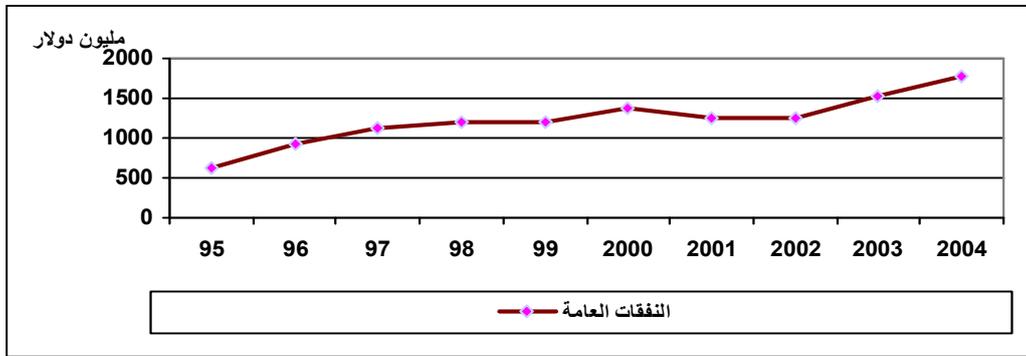
تخضع البضائع المستوردة لمراقبة النوعية والمواصفات، وفقاً للإجراءات الموضوعية من جانب معهد المعايير في إسرائيل، وفي مختبر إسرائيلي. ومثل هذه الإجراءات مرتفعة التكلفة - مقارنة بقيمة المدخلات الفلسطينية - وتستغرق وقتاً طويلاً؛ فضلاً عن أن التطبيق الصارم للمعايير الإسرائيلية، يمثل نوعاً من الحواجز غير التعريفية. فالبضائع من الأراضي الفلسطينية قد ترفض، بحجة أنها غير مطابقة للمعايير. ومع ذلك، فكثيراً ما لا تتوافق هذه المعايير مع مستوى التطور والنمو في الاقتصاد الفلسطيني، والقدرة الشرائية لدى المستهلكين والمنتجين الفلسطينيين.

6.2.6 المالية العامة:

لقد شهدت الموازنة الفلسطينية، خلال الفترة (1995-2004)، تسارعاً واضحاً في تطورها. وجاء ذلك نتيجة لاتساع الصلاحيات، التي تسلمتها السلطة الوطنية الفلسطينية من سلطات الاحتلال الإسرائيلي: حيث تزايد التوظيف الحكومي في المجالين المدني والأمني، إضافة إلى تزايد الإنفاق العام في المجالات المختلفة. ويتضح ذلك من خلال استعراض التطورات الكمية في الموازنة العامة، التي تنقسم إلى نفقات عامة، وإيرادات عامة:

1.6.2.6 النفقات العامة:

حسب بيانات وزارة المالية الواردة في الجدول رقم (5.6)، ارتفعت النفقات العامة، من 635 مليون دولار عام 1995، إلى 1764 مليون دولار عام 2004، وبمعدل تغير 178%. وقد تباينت معدلات النمو السنوية للنفقات العامة، انعكاساً لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي بشكل عام. فقد زادت النفقات العامة عام 1996، بمعدل تغير بلغ 46%. بينما وصل إلى 19.9% عام 1997. ويرجع ذلك إلى اتساع الصلاحيات، وزيادة عدد موظفي القطاع الحكومي.



شكل رقم (8.6) تطور النفقات العامة (1995-2004)

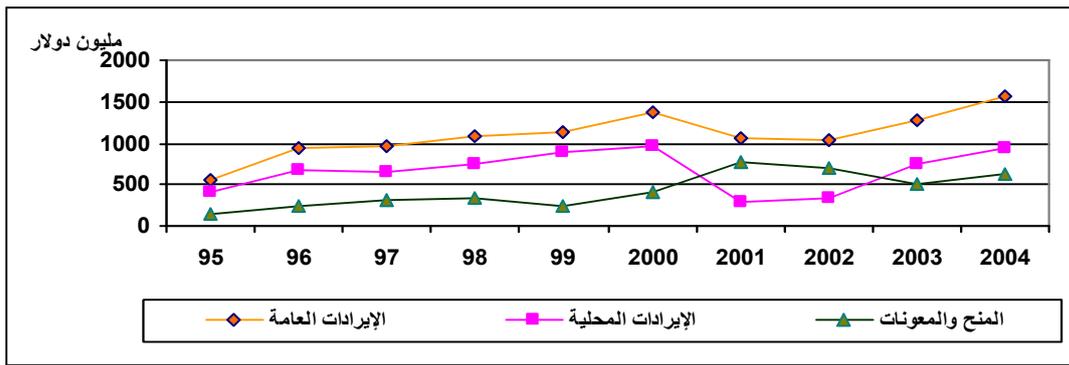
خلال فترة الانتفاضة (2000-2004)، تباينت أيضاً معدلات النمو في النفقات العامة، من معدل نمو سالب (-9.1%) عام 2000، إلى معدل نمو متواضع جداً عام 2001 (0.8%). كما قفزت إلى معدل نمو مرتفع عام 2003، وصل إلى 21%، ثم إلى 16.5% عام 2004. كما أن النفقات العامة قفزت إلى 1364 مليون دولار عام 2000، بعد أن كانت 1194 مليون دولار

عام 1999، وبمعدل نمو مقداره 14.2%. ويرجع ذلك إلى زيادة بند النفقات الرأسمالية بمعدل 58.8%: حيث لم يزد معدل نمو النفقات الجارية في هذا العام عن 1.4%.

لم يزد حجم النفقات العامة، خلال فترات الكساد والتراجع الاقتصادي (2001، 2002)، كما هو متوقع. ويرجع ذلك إلى تدهور حجم الإيرادات العامة المحلية، والاعتماد على المعونات والمساعدات الخارجية، التي تزايدت خلال هذه الفترة. لذلك نجد أن معدل نمو النفقات العامة قد زاد إلى 21% عام 2003: حيث شهد زيادة كبيرة في الإيرادات، وانتعاشاً اقتصادياً عاماً.

2.6 الإيرادات العامة:

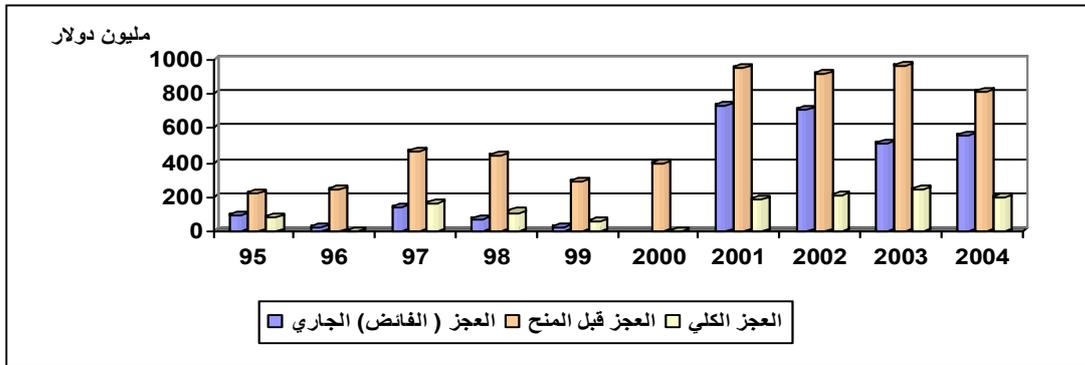
تصنف الإيرادات العامة في فلسطين، بحسب مصدرها، إلى إيرادات محلية، ومنح ومساعدات دولية. الجدول رقم (5.6). ويمكن تلخيص التطور الكمي لهذه البنود من الإيرادات كما يلي: ارتفعت الإيرادات العامة بصورة كبيرة، في السنوات القليلة الأولى لتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية. فارتفعت عام 1996 بحوالي 69% عن مستواها عام 1995. وساهمت الإيرادات المحلية فيها بنسبة 74.8%. والباقي إيرادات على هيئة منح ومساعدات دولية، لتمويل إنشاء مؤسسات السلطة. وقد تطورت الإيرادات العامة، بنسب متباينة خلال الفترة (1997-2000) 2.7%، 13.6%، 4.8%، 20% على الترتيب، قبل أن تتراجع خلال عام 2001 إلى 22.8%، ثم إلى 1.50% عام 2002. انظر الجدول رقم (6.6) والشكل رقم (8.6).



شكل رقم (9.6) تطور الإيرادات العامة والمحلية والمنح والمعونات (1995-2004)

3.6.2.6 عجز الموازنة:

عانت الموازنة الفلسطينية من عجز حاد، طوال الفترة (1995-2004). والعجز الجاري يشير إلى درجة تغطية الموارد المحلية للنفقات الجارية (الفرق بين الإيرادات المحلية والنفقات الجارية). وتشير بيانات الجدول رقم (5.6) إلى قصور الإيرادات المحلية عن تغطية النفقات الجارية، ما عدا عام 2000: إذ تحقق فائض مقداره 24 مليون دولار. ويرجع ذلك إلى النجاح الذي حققته إدارة الإيرادات العامة، في زيادة الإيرادات الضريبية المحلية، وإيرادات المقاصة مع إسرائيل. كما أن ضغط الدول المانحة، واشتراطها تقليص العجز الجاري، ساهم في ذلك أيضاً. فقد رفضت الدول المانحة تخصيص أي موارد لدعم الموازنة الجارية، ابتداءً من عام 1998.



شكل رقم (10.6) تطور العجز في الموازنة (1995-2004)

أدى تراجع الإيرادات المحلية الحاد، وانخفاضها إلى 278 مليون عام 2001، إلى ارتفاع العجز الجاري، بصورة كبيرة: حيث وصل إلى 729 مليون دولار، بعد أن كان هناك فائض عام 2000. وبلغت نسبة هذا العجز حوالي 72% من النفقات الجارية، انخفض إلى 40% عام 2003، ثم إلى 37% عام 2004. ويرجع سبب انخفاض الإيرادات المحلية الحاد خلال عامي 2001، 2002 إلى تدهور الاقتصاد الفلسطيني، بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل، وإلى توقفها عن تحويل مستحقات السلطة الوطنية الفلسطينية من إيرادات المقاصة.

من جهة أخرى، استمرت النفقات الجارية في الارتفاع، بسبب ما ترتب على السلطة من نفقات إضافية، متعلقة بالعدوان الإسرائيلي. أما العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) الذي يُستدل من خلاله على مدى اعتماد النفقات العامة على مصادر التمويل الذاتية (الفرق بين الإيرادات المحلية

والنفقات العامة)، فقد سجل تزايداً مستمراً، خاصة خلال فترة (2001-2004): حيث وصل عام 2001 إلى 952 مليون دولار، وانخفض إلى 817 مليون دولار عام 2004 وبنسبة 14%.

- وتعود أسباب الارتفاع في كل من العجز الجاري والكلي - إضافة إلى الآثار الإسرائيلية - إلى تزايد الإنفاق الجاري، خاصة بند الأجور والرواتب، بشكل تجاوز ما تم رصده في مشروع الموازنة، خاصة عامي 2003، 2004. ويمكن تلخيص الأسباب مجتمعة وفقاً لما يلي:-
- حجز الحكومة الإسرائيلية إيرادات المقاصة المستحقة لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية.
- زيادة الإنفاق على الحالات الطارئة لمواجهة آثار العدوان المستمر.
- الانخفاض الحاد في تحصيل الإيرادات بسبب انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي. جراء تصاعد الممارسات الإسرائيلية.
- زيادة الإنفاق الجاري الخاص ببند الرواتب والأجور.

4.6.2.6 الدين العام:

في ظل الأزمات المتلاحقة - والتي أثرت على الأداء الاقتصادي بشكل عام، وعلى الموارد المالية المحلية بشكل خاص؛ وأمام تزايد ضغوط الإنفاق على الخزينة، وضرورة تأمين النفقات الطارئة، وتمويل العجز الحاصل في الميزانية - تزايد اعتماد خزينة السلطة الفلسطينية على القروض المحلية والخارجية. وقد فاقم من هذا الوضع، عدم وجود خطط مسبقة، وعدم الإسراع في الإصلاح المالي في وقت مبكر، وانتشار الفساد والمحسوبية؛ الأمر الذي أدى إلى عدم استغلال الموارد المالية التي توفرت، سواء محلية أو خارجية، الاستغلال الأمثل. لذلك زاد حجم الدين العام، من 84 مليون دولار تقريباً عام 1995، ليصل إلى 1450 مليون دولار عام 2004 (انظر بيانات الجدول رقم (6.6)، منها 1058 مليون دولار ديون خارجية، وبنسبة 73% من إجمالي الدين العام. والباقي (392 مليون دولار) ديون محلية، وبنسبة 27%، مقارنة مع 18%، 19% لعام 2000 (عبد الرازق، 2002).

إن اعتماد الخزينة على الدين العام بهذا الحجم، وخلال هذه الفترة الزمنية التي تعتبر قصيرة، وفي ظل تدفق المنح والمساعدات، يثير الكثير من المخاوف حول الأعباء المباشرة وغير المباشرة، لهذا الدين على الاقتصاد الفلسطيني؛ خاصة ما يتعلق فيها بخدمة هذا الدين، عندما

يحين موعد تسديد الأقساط في المستقبل؛ على الأجيال القادمة، وعلى عملية النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المدى الطويل.

7.2.6 القطاع المالي والمصرفي:

لقد كان لانطلاق عملية التسوية السياسية، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، أثر بالغ على تطور القطاع المالي الفلسطيني. ويتكون القطاع المالي، بشكل أساسي، من مؤسسات الجهاز المصرفي، ومؤسسات سوق رأس المال، والمؤسسات العاملة في مجال التأمين.

1.7.2.6 الجهاز المصرفي:

تطور الجهاز المصرفي بشكل كبير، بعد عودة السلطة الوطنية الفلسطينية، وتأسيس سلطة النقد الفلسطينية عام 1994، لتعمل على إعادة بناء الجهاز المصرفي الفلسطيني: حيث أصبحت جميع البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية تحت إشرافها ورقابتها، اعتباراً من 1995/12/20. وتوضح بيانات الجدول رقم (7.6) ارتفاع عدد البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث وصل إلى 22 بنكاً - محلية ووافدة - مع نهاية العام 2000. إضافة إلى شبكة فروع عددها 120 فرعاً (فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، 2000).

أداء المصارف العاملة في فلسطين: (فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، تقارير مختلفة)

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (8.6)، يتضح التطور السريع في إجمالي أصول المصارف العاملة في فلسطين: حيث ارتفعت من 2200 مليون دولار عام 1996، إلى 5114 مليون دولار عام 2004، وبمعدل نمو 132%، خلال الفترة (96-2004)، وبعد انخفاض مقداره 3.7%، 3.5% خلال العامين (2001، 2002).

أما من حيث استخدامات الأموال المتاحة، فقد تطورت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية المباشرة، من 19% عام 1996، إلى 29% عام 2000، وبمقدار 1346 مليون دولار. ثم انخفضت هذه النسبة إلى 22%، 23% عامي 2001، 2003، ثم عادت لترتفع إلى 28%، وبمقدار 1428 مليون دولار.

ونظراً لأهمية هذا البند، وتأثيره على الاقتصاد الفلسطيني والتنمية الاقتصادية، إضافة لاعتباره من أهم الأنشطة التي تمارسها المصارف؛ فيمكن استعراض بعض التفاصيل عن التسهيلات الائتمانية المباشرة، من بيانات الجدول رقم (8.6).

ويلاحظ أن تطور مصادر الأموال المتاحة، واستخداماتها لدى المصارف العاملة في فلسطين، قد انعكس على المحصلة النهائية لنشاط هذه المصارف. فقد حققت أرباحاً جارية بلغت 17 مليون دولار، عام 2004، مقارنة مع خسائر جارية مقدارها 9 ملايين دولار، في العام السابق، وخسائر جارية قدرها 12 مليون دولار، عام 2002.

2.7.2.6 سوق الأوراق المالية:

تم توقيع اتفاقية تشغيل سوق الأوراق المالية، كشركة مساهمة خاصة، مع السلطة الوطنية الفلسطينية، في السابع من تشرين الثاني 1996. وقد عقدت أول جلسة تداول في السوق في 18 شباط 1997. وكان عدد الشركات المدرجة في هذه السوق، 18 شركة، برأسمال 81.6 مليون دولار. وقد وصل عدد الشركات المدرجة نهاية عام 2000، إلى 25 شركة، برأسمال وصل إلى أكثر من 766 مليون دولار. وبالرغم من بدايتها المتواضعة، فقد حافظت السوق على نمو مستمر، من حيث عدد الشركات المدرجة، وعدد جلسات وحجم التداول، ومن عدد قليل فقط من الشركات المدرجة في أوائل 1997. وبالإضافة إلى الشركات المدرجة.

وتشير البيانات إلى أن السوق خسر 40% من قيمته، في العام الأول للانتفاضة: حيث انخفضت القيمة الإجمالية للسوق، من 719 مليون دولار، إلى أقل من 550 مليون دولار، في أيلول عام 2001. ثم عادت وارتفعت في آب 2002، إلى 841 مليون دولار. كما تراجع مؤشر القدس، من 236 نقطة في العام 1999، إلى 159 نقطة، في الربع الأول من العام 2003 (المراقب الاقتصادي، 2003)

ويستنتج من ذلك، أن حجم التداول في السوق يتأثر، بشكل كبير، بالتقلبات السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

3.7.2.6 قطاع التأمين:

وفيما يتعلق بقطاع التأمين، فقد ارتفع عدد شركات التأمين، من شركة واحدة، قبل العام 1992 (الشركة العربية للتأمين)، إلى تسع شركات العام 2000. وبالرغم من هذا الارتفاع في عدد الشركات، إلا أن سوق التأمين في الأراضي الفلسطينية يتسم بصغر حجمه نسبياً، وانخفاض أهمية خدمات التأمين لدى الفلسطينيين (أفراداً ومؤسسات)، حيث أن التأمين الإلزامي على المركبات، شكل حوالي 85% من عمل شركات التأمين (نصر، 2003).

3.6 القطاعات الاجتماعية:

لقد كان لسياسات الاحتلال الإسرائيلي – خاصة الإغلاق والحصار وبناء الجدار وتدمير الممتلكات العامة والخاصة ووقف تحويل عائدات الضرائب والجمارك الفلسطينية من قبل إسرائيل – بالغ الأثر، على تدهور العديد من القطاعات الحيوية، في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي طالت المواطنين في ضرورات حياتهم الأساسية.

1.3.6 قطاع الصحة:

كان للسياسات الإسرائيلية آثار سلبية عميقة على القطاع الصحي، الذي يمس الحالة الصحية للمواطنين، وبالتالي حياتهم. وقد طالت الآثار السلبية لهذه السياسات، كافة مقدمي خدمات الرعاية الصحية ومحتاجيها في الأراضي الفلسطينية. مما أدى إلى انخفاض المستويات الصحية، لأنها حالت دون وصول المواطنين إلى الخدمة الطبية. وتدهور قدرات قطاع الصحة، ومنها المستشفيات والعيادات. وأعيقت برامج الرعاية الصحية. ورغم تقلص القدرات والميزانية والقيود على الحركة، فقد ارتفعت نسبة الطلب على الخدمات الطبية. ومع ارتفاع الطلب، انخفضت جودة الخدمات، لا سيما وأن معظم المرافق ظلت تعاني من نقص في الموظفين، وخدمات النقل، وإمدادات المياه والكهرباء واللوازم الطبية، في ظل القيود التي تفرضها إسرائيل (دوغارت، 2004).

ومن النتائج السلبية للحصار، على الأوضاع الصحية، تراجع مخزون وزارة الصحة، من الأدوية والمستلزمات الطبية بشكل خطير. ترتب على ذلك تراجع قدرة الوزارة على توفير

الدواء المناسب للمرضى، ما شكل في أحيان كثيرة خطراً على حياتهم، في ظل عدم قدرة الجهات الأخرى المزودة للخدمة الصحية، سواء وكالة الغوث أو المؤسسات الصحية الأهلية، على تغطية العجز الحكومي. (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2007).

وتسبب جدار الفصل في زيادة تدهور الأوضاع والخدمات، في مجال الصحة العامة، مانعا 73.7 في المائة من السكان، في الضفة الغربية، من الوصول إلى مرفق صحي. وسوف لا يتمكن الموظفون الطبيون من الوصول إلى 76.4 في المائة منهم، كما سيؤدي العوز الاقتصادي الناجم عن هذا الوضع إلى عجز 69 في المائة من السكان، عن سداد تكاليف الخدمات، بما في ذلك 65 في المائة من النساء، اللواتي لا يحصلن على أي خدمات في مجال رعاية الأم (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أكتوبر 2004).

كما أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي استمرت في سياستها، التي استهدفت الطواقم الطبية وعربات الإسعاف ووسائل النقل الطبية المختلفة. ومنذ بدء انتفاضة الأقصى، ارتفع عدد القتلى من أفراد الطواقم الطبية، إلى خمسة وعشرين قتيلاً، قضاوا بينما كانوا يحاولون تقديم خدمات الإسعاف والعلاج للمحتاجين. كما تعرضت أكثر من ثلاثين سيارة إسعاف لعملية تدمير كامل، في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولحقت أضرار جسيمة بالعشرات من سيارات الإسعاف، ووسائل النقل الطبية، جراء تعرضها لعمليات إطلاق النيران. كما تعرضت المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية، لعمليات اقتحام وتدمير وتخريب، وأضرار جسيمة، رغم طبيعة تلك المؤسسات وعملها في المجال الصحي، وتقديم الخدمات الإنسانية في مجال الرعاية الصحية. وقد أدى منع المرور الآمن لطواقم الخدمات الطبية والإنسانية، من الوصول إلى المحتاجين من الجرحى والمرضى، لتقديم الخدمات العلاجية اللازمة، إلى تدهور الأوضاع الإنسانية، وتردي الأوضاع الصحية، للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2007).

2.3.6 قطاع التعليم:

منذ الأيام الأولى لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام 1967، عملت سلطات الاحتلال على تطبيق سياساتها، وإجراءاتها المعيقة، التي استهدفت شل فعالية نظام التعليم الفلسطيني، وقدراته على تحقيق التعليمية والتربوية. وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، تواصلت هذه

السياسات والإجراءات، تجاه قطاع التعليم، وخاصة منذ بداية انتفاضة العام 2000، بأشكال وأساليب مختلفة، منها: (فلسطين، وزارة التربية والتعليم العالي، 2007)

لقد تركت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي والحصار آثاراً سيئة على العملية التعليمية، في فلسطين، وعلى الجوانب الإنسانية والمادية، وكذلك على الناحية النفسية للطلبة. وحسب بيانات الجدول رقم (9.6)، فقد أدت هذه الممارسات إلى استشهاد وجرح واعتقال آلاف الطلبة، والمدرسين، والموظفين. إضافة إلى المعاناة من إجراءات الاحتلال، على الحواجز العسكرية بين المدن والقرى الفلسطينية، في مختلف المحافظات، أثناء تنقلهم من وإلى مدارسهم، مما ترك آثاراً سلبية على العملية التربوية والتحصيل العلمي للطلاب.

ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى، تم استهداف 297 مدرسة بالقصف والتدمير، مما الحق بها أضراراً كلية وجزئية، الأمر الذي ترك أعباء جديدة على كاهل المجتمع الفلسطيني والسلطة الفلسطينية. كما أدت الإجراءات الإسرائيلية إلى الإغلاق التام والجزئي للمدارس، خاصة في المناطق المحاذية للمستوطنات. فقد تم إغلاق عدد من المدارس بأوامر عسكرية إسرائيلية، وأخرى تم تحويلها إلى ثكنات عسكرية، إضافةً إلى تعرض 1289 مدرسة إلى الإغلاق المؤقت. كما أن حظر التجوال والحصار وإغلاق المدن والقرى، منذ بداية الانتفاضة، أدى إلى تشويش وعرقلة الدراسة، مما حرم المعلمين والطلبة الوصول إلى المؤسسات التعليمية. للمزيد أنظر الجدول رقم (10.6).

وقد كان للإجراءات الإسرائيلية بالغ الأثر، في عرقلة تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج التربوية. وقد وضعت الوزارة خطة خمسية تنموية، ليتم تنفيذها خلال الفترة من عام 2001-2005. وقد تأثر تنفيذها نتيجة للاعتداءات الإسرائيلية. حيث تركزت الجهود على معالجة الظروف الطارئة على حساب التطوير.

وقد بينت نتائج المسح، الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حول أثر جدار الضم والتوسع والوضع الأمني على التعليم، أن 4.0% من الأفراد الفلسطينيين في التجمعات التي تأثرت بالجدار، قد تركوا التعليم، بسبب الوضع الأمني وجدار الضم والتوسع. فيما يلاحظ أن 22.2% من الأفراد الفلسطينيين، الذين تركوا التعليم في التجمعات التي تأثرت بالجدار، قد تركوا التعليم بسبب الوضع الاقتصادي المتردي لأسرهم. كما أفادت نتائج المسح أن 85.3%

من الأسر الفلسطينية، في التجمعات التي تأثرت بالجدار والتي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم العالي، اتبعوا طرقاً بديلة للوصول إلى الجامعة أو الكلية، كطريقة للتأقلم مع الصعوبات التي تواجههم. و65.3% من الأسر، اضطرت أفرادها للتعتيل لعدة أيام، عن الجامعة أو الكلية، بسبب إغلاق المنطقة. (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب 2006)

وقد طاول تأثير سياسة الحصار الشامل والإغلاق، طلبة وطالبات التعليم العالي في الجامعات والمعاهد، في الخارج، وكذلك الملحقين في مستويات التعليم المختلفة من أبناء العائلات المقيمة في الخارج، وخاصة الدول العربية: فقد حرم هؤلاء الطلبة والطالبات من السفر، وبالتالي من إمكانية الالتحاق بمؤسساتهم التعليمية خارج الأراضي الفلسطينية، أو في المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية المحتلة. وتهدد تلك السياسة مستقبلهم، حيث تحرمهم من حقهم في الوصول إلى فرص التعليم في كافة المراحل الدراسية. (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008).

3.3.6 قطاع السكن:

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد الوحدات السكنية لعام 2002، في الضفة والقطاع 466.651 وحدة. منها 152.421 في قطاع غزة، بنسبة 33 %، منها 88% يستخدم للسكن. من جانب آخر، ووفقاً لنفس المصدر السابق، فإن 59.3 % من المساكن هي على شكل دار، بينما 38.8 % على شكل شقة. في حين بلغت القيلات والغرف المستقلة ما نسبته 0.1 %، و1.8 %، على التوالي. كما بلغت نسبة المساكن المملوكة لأصحابها 92.5 % . في حين بلغت نسبة المنازل المستأجرة 3 % . فيما بقيت 4.5 % من المساكن تستخدم بدون مقابل. وبلغ متوسط عدد الغرف في الوحدة السكنية 3.3، في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد بلغ متوسط نسبة الكثافة السكنية (إشغال الغرفة الواحدة) 2.2 فرداً. وتعيش حوالي 35.2 % من الأسر في مساكن تضم من 1-2 غرفة. وحوالي 35.7 % من أسر المجتمع الفلسطيني تعيش في مساكن يوجد فيها 2-3 غرف. وحوالي 22.1 % من الأسر تعيش في أكثر من 3 غرف. (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003).

أدت سياسة تدمير منازل الفلسطينيين، ومصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، إلى صعوبات حقيقية وعجز متزايد، في مجال السكن للفلسطينيين، والحد من إمكاناتهم في بناء المساكن في المستقبل، لا سيما في المناطق القريبة من المستوطنات. ويبلغ حالياً عدد الفلسطينيين في

الأراضي المحتلة 3.5 ملايين فلسطيني. ويتوقع أن يصل إجمالي السكان إلى 4 ملايين نسمة في عام 2010. و تقدر الاحتياجات السكنية الآن – وفقا للنمو الطبيعي – بـ 151 000 وحدة سكنية، خلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى عام 2010، أو بـ 15 000 وحدة سكنية في السنة تقريبا. فبالإضافة إلى تدمير الإسرائيليين لمساكن الفلسطينيين، والظروف الاقتصادية القاسية في ظل الإغلاق، أدى تضخم أسعار مواد البناء، وارتفاع تكلفة بناء البيوت السكنية، بنسب عالية خلال انتفاضة الأقصى، إلى تفاقم مشاكل السكن في الأراضي الفلسطينية (الأمم المتحدة، موئل. 2003).

عاش الشعب الفلسطيني في ظل قوانين وتشريعات وأنظمة وأوامر عسكرية متباينة، حكمت الأراضي الفلسطينية، وأدت إلى السيطرة على مواردها، وفقدان السكان للعديد من ممتلكاتهم، بسبب ممارسات أجبروا فيها على إخلاء مساكنهم بالإكراه. فهناك قانون الأراضي العثماني، وقوانين الانتداب البريطاني، والعشرات من الأوامر العسكرية الإسرائيلية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي هدفت إلى السيطرة على الأراضي والممتلكات والأموال العمومية. كما استغلت إسرائيل قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية لعام 1966، وقامت بتشكيل لجان مركزية ومحلية، تختص بالأبنية وتنظيم المدن، استهدفت بالأساس فرض المراقبة والحد من النمو السكاني (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، 1997).

على مدى سنوات احتلالها للأراضي الفلسطينية، استخدمت السلطات الإسرائيلية طائفة متنوعة من التدابير، لمنع وتقييد عمليات التخطيط والتنمية والبناء الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الوقت ذاته، انتهجت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة إقامة مستوطنات إسرائيلية، على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية المصادرة، في جميع الأراضي المحتلة، في انتهاك واضح للقانون الدولي (منظمة العفو الدولية، 2003).

وقد أدت القيود الإسرائيلية المفروضة على البناء، ومصادرة الأراضي، إلى استنفاد المعروض المحتمل من السكن. مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي والسكن، بشكل قياسي. وقد أثر ذلك على قدرة السلطة الفلسطينية، في توفير التمويل اللازم للإسكان، ووضع الحلول الملائمة. كما أن وزارة الإسكان الفلسطينية لم تتمكن من وضع سياسة سكنية ملائمة. ويعود ذلك إلى انعدام سيطرة الفلسطينيين على الأرض والموارد: فمصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، قلص بشكل ملموس من احتياطي الأراضي المتوفرة، التي كان يمكن للفلسطينيين

البناء عليها، بهدف إتاحة المجال للنمو الطبيعي لمجتمعاتهم. كما تولت قيود أنظمة الترخيص والبناء في هذه المناطق مهمة تقليص تلك المساحات من الأراضي المملوكة لأشخاص، والتي كان من الممكن للفلسطينيين البناء عليها.

4.3.6 البنية التحتية والمرافق العامة:

تتطلب مشاريع البنية التحتية وإنشاء المرافق العامة، موارد مالية ضخمة. ويتم في الغالب تمويل هذه الاستثمارات عن طريق الموارد المالية المحلية، إضافة إلى الاستعانة بالمساعدات الخارجية. وكما أشرنا سابقاً، فلم تعمل إسرائيل، خلال احتلالها للمناطق الفلسطينية، على تطوير مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة، في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي أدى تدني مستواها، وبالتالي تدني مستوى الخدمات التي يحصل عليها الفلسطينيون.

وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، طرأ تحسن طفيف على هذه الأوضاع. فقد بقيت حصة الفرد الفلسطيني من الطاقة الكهربائية، أقل بكثير منه في الدول المجاورة. إذ لم تتجاوز 15.5 ك.و/ لكل 100 شخص، مع نهاية العام 2000 (حجم الطاقة الكهربائية الإجمالي 545 مليون واط). ورغم حصول حوالي 99% من السكان الفلسطينيين على الطاقة الكهربائية، إلا أن المشكلة ظلت تكمن في استمرار تحكم إسرائيل بهذه الخدمة الأساسية: حيث تعتبر إسرائيل المزود الرئيسي للمناطق الفلسطينية بالطاقة، وذلك عن طريق شركة كهرباء إسرائيل القطرية. إضافة إلى استمرار إسرائيل بإعاقة أي محاولة فلسطينية للانعتاق والاعتماد على الذات. أما فيما يتعلق بخدمات الصرف الصحي، فقد طرأ تحسن ملحوظ على تلك الخدمة خلال الفترة الانتقالية، حيث أشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن تلك النسبة قد بلغت 39.3%، خلال العام 1999. وقد أنفقت الدول المانحة ما مجموعه 496 مليون دولار، حتى نهاية العام 2000، على الاستثمار في تأهيل وتطوير شبكة المياه والصرف الصحي، في الأراضي الفلسطينية. في حين قدر البنك الدولي الاستثمارات المطلوبة في هذا المجال بحوالي 498 مليون دولار. وبالرغم من ذلك، فإن مستوى تقديم هذه الخدمة لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، مما يهدد بانتشار الأوبئة، نتيجة لعدم تصريف مياه المجاري والمخلفات الصلبة (المراقب الاقتصادي، كانون أول 2001).

ويعتبر معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه هو الأقل، من بين الدول المجاورة. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى استمرار إسرائيل باستنزاف الموارد المائية الفلسطينية، ووضع المعوقات والعراقيل أمام إقامة أو تطوير أية مشاريع مائية في الأراضي الفلسطينية. وبالرغم من الاهتمام الذي أبدته السلطة بهذا القطاع الحيوي، فإن حوالي 40% من سكان التجمعات السكانية الفلسطينية، لا زالوا بدون أي خدمات للمياه، ويعتمدون على مياه الينابيع وآبار الجمع. وتشير تقارير سلطة المياه، إلى أن معدل حصة الفرد من المياه المتاحة للتجمعات السكنية (40 لتراً يومياً) لم يتجاوز ثلث المعدل العالمي، وفق معايير منظمة الصحة العالمية. وينخفض هذا المعدل إلى 22 لتراً، إذا ما أخذ بالاعتبار فاقد المياه في الشبكات القديمة. (المراقب الاقتصادي، 2001). في حين يستهلك الإسرائيليون في المستوطنات 350 لتراً، في اليوم الواحد (BTselem, July 2001).

وتضخ إسرائيل أكثر من 85% من المياه الفلسطينية، من الطبقات الجوفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: أي حوالي 25% من استخدام إسرائيل للمياه. وأدى توزيع إسرائيل غير المنصف للمياه، إلى نقص حاد في المياه في الأراضي المحتلة، رغم توافر الموارد المحلية. وفي ظل هذه الأوضاع، تحرم بعض المجتمعات الفلسطينية من المياه. ويعيش نحو 280 مجتمعاً ريفياً في الأراضي المحتلة حالة من نقص المياه، حيث تنعدم الآبار أو المياه الجارية، ويعتمد الناس اعتماداً كلياً على شحنات المياه، من مراكز خدمات الصهاريج الفلسطينية، التي تشتري المياه عادة من شركة نقل المياه الوطنية الإسرائيلية. وتقدر الأضرار المادية في قطاع المياه والمياه المستعملة في الأراضي المحتلة، الناجمة عن الأعمال العسكرية الإسرائيلية، بنحو 140 مليون دولار (البنك الدولي، مايو 2003).

وفيما يتعلق بالطرق والمواصلات، تشير بيانات وزارة المواصلات، إلى أن معدل شبكة الطرق ارتفع، في نهاية العام 1999، ليصل إلى 243 متراً لكل 100 شخص. وذلك بالرغم من تعمد إسرائيل، خلال المرحلة الانتقالية، وضع العراقيل والعقبات أمام شق وتطوير شبكة الطرق، التي تربط بين المناطق الفلسطينية الواقعة في منطقة C. ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى تركيز الاهتمام بشبكة الطرق من قبل الدول المانحة: حيث أنفقت تلك الدول حوالي 138.8 مليون دولار على هذا القطاع، حتى نهاية العام 2000. بالرغم من أن الاحتياجات الاستثمارية قدرت من قبل البنك الدولي بحوالي 848 مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أن قوات الاحتلال

الإسرائيلي عمد إلى إغلاق تدمير وتجريف الطرق، في المناطق الفلسطينية(عبد الكريم، 2004).

خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال الإنتفاضة (2000-2004):

يقدر مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، قيمة الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني، منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، في 2000/9/29 وحتى 2005/9/28، بحوالي 15.6 مليار دولار، منها 12.9 مليار خسائر مباشرة، ناتجة عن انخفاض الدخل والإنتاج المحليين والعمالة الفلسطينية في إسرائيل. أما الجزء الباقي من الخسائر، وهو بقيمة 2.7 مليار دولار، فهو خسائر غير مباشرة، ناتجة عن خسائر الثروة القومية (تدمير الممتلكات العامة والخاصة والبنية التحتية) وخسائر الفرص الضائعة (ضياع فرص الاستثمار نتيجة إلغاء وتأخير المشاريع الاستثمارية) بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن الأعباء المالية الإضافية في المجالات الصحية والاجتماعية والإنسانية (فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2005).

أما الاونكتاد فيقدر حجم خسائر الاقتصاد الفلسطيني، خلال الفترة(2000-2004)، بحوالي عشرة مليارات دولار، منها 3.5 مليار دولار الخسائر الناجمة عن تدمير البني التحتية والممتلكات الخاصة والعامة، وهي تعادل - حسب التقرير - 30% من الرصيد الرأسمالي لما قبل عام 2000. إضافة إلى 6.4 مليار، وهي عبارة عن الكلفة التراكمية للدخل المحتمل للفرص الاقتصادية الضائعة. وهذا يعادل ما نسبته 140% من الناتج المحلي الإجمالي قبل نشوء الأزمة. وخلال الفترة نفسها، ارتفع معدل البطالة من أقل من 12% عام 1999، إلى قرابة 32% بحلول مارس 2005. ونتيجة هذا التدهور الحاد في الدخل القومي، وارتفاع حجم الخسائر، فقد ارتفعت مستويات الفقر ارتفاعاً كبيراً، حيث أصبح 63% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، الذي يقدر بمبلغ 2.3 دولار للشخص في اليوم الواحد، ويشمل ذلك 16% من السكان الذين أصبحوا يعيشون في حالة فقر مدقع، أي بدخل يقل عن 1.6 دولار للشخص في اليوم، وذلك عام 2003 (الاونكتاد، 2006).

4.6 السياسات الإسرائيلية وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين:

خلال الفترة محل الدراسة، والتي تبدأ مع قيام السلطة الفلسطينية، بعد الشروع في عملية السلام؛ لم تتخل إسرائيل عن سياساتها العدوانية المنظمة، تجاه المجتمع الفلسطيني. بل زادت كثيراً عنها في المرحلة السابقة للعملية السلمية. فقد استمرت إسرائيل في انتهاج سياسات تهدف إلى السيطرة والتحكم، في كافة جوانب الحياة للشعب الفلسطيني، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، إلى استمرار التحكم في المجتمع الفلسطيني، واتجاهاته التنموية، وعلاقاته مع العالم الخارجي. واستخدمت الموضوع الاقتصادي ورقة للضغط والمساومة، من أجل الحصول على تنازلات سياسية. وتمثلت أهم هذه السياسات، في استمرار السيطرة على الموارد الاقتصادية، ومصادرة الأراضي والاستيطان، والحصار الاقتصادي والجغرافي، وتدمير الممتلكات. وقد أصبحت هذه السياسات أكثر قسوة وشراسة مع اندلاع انتفاضة الأقصى، في نهاية أيلول/سبتمبر 2000. وكان لها تأثيرات بالغة المدى على المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وعلى العملية التنموية بشكل خاص.

1.4.5 سياسة الحصار والإغلاق:

منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، في العام 1967، تعرض الفلسطينيون لدرجات متفاوتة من الحصار والقيود المفروضة على تنقلاتهم وحركتهم. وازدادت هذه القيود بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية؛ حيث وصلت إلى مستوى غير مسبوق بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر/أيلول 2000. ومنذ ذلك الحين، تركت القيود المتزايدة وإجراءات الحصار المفروضة على الأراضي الفلسطينية المحتلة آثاراً مدمرة، على كافة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. هذه الآثار كنا قد عرضناها من خلال استعراض القطاعات المختلفة في المباحث السابقة من هذا الفصل.

وقد ورد في تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي، أن القيود الشديدة المفروضة على تنقل الأشخاص والسلع، داخل الأراضي المحتلة، وبينها وبين إسرائيل، أدت إلى تراجع هائل في مستويات الاستهلاك والدخل والعمل، وإلى انكماش غير مسبوق للنشاط الاقتصادي. (تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي، مايو/أيار 2003).

ويشير تقرير للبنك الدولي، في أن سياسة الحصار كانت السبب الرئيسي في الأزمة الاقتصادية الفلسطينية. وبحلول نهاية العام 2002، تراجع إجمالي الدخل القومي بنسبة 38 بالمائة، عن مستواه في العام 1999. وبلغ مجمل الخسائر في إجمالي الدخل القومي، 5,2 مليار دولار أمريكي (البنك الدولي، مايو/أيار 2003).

وتعتبر سياسة الحصار الإسرائيلية — بما تشمله من قيود على حركة السكان والبضائع في الأراضي الفلسطينية — المسبب الرئيس لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين. فإلى جانب كون هذه السياسة تقييداً غير مشروع للحق الأساسي في الحركة والتنقل، كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان (مادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، فإنها تتسبب في وقوع انتهاكات جسيمة لجملة من الحقوق الأخرى. حيث بينت تجربة سنوات الحصار، أن أثر هذه السياسة كان مدمراً على القطاعات الاقتصادية. وهي بذلك تنتهك الحق في العمل (مادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم للفرد وأسرته (مادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). كما يشكل فرض قيود على وصول إمدادات الغذاء، انتهاكاً للحق في الغذاء (مادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). أما منع وحظر الوقود، والدواء والأجهزة والطواقم الطبية، والمواد والمعدات اللازمة لتنقية المياه والصرف الصحي وحماية البيئة، فيشكل ذلك انتهاكاً للحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة العقلية والجسمية، والحق في العيش في بيئة صحية (مادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). كما يشكل تقييد حرية الطلبة والعاملين في جهاز التعليم، ومنع المواد التعليمية والكتب والمناهج الدراسية، انتهاكاً للحق في التعليم المناسب (مادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) (الأمم المتحدة، مجموعة صكوك دولية، 1993).

وفقاً للقانون الدولي، يجب على إسرائيل — كدولة احتلال — عدم إجراء تغييرات بعيدة المدى على النظام القائم. كما يجب عليها، في الوقت ذاته، ضمان حماية الحقوق الأساسية لسكان

- الأراضي المحتلة، وتمكين سكان الأراضي المحتلة من أن يعيشوا حياة "طبيعية" قدر الإمكان. وتتضمن واجبات دولة الاحتلال: (منظمة العفو الدولية، 2003)
- معاملة السكان الراحين تحت الاحتلال معاملة إنسانية في جميع الأوقات (المادة 27، اتفاقية جنيف الرابعة).
 - ضمان توفير المؤن الغذائية والطبية للسكان الراحين تحت الاحتلال (المادة 55، اتفاقية جنيف الرابعة).
 - ضمان توفير الخدمات الطبية والصحة العامة والمرافق الصحية والحفاظ عليها في الأراضي المحتلة، وضمان قيام أفراد الجسم الطبي من جميع الفئات بمهامهم (المادة 56، اتفاقية جنيف الرابعة).
 - السماح بإغاثة السكان الخاضعين للاحتلال وتسهيلها (المادة 59، اتفاقية جنيف الرابعة).

كما يحظر على دولة الاحتلال القيام بما يلي:

- استخدام العقاب الجماعي، أو التخويف، بحق السكان الراحين تحت الاحتلال (المادة 33، اتفاقية جنيف الرابعة).
- النقل القسري لسكان الأراضي المحتلة، سواء إلى أراضيها، أو إلى أي مكان آخر، وعدم نقل شرائح من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها (المادة 49، من اتفاقية جنيف الرابعة).
- اتخاذ إجراءات تهدف إلى التسبب بالبطالة، أو تقييد فرص العمالة في الأراضي المحتلة، من أجل تشجيع السكان الخاضعين للاحتلال على العمل لدى دولة الاحتلال (المادة 52 اتفاقية جنيف الرابعة).
- تدمير الممتلكات الخاصة أو العامة، إلا حيث تدعو الضرورة المطلقة للعمليات العسكرية (المادة 53، اتفاقية جنيف الرابعة).
- مصادرة الممتلكات الخاصة أو العامة أو الموارد الطبيعية، التي تعتبر دولة الاحتلال مديرة لها فقط (المادة 55، أنظمة لاهاي).

وفي تقارير مختلفة للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التابعة للأمم المتحدة التي تنتظر في تنفيذ الدول للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، أكدت اللجنة على أن سياسات الإغلاق والقيود، التي فرضتها إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، قد عرقلت ممارسة الفلسطينيين لهذه الحقوق. ونتج عن الإغلاق عواقب وخيمة على السكان الفلسطينيين، حيث منع العمال في الأراضي المحتلة من الوصول إلى أماكن عملهم، وحرموا من

الدخل ومصدر الرزق والتمتع بحقوقهم المنصوص عليها في العهد. ويؤثر الفقر وقلة المواد الغذائية، التي تتفاقم جراء عمليات الإغلاق بشكل خاص، على الأطفال والنساء الحوامل والمسنين، الذين هم الأكثر عرضة لسوء التغذية. وحثت اللجنة إسرائيل على احترام حق تقرير المصير، الذي تقر به المادة 1(2) من العهد الدولي، الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنص على أنه: "لا يجوز - في أية حال - حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة". وأكدت اللجنة أن: "الإغلاق يقيد تنقل الأشخاص والسلع، ويعزلهم عن الأسواق الخارجية، ويحرمهم من الدخل المستمد من العمل وأبواب الرزق". ووصفت اللجنة إسرائيل، بأنها ترتكب "انتهاكات صارخة ومستمرة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي المحتلة، وبخاصة الإجراءات القاسية، التي اعتمدها الدولة الطرف لتقييد حركة المدنيين، بين نقاط تقع داخل الأراضي المحتلة وخارجها، حيث منعت حصولهم على الطعام والماء والرعاية الصحية والتعليم والعمل". وفي مايو/أيار 2003، صرّحت اللجنة أن "القلق الشديد يظل يساور اللجنة، إزاء الأحوال المعيشية المؤسفة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، الذين يعانون - نتيجة استمرار الاحتلال والإجراءات اللاحقة للإغلاق وحظر التجوال المطول وحواجز الطرق ونقاط التفتيش الأمنية - من الاعتداء على تمتعهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المكرسة في العهد الدولي، وبخاصة الوصول إلى أعمالهم وأراضيهم والحصول على المياه والرعاية الصحية والتعليم والطعام". (الأمم المتحدة، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2003).

لقد أدى استمرار الحصار وفرض الإغلاق، على مدى السنوات الماضية، إلى توسيع ظواهر البطالة والفقر وسوء التغذية، في الأراضي الفلسطينية؛ وضرب ما تبقى من بنية تحتية للاقتصاد الفلسطيني، بفعل القيود والحظر على استيراد المواد الخام، ومنع تصدير المنتجات الصناعية والزراعية للخارج. وبينما يتواصل هذا الحصار، وتزداد آثاره قسوة على المجتمع الفلسطيني، فإنه يتسبب في اتساع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان بشكل غير مسبوق. فالفلسطينيون لا تتوفر لديهم القدرة على الوصول إلى خدمات صحية، خاصة في قطاع غزة، بسبب تدهور قدرات قطاع الصحة. وفي الوقت نفسه، يحظر عليهم السفر لتلقي هذه الخدمات في الخارج. وينطبق الأمر على جملة من الحقوق الأخرى، كالتعليم والعمل والغذاء والسكن وغيرها.

ومع تصاعد سياسة إسرائيل، المتمثلة في الحصار والعقاب الجماعي، تزداد حدة آثار هذه السياسة على قطاعات الصناعة، والزراعة، والتعليم، والإسكان، والعمل، إضافةً إلى تأثيرها على وصول السكان إلى الحاجات الإنسانية الضرورية، وتمتعهم بحقوقهم الأساسية.

2.4.6 سياسة الاستيطان والاستيلاء على الموارد:

كان لمصادرة الأراضي، والاستيلاء عليها لصالح المستوطنات والبنية الأساسية المرتبطة بها، وكذلك الاستيلاء على الموارد الحيوية الأخرى – ومن ضمنها المياه – وحرمان الفلسطينيين الاستفادة من كافة هذه الموارد، بما يلبي حاجتهم؛ كان لها آثار مدمرة على الحقوق الأساسية للسكان الفلسطينيين، خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك حقوقهم في مستوى معيشة كاف.

ولا تزال المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقاوم من الانعكاسات السلبية على الأوضاع المعيشية الشعب الفلسطيني. وقد أقامت إسرائيل في الضفة الغربية أكثر من 136 مستوطنة، تضم 236 000 مستوطن. وهناك في قطاع غزة 17 مستوطنة، يبلغ عدد سكانها 7000 مستوطن (بتسيلم، 2007).

وعلى الرغم من توقيع اتفاقيات السلام، إلا أن منهجية التعامل مع الأراضي الفلسطينية لم تتغير: فقد تسارعت وتيرة مصادرة الأراضي، منذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ. حيث صادرت الحكومة الإسرائيلية، التي وقعت إعلان المبادئ (رابين – بيرس) ما يزيد على 115 ألف دونم، منها 30 ألفاً لما يُعرف بالطرق الالتفافية، التي تستهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية، بعضها ببعض، وبالمناطق المحتلة عام 1948. وبلغت المساحة الإجمالية للأراضي المصادرة منذ توقيع إعلان المبادئ، وحتى نهاية العام 2000، حوالي 420 ألف دونم. وتحتل الطرق الجانبية، وغيرها من الهياكل التي تربط المستوطنات ببعضها أو بإسرائيل، أجزاء إستراتيجية من الأراضي الفلسطينية. وتشير البيانات إلى أن إجمالي مساحة الأراضي الفلسطينية المصادرة منذ الاحتلال عام 1967، وصلت إلى حوالي 3452.4 ألف دونم (المراقب الاقتصادي، كانون أول 2001).

وفي عام 2003 ازداد معدل البناء في المستوطنات، بنسبة 35 في المائة. كما زادت مساحة الأراضي المكرسة للاستيطان. وفي عام 2002 كانت المناطق المخططة للاستيطان تستهلك فعلا 41.9 في المائة من أراضي الضفة الغربية (Lein Weizman, 2002).

وتبلغ المساحة الكلية للأراضي التي تم الاستيلاء عليها، لأغراض الاستيطان، أو التي صُنفت كمناطق عسكرية في قطاع غزة، ما مساحته 165.04 كلم²، أو 45 في المائة من أراضي غزة، يستفيد منها 7000 مستوطن. ويقارن ذلك بما يزيد على مليون فلسطيني، يعيشون في ظروف مأساوية، على 55 في المائة من الأراضي المتبقية. والكثافة السكانية في غزة هي الأعلى في العالم: فهي تتاهز 100 ضعف كثافة المستوطنين الإسرائيليين (زيغلر، أكتوبر 2004).

ومع انتشار المستوطنات الإسرائيلية والبنية الأساسية المرتبطة بها، في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، ارتكب الجيش الإسرائيلي، بصورة متزايدة، انتهاكات متكررة وجسيمة، للحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني، من أجل ضمان سلامة وحرية تنقل المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتشمل هذه الانتهاكات تدميرا واسع النطاق لمنازل الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم الأخرى. وقد طُرد نتيجتها آلاف الفلسطينيين قسراً من منازلهم.

وثمة علاقة وثيقة بين الاستيطان وبين جدار الفصل في الضفة الغربية، الذي أدى إلى الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتجزئتها. وتهدف هذه السياسة إلى الحد من إمكانية إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافيا وقادرة على البقاء. ويؤكد ذلك إصرار السلطات الإسرائيلية على تخصيص الموارد العسكرية والمالية بسخاء للمستوطنات والجدار. بالإضافة إلى الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، فإن أحد القيود الأخرى ذات الصلة التي تواجه التنمية الفلسطينية يتمثل في إقامة جدار الفصل الذي بدأت إسرائيل في بنائه عام 2002.

3.4.6 جدار الفصل:

وفقا لتصميم الجدار، البالغ 638 كلم، فإنه يضم إلى الجانب الإسرائيلي ما مساحته 975 كلم² (16.6 في المائة) من الأراضي المحتلة. ويشمل ذلك الأراضي المحتلة التي يقطنها 320 000

مستوطن، بما في ذلك الأراضي الواقعة في القدس المحتلة. ويبلغ عمق الجدار أحياناً مسافة تصل إلى 22 كلم داخل الضفة الغربية (الأمم المتحدة، نوفمبر 2003).

ويضم الجدار حوالي 13.5 في المائة من أراضي الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) حسب تخطيطات الحكومة الإسرائيلية. وهذه الأراضي هي من أخصب أراضي الضفة الغربية، ويسكنها حالياً أكثر من 189 000 فلسطيني، يعيشون في 100 قرية ومدينة. وسيعيش 20 000 من هؤلاء الفلسطينيين في مناطق مغلقة، تقع بين الجدار والخط الأخضر. كما سيعيش 169 000 آخرون، في جيوب يحيط بها الجدار من كل الجهات. كما سيؤثر هذا الجدار على الفلسطينيين الذين يسكنون في الجهة الشرقية منه، والذين يتعين عليهم الوصول إلى حقولهم ووظائفهم وإلى الخدمات (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يناير 2004)

وبالنسبة للأراضي المصادرة التي تم بناء الجدار وملحقاته عليها، بلغت مساحتها 47.921 دونماً، حتى نهاية منتصف العام 2005. تركز معظمها في شمال الضفة: حيث بلغت مساحة الأراضي المصادرة في هذه المنطقة 22.530 دونماً، من مجموع الأراضي المصادرة. وفي منطقة وسط الضفة الغربية، بلغت مساحة الأراضي المصادرة 1901.7 دونمات. بينما بلغت مساحة الأراضي المصادرة في جنوب الضفة 6.284 دونماً. أما مساحة الأراضي المعزولة داخل الجدار، فقد بلغت منذ بنائه حتى منتصف العام الحالي 2005 حوالي 301.122 دونماً، تركز معظمها في منطقة شمال الضفة الغربية، حيث بلغت مساحة الأراضي المعزولة في هذه المنطقة 191.336 دونماً، من مجموع الأراضي المصادرة. وفي منطقة وسط الضفة الغربية بلغت مساحة الأراضي المعزولة 66.023 دونماً، بينما بلغت مساحة الأراضي المعزولة في جنوب الضفة الغربية 43.763 دونماً. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأراضي التي تم عزلها ومصادرتها، كانت تستخدم سابقاً لأغراض زراعية. وبخصوص تهجير السكان، أشارت البيانات الصادرة، إلى أن مجموع الأسر التي هاجرت من التجمعات السكنية، التي يمر جدار الضم والتوسع بأراضيها، منذ بناء الجدار حتى منتصف العام 2005، قد بلغ 2448 أسرة. في حين بلغ عدد الذين تم تهجيرهم من التجمعات السكنية التي تأثرت بالجدار 14364 فرداً. وبلغ عدد الذكور المهجرين 7333 فرداً، مقابل 7013 أنثى تم تهجيرهن من التجمعات التي تأثرت بالجدار. كما أشارت البيانات إلى أن مجموع المنشآت الاقتصادية التي تم إغلاقها، منذ البدء ببناء الجدار حتى نهاية شهر يونيو 2005، قد بلغ 1702 منشأة، منها 1330 منشأة في شمال الضفة الغربية، و245 في وسط الضفة، و127 في جنوب الضفة الغربية. وأن 60 تجمعاً

سكانياً من إجمالي عدد التجمعات البالغة 149 تجمعاً، التي يمر بأراضيها جدار الضم والتوسع، قد أقيمت على أراضيها طرق التفاقية، منها 8 تجمعات تقع داخل الجدار، و52 تجمعاً سكانياً تقع خارج الجدار. (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب 2006)

وجراء إقامة جدار الفصل، ستكون إسرائيل قد ضمت فعلا معظم طبقة المياه الجوفية الغربية، التي تحتوي على 51% من الموارد المائية في الضفة الغربية. ويفصل الجدار التجمعات السكانية عن أراضيها ومياهها، دون أن تتوفر لهم سبل عيش بديلة. مما يجبر كثيرا من الفلسطينيين المقيمين في هذه المناطق على مغادرتها، كما حدث فعلا لستة آلاف من سكان قلقيلية. (زيغلر، أكتوبر 2004). كذلك قامت القوات العسكرية الإسرائيلية بتدمير البيوت والمرافق الاقتصادية، كما اقتلعت الآلاف من الأشجار المثمرة وأشجار الزيتون، التي تعترض مسار الجدار (الأمم المتحدة، نوفمبر 2003).

وبهدف الاستيلاء على الأراضي اللازمة لبناء جدار الفصل، أصدر القائد العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية، أوامر عسكرية بالاستيلاء على الأملاك الخاصة. كما أصدرت السلطة العسكرية الإسرائيلية، في الأراضي المحتلة، سلسلة من الأوامر، تحظر على أي شخص دخول المنطقة المغلقة، والبقاء فيها. وتطبق هذه الأوامر على 73 كلم²، وزهاء 5 300 فلسطيني، يعيشون في 15 مجمعا سكنيا (دوغارت، 2004).

والواضح أن هذا الجدار يفرض قيوداً فعلية على آفاق التنمية في الضفة الغربية: حيث يعزل مؤسسات الأعمال عن أسواقها التصديرية الرئيسية، وعن أسواقها المحلية، ويزيد المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الجديدة. وقد أدت إقامة الجدار إلى إجبار 952 مؤسسة، من مؤسسات الأعمال، على التوقف عن العمل، بحلول نهاية مارس 2004. وقد كانت آثار ذلك شديدة الوطأة، بصفة خاصة على القرى الحدودية الواقعة في الأجزاء الشمالية من الضفة الغربية، حيث بلغ معدل البطالة فيها 31% في يوليو 2004. (الاونكتاد، 2006).

لا يمكن التذرع "بالاحتياجات العسكرية الأمنية" لتبرير اتخاذ إجراءات تستفيد منها المستوطنات الإسرائيلية المدنية غير القانونية، على حساب الشعب الفلسطيني، الذي يعيش تحت الاحتلال. ويشكل إنشاء جدار الفصل داخل الأراضي المحتلة إجراءً من هذا القبيل. وإن تحديد مسار الجدار داخل الضفة الغربية، على نحو يُزعم أنه يهدف إلى حماية المستوطنات غير القانونية،

ويؤدي إلى تدمير ومصادرة غير قانونية للممتلكات الفلسطينية وغيرها، من الانتهاكات للحقوق الفلسطينية، ليس متناسباً ولا ضرورياً. وينتهك الجدار بصيغته الحالية الواجبات المترتبة على إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي (منظمة العفو الدولية، شباط 2004).

4.4.6 مصادرة وتدمير الأراضي والممتلكات:

يشكل مصادرة وتدمير الممتلكات، إحدى الممارسات الإسرائيلية الأكثر ضرراً على الشعب الفلسطيني، من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. وقد انتهجت إسرائيل طوال سنوات الاحتلال سياسة الإخلاء القسري، لمنازل الفلسطينيين الذين يرحلون تحت الاحتلال، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهدم منازلهم. وخلال انتفاضة الأقصى، وصل نطاق عمليات التدمير، التي قام بها الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، للممتلكات الخاصة والعامة، كالمباني والمنشآت الصناعية والبنية التحتية، إلى مستوى غير مسبوق. فمنذ اندلاع الانتفاضة، تخلى الجيش الإسرائيلي عن تكتيكات الحفاظ على الأمن وإنفاذ القانون، واعتمد تدابير تستخدم عموماً في النزاعات المسلحة، بما فيها التدمير واسع النطاق، للمنازل والأراضي، وغيرها من الممتلكات. وسرعان ما ترسخ هذا النمط، واتسع نطاقه، واستمر، حتى إعداد هذه الدراسة.

وفقاً لبيانات الجدول رقم (17.5)، ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى، دمر الجيش الإسرائيلي، كلياً أو جزئياً، ما يقارب 77000 منزلاً ومبنى، في الضفة الغربية وقطاع غزة (فلسطين، وزارة الأشغال العامة والإسكان، 2007). وجاء ذلك، أصبح عشرات آلاف الفلسطينيين، من الرجال والنساء والأطفال، بلا مأوى، بعد أن طردوا قسراً من منازلهم، وفقدوا مصدر رزقهم. كما تسبب الدمار الذي لحق بالمباني السكنية، في زيادة الضائقة الاقتصادية، لدى الأسر الفلسطينية، لاسيما أن معظم مدخرات هذه الأسر كانت قد استثمرتها في بناء وتحسين المرافق السكنية.

وفي قطاع غزة، جرف الجيش الإسرائيلي، بالجرارات، منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى نهاية شهر مايو 2005، حوالي 31699 دونماً: أي قرابة 20% من مجموع الأراضي الزراعية للقطاع، البالغ مساحتها 156720 دونم. فيما بلغ مجموع المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، بشكل كلي، حوالي 2704 منزلاً. فضلاً عن 2185 منزلاً أصيبت بأضرار مختلفة. وقد خلفت عملية هدم المنازل، تشريد، وتشتيت، حوالي 49979 شخصاً، أصبحوا يعيشون بدون مأوى. وذلك بواقع 6379 عائلة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2005).

وفي الضفة الغربية، قام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ أكبر عمليات المصادرة، في عام 2003، على امتداد الجدار الفاصل في الضفة الغربية. فخلال الفترة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 إلى 31 أيار/مايو 2003، اقتلع الجيش والمستوطنون الإسرائيليون مئات الآلاف من أشجار الزيتون والليمون والأشجار المثمرة، ودمروا 806 بئراً، و296 مستودعاً زراعياً. وهدموا ألفي طريق تقريباً. وسدوا آلافاً من الطرق الأخرى، بحواجز من الخرسانة، وأكوام الطين Ghattas, (Hrimat , Isaac. 2004)

خلال الاجتياحات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، بهدف الهدم والتجريف، كانت الأعيان المدنية، والبنية التحتية لتلك المناطق، تتعرض للتدمير والتخريب. وفي هذا الإطار، تعرضت المؤسسات التعليمية، والصناعية، والثقافية، والمباني التاريخية والأثرية، ومراكز الشرطة الفلسطينية، ومباني الإذاعة والتلفزيون؛ إلى حملة تدمير منهجية على أيدي قوات الاحتلال خلال العام. وقد طالت تلك الأعمال المئات من المنشآت الاقتصادية. كما طالت المئات من المنشآت التعليمية. علاوة على تخريب الشوارع والأرصفة وخطوط المياه والمجاري وكوابل الكهرباء (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2005).

إضافة إلى هدم آلاف المنازل، والمنشآت العامة والخاصة، تسبب التدمير الواسع للأراضي الزراعية، بمضاعفات شديدة على الاقتصاد الفلسطيني، سوف تمتد أضرارها إلى سنوات عديدة مقبلة. فقد اقتلعت جرافات الجيش الإسرائيلي الآلاف من أشجار الزيتون والحمضيات والبلح، وغيرها من الأشجار؛ فضلاً عن الخضار وغيرها من المحاصيل. وتحتاج أشجار الزيتون والحمضيات، بشكل خاص، إلى سنوات عديدة للنمو وحمل الثمار. وكانت المزارع التي دُمرت في السنوات الأخيرة تشكل مصدر رزق لمئات الآلاف من الأشخاص، وفي حالات عديدة مصدر الرزق الوحيد. وتعد الزراعة قطاعاً رئيسياً للاقتصاد الفلسطيني، وخاصة أن عدداً كبيراً من الفلسطينيين، الذين لم يعد يُسمح لهم العمل في إسرائيل في السنوات الأخيرة، قد استثمروا مدخراتهم في استغلال مزارع العائلة وتحسينها، وإقامة الدفيئات وشبكات الري، التي جرى تدميرها لاحقاً، من جانب جرافات الجيش الإسرائيلي. وهي إما قد تحولت الآن إلى أرض بور، أو تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي، ويحظر دخولها. وحتى إذا سُمح للفلسطينيين باستئناف زراعة الأرض التي دُمرت في السنوات الأخيرة، فسوف يحتاج ذلك إلى وقت طويل، وتوفر إمكانيات كبيرة، حتى تعاود الإنتاج من جديد.

وتضررت الهياكل الأساسية الفلسطينية، الخاصة والعامة، بسبب استخدام الذخائر والمعدات العسكرية الإسرائيلية. وقد أدى ذلك إلى خسائر تتراوح قيمتها بين 700 و 800 مليون دولار، ضمن الخسارة الكلية البالغة 1.7 بليون دولار، في بداية عام 2003. وبلغت قيمة الأضرار المادية التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني، والتي يمكن تقديرها في الفترة من أيلول/سبتمبر 2002 إلى نيسان/أبريل 2003، مبلغ 370 مليون دولار. وبلغت الخسائر المتراكمة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2000 ما قدره 1.1 بليون دولار. ويعني ذلك انخفاضاً حاداً في احتياطي رأس المال. وبالتالي، الحد من قدرات التمويل المحلية. وإضافة إلى تدمير البيئة والهياكل الأساسية التي يبنيها الفلسطينيون، تقوم إسرائيل في الوقت نفسه ببناء المستوطنات، وما يتصل بها من هياكل، لتسهيل الهجرة السكانية غير المشروعة. (الأونكتاد، يوليو 2003).

وتتخذ سلطات الاحتلال الإسرائيلي ذرائع لسياستها في تدمير الممتلكات والإخلاء القسري. وفي معظم الحالات، يكون التبرير الذي تسوقه السلطات الإسرائيلية، لتدمير المنازل والأراضي الزراعية وغيرها من الممتلكات، هو "الضرورات العسكرية الأمنية". وتحت هذه الذريعة، قام الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة بتدمير الأغلبية العظمى من المنازل والأراضي، وغيرها من الممتلكات، في الضفة الغربية وقطاع غزة، تتدرج تحت الفئة الثانية، التي تُعرفها إسرائيل بأنها: تدمير من أجل "احتياجات عسكرية أمنية". ونطاق التدمير في هذه الفئة هائل، بما فيه أكثر من 3000 منزل فلسطيني، ومساحات واسعة من الأراضي الزراعية، والمئات من العقارات التجارية (المتاجر وورش العمل والمصانع) والمباني العامة، فضلاً عن عشرات الآلاف من المنازل والممتلكات الأخرى، التي تعرضت لأضرار يتعذر إصلاح العديد منها. بينما، في حالات أخرى، يتمثل التبرير في عدم وجود ترخيص للبناء. ونرى أن منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم الأخرى في الأراضي المحتلة، هي التي تتعرض للتدمير بثبات. بينما يتواصل توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. ويعود السبب الرئيسي لبناء المنازل، بدون ترخيص، في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى صعوبة أو استحالة الحصول على تراخيص بناء في هذه المناطق، في أغلب الأحيان. (منظمة العفو الدولية، أيار 2004)

وكما أسلفنا في هذا الفصل: لا يمكن التذرع "بالاحتياجات العسكرية الأمنية" لتبرير اتخاذ إجراءات تستفيد منها المستوطنات الإسرائيلية المدنية غير القانونية، على حساب الشعب الفلسطيني، الذي يعيش تحت الاحتلال. ويرتبط تدمير منازل الفلسطينيين وأراضيهم الزراعية

وممتلكاتهم الأخرى في الأراضي المحتلة، ارتباطاً وثيقاً بالسياسة التي تنتهجها إسرائيل منذ أمد طويل، وتتمثل في مصادرة أكبر مساحة ممكنة من الأراضي التي تحتلها، لصالح إقامة المستوطنات. والتي تؤدي بنتيجتها إلى المزيد من التشريد والمعاناة العائلات الفلسطينية.

5.6 الخلاصة:

استعرض هذا الفصل تأثير السياسات الإسرائيلية على تطور القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، في الأراضي الفلسطينية، التي تراجعت معدلاتها بشكل واضح خلال سنوات الانتفاضة، بفعل تأثيرها بالسياسات الإسرائيلية، خاصة القطاعات الإنتاجية. الأمر الذي أدى إلى تدهور الإيرادات المحلية الحاد، وارتفاع العجز الجاري. ولم تختلف العلاقات التجارية الخارجية خلال الفترة (94-2004) بشكل جوهري، حتى في ظل اتفاق باريس الاقتصادي، الذي تم بموجبه إضفاء الطابع الرسمي على شبه الاتحاد الجمركي، الذي فرضته إسرائيل. كما تصاعدت معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية، مع تصاعد الممارسات والعقوبات الجماعية، للاحتلال الإسرائيلي، وتشديد سياسة الحصار، والإغلاق، وتدمير الممتلكات، ضد الفلسطينيين، مع اندلاع انتفاضة الأقصى.

لقد أدى استمرار السياسات الإسرائيلية، والعقاب الجماعي، المتمثلة في الحصار والإغلاق، ومصادرة الأراضي، وتجريفها، لإقامة المستوطنات وهدمها، وتدمير الممتلكات، وسلب الموارد؛ اتساع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان، وعرقلت ممارسة الفلسطينيين لهذه الحقوق. ونتج عن الإغلاق عواقب وخيمة على السكان الفلسطينيين، بشكل غير مسبوق. وترك آثاراً حادة على المجتمع الفلسطيني، وضرب ما تبقى من بنية تحتية للاقتصاد الفلسطيني. وتزداد حدة آثار هذه السياسة على قطاعات الصناعة، والزراعة والتعليم والإسكان والعمل، إضافةً إلى تأثيرها السلبي على فرص وصول السكان إلى الحاجات الإنسانية الضرورية، مما يمنع تمتعهم بحقوقهم الأساسية.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

1.7 النتائج

من خلال ما تم استعراضه في الدراسة من معطيات وتحليلات تخلص بنا إلى نتائج مقلقة، فالترجع السياسي والاقتصادي والاجتماعي عبر عنه اشتداد مظاهر البطالة والفقر والمعاناة، فحالة اللاتنمية التي عانى منها المجتمع الفلسطيني على مدى العقود السابقة، بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، التي فرضت أوضاعاً قسرية من الإلحاق والتبعية والاستلاب الاقتصادي، أفقدت المجتمع الفلسطيني القدرة على النمو والتطور، الأمر الذي أدى إلى تشوهات واختلال بنيوي في مكونات المجتمع الفلسطيني وعلاقاته. كما أن سوء الأداء الفلسطيني ساهم في حدة التراجع وسيادة المؤشرات السلبية، التي خلصت إليها الدراسة. ومن هنا نستعرض أهم نتائج الدراسة، في النقاط الآتية:

1- لقد سلطت الدراسة الضوء على أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بتجلياته المادية والمعنوية – من إجراءات عقابية، وحصار وإغلاق وتدمير للممتلكات، إضافة إلى عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي والسيطرة على الموارد الفلسطينية، ثم جدار الفصل – كان له آثار مدمرة على عملية التنمية في فلسطين؛ حيث لحق بالمجتمع الفلسطيني أضرار جسيمة في كافة المجالات، لاسيما الخسائر في الجانب الاقتصادي، عدا الخسائر غير المباشرة.

2- كما كشفت الدراسة، أن الاتفاقيات السياسية والاقتصادية، التي عقدتها السلطة، لم تنهي استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي المسيطر، الأمر الذي أدى إلى إعاقة عملية التنمية وتهميشها. حيث لم تستطع السلطة الوطنية الفلسطينية إعداد وتنفيذ سياساتها الاقتصادية والتنموية، في ظل غياب السيادة الفلسطينية الكاملة على المناطق والموارد الفلسطينية، وعدم توفر أدوات السيطرة والتوجيه اللازمة.

3- كشفت الدراسة كيف عملت السياسات الإسرائيلية على عزل الاقتصاد الفلسطيني عن محيطه الإقليمي، وكيف همشت دوره كإقتصاد مستقل، وحولته من ثم إلى تابع ضعيف لاقتصاد إسرائيلي متطور. يوجه له معظم صادراته، ويتلقى منه معظم وارداته. كل هذا حدث بمساعدة نظام تجاري مفروض، مهمته خدمة المصالح الإسرائيلية.

4- تلفت الدراسة الانتباه إلى الأثر السلبي، الذي يحدثه استمرار تداول العملة الإسرائيلية، في الأراضي الفلسطينية، وما يترتب على ذلك من خسائر للفلسطينيين، ومكاسب للإسرائيليين؛ ليس أقلها ربيع استخدام العملة الإسرائيلية فلسطينياً. إضافة إلى ما يؤدي إليه هذا الاستخدام – المتمم بالتبعية – من نقل أعباء التضخم المالي، والمشاكل الأخرى، من الاقتصاد الإسرائيلي إلى الاقتصاد الفلسطيني.

5- تؤكد الدراسة على أن العملية التنموية في المجتمع الفلسطيني لا يمكن أن تكون فاعلة وذات تأثير، إلا في ظل دولة فلسطينية ذات سيادة، وتمتلك السيطرة على الموارد والحدود، ويتمتع قرارها الاقتصادي وعلاقتها الخارجية بالحرية المطلقة التي يكفلها القانون الدولي.

6- إن نجاح السياسات التنموية الفلسطينية، لن يتم إلا في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني، وتطوير إطاره المؤسسي والقانوني، وتحديث بنائه التحتية وتطوير موارده البشرية، وتطوير القطاع العام الذي يعاني من تضخم غير مبرر، وضعف في الكفاءة يؤدي في أكثر الأحيان إلى حدوث نوع من التضارب والازدواجية وانخفاض الإنتاجية.

7- يتضح من خلال الدراسة أن تدني الأداء الفلسطيني، وغياب الإستراتيجيات الفلسطينية الوطنية – السياسية والاجتماعية والاقتصادية – الواضحة والمناهضة لسياسات الاحتلال؛ قد عزز من التشوهات القائمة. حيث ما يزال غياب المأسسة ظاهراً ومهيماً على الواقع الفلسطيني، إضافة إلى هذا التراكم المستمر والمتصاعد لعدد من مظاهر الفوضى والفساد، وغياب مبدأ

المحاسبة والشفافية وسيادة القانون، وما يؤدي إليه كل ذلك من تغييب للأهداف الوطنية العامة لحساب المصالح الفردية والفتوية.

8- عدم توفر مناخ استثماري واضح المعالم، وانخفاض حجم الاستثمار العام والخاص، وتضاؤل القدرة الاستيعابية والتشغيلية للاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب الغلاء وارتفاع معدلات التضخم. كل هذا أدى إلى تدهور مستويات المعيشة وتفاقم البطالة وزيادة عمق ومساحة الفقر.

9- أبرزت الدراسة أن الطريقة التي قدمت بها المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية، قد ساهمت هي الأخرى في ترسيخ وتعميق حالة التبعية والاعتماد على الخارج، وأضعفت من ثم التوجه نحو تعزيز القدرات الذاتية، وخلق المشاريع التنموية الفلسطينية، وذلك لأن هذه المساعدات قد جعلتها لا تقوم بذاتها، بل بالمساعدات الخارجية والتمويل من الدول المانحة.

10- تشير الدراسة إلى ضعف الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية، الذي لا يبتعد في جوهره عن مفهوم التبعية في إطارها الدولي الواسع، وفق برامج وشروط الجهات الممولة.

2.7 التوصيات

من أجل تعزيز وتطوير المقومات اللازمة لاستكمال مهمات التحرر الوطني، وصولاً إلى دولة فلسطينية ذات اقتصاد قوي وحيوي، يتمتع فيها الفرد بأكبر قدر من الرفاهية والعدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي، فإن من المهم مواصلة التركيز على المهمة الرئيسية التي تواجه المجتمع الفلسطيني: مهمة اعتماد إستراتيجية جديدة تهدف إلى تصحيح التشوهات والاختلالات التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال ضرورة ربط جهود الإغاثة والإعمار بجهود التنمية. ولا شك أن هذا سوف يتطلب تحديد الأولويات القطاعية، التي تنطوي على إمكانات أكبر للنهوض التنموي. وهذا يقوم على إلغاء أهم مؤشرات التخلف، التي أوردناها، تأميناً لتحقيق المهمات والأهداف التالية:

1- وضع الإستراتيجيات التنموية، والتوجه الواضح لعملية التنمية على أساس البناء والتراكم المستقبلي، حتى ضمن الإمكانيات المحدودة المتاحة للفلسطينيين، وضمن ضرورات الصمود المطلوبة، في مواجهة السياسات الإسرائيلية التدميرية للمقدرات الفلسطينية.

2- السعي لتطبيق وتنفيذ برامج الإصلاح، ومواصلة استكمال مؤسسات الدولة، وتصحيح التشوهات والاختلالات الهيكلية التي أفرزها الاحتلال، ووضع السياسات المناسبة لإنهاء التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، والاعتماد عليه كشرىك مهيم. ودمج الاقتصاد الفلسطيني في الأسواق الإقليمية والعالمية. بهدف تحقيق نمو اقتصادي مضطرد.

4- الحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية، بالعمل على سد فجوة الموارد في الاقتصاد الفلسطيني. الذي يعاني حالياً من عجز متزايد. وتسد هذه الفجوة وتمول بصورة متزايدة عن طريق المساعدات الأجنبية. ووضع آليات للتأثير على سياسات الجهات المانحة بحيث تتسجم برامجها واتجاهاتها التمويلية مع أولويات واحتياجات المجتمع الفلسطيني التنموية.

5- لا تنمية بدون نظام حكم وطني فلسطيني (الحكم الصالح)، يمتلك رؤية وطنية متكاملة لوظائفه المتعددة، وفق نظام دستوري يقوم على المؤسسة وضمان الحريات. ويضع حدوداً صارمة للحقوق والواجبات، عبر أجهزة تنفيذية تخضع كلياً لذلك النظام، ثم التطبيق العملي لهذه المفاهيم، وكافة وظائف السلطة الوطنية، وفق مبدأ المحاسبة والشفافية، وبما يتفق مع المصلحة العامة، بعيداً عن الاشتراطات الخارجية

6- مواصلة وتفعيل خطط إصلاح القطاع الحكومي، ومعالجة الترهل الكبير في الجهاز الحكومي، وتطوير كفاءة الإنتاج لدى العاملين، وفق أسس حديثة وسليمة. وعلى أساس الشفافية والمساءلة والكفاءة. واعتماد سياسة واضحة للتوظيف والترقية والتدرج الوظيفي في القطاع العام، بشكل يضمن تكافؤ الفرص، ويتيح استقطاب الكفاءات اللازمة.

7- صياغة الاستراتيجيات والبرامج الاقتصادية والتنموية، لتحقيق التنمية المستدامة، التي تقوم على اعتبارات الحد من الفقر، والإنصاف، والعدالة الاجتماعية. والاهتمام بالمناطق والشرائح الاجتماعية المهمشة، وتوفير الأمان الاجتماعي لكافة الشرائح الاجتماعية وذوي الاحتياجات الخاصة، بما يكفل تعزيز العدالة والإنصاف الاجتماعي؛ عبر إنشاء نظام تقاعدي اجتماعي، وأنظمة تأمين، ومخصصات بطالة، وأساليب مبتكرة لمعالجة الفقر.

8- إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني لصالح قطاعي الإنتاج الأساسيين: الزراعة و الصناعة. وتطويرها بحيث تسهم في تعزيز القدرة على خلق فرص عمل، وضمان معدلات عالية من تشغيل اليد العاملة. والسعي لتحسين القدرة الإنتاجية، التي تعتبر أساسا لدعم النمو الاقتصادي.

9- دعم القطاع الزراعي، من خلال تنفيذ خطة لاستصلاح الأراضي، وإعادة زراعة الأراضي المجرفة، على أساس إنها عملية توفر فرصا كبيرة للعمل، وتوسع من الطاقة الإنتاجية. إضافة إلى دعم الاستثمار في البنية الأساسية الريفية، وتوفير التمويل اللازم لعمليات الإنتاج والتسويق، ودعم صناعات التعليب، لتجاوز المشاكل الناتجة عن فائض بعض السلع الزراعية، وتوفير برامج الإرشاد الزراعي.

10- دعم القطاع الصناعي يستدعي اعتماد إستراتيجية، تعتمد على توفير بدائل للمنتجات الإسرائيلية، ودعم وتطوير المشاريع الصغيرة على أساس إنها تستوعب أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة، وتستخدم مواد خام أولية محلية، والاهتمام بالصناعات التي تمتلك مزايا نسبية، خصوصا التي تعتمد على الأيدي العاملة الماهرة، مثل صناعة وتكنولوجيا المعلومات.

11- دعم قطاع الإنشاءات والإسكان، لما له من دور كبير، على صعيد الإنتاج، وقدرة عالية على تشغيل العمالة الفلسطينية، وإعادة الإعمار. وبناء البنية التحتية، والمنشآت والمباني السكنية، التي دمرتها القوات الإسرائيلية.

12- ضرورة الاستفادة القصوى من أهم رصيد لدى المجتمع الفلسطيني، أي الموارد البشرية. وهذا يتطلب تطوير وتنويع التعليم ومناهجه، والعمل على بناء اقتصاد فلسطيني يستند إلى المعرفة وتكنولوجيا المعلومات. حيث أن تطور القدرات في هذا المجال، قد يفتح سلسلة من الإمكانيات للاقتصاد تشمل الخدمات الرئيسية.

13- إعادة هيكلة ميزانية السلطة لتعكس الأهداف والأولويات التنموية الفلسطينية، وتوفير المخصصات المناسبة لتطوير خدمات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية.

14- العمل على إرساء نظام قانوني شامل وفعال، يتصف بالشفافية والمرونة. وهذا النظام القانوني ضروري لتشجيع الاستثمار، وضبط وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات ونظم المعاملات. لضمان نجاح تنفيذ الإطار التنموي الشامل للاقتصاد الفلسطيني.

15- يؤكد الباحث على أهمية دور القطاع الأهلي في العملية التنموية، وضرورة تعزيز مشاركته في تخطيط وتنفيذ الإستراتيجيات والسياسات الوطنية. وإجراء مراجعة شاملة لبرامج ومشاريع المنظمات الأهلية، بحيث تستجيب أكثر لمتطلبات وأولويات المجتمع الفلسطيني بضرورة تقديم الخدمات التنموية، بهدف تقويته وتمكينه وضمان تنمية مستدامة وطويلة المدى.

وأخيراً يؤكد الباحث على أن مجالات هذه الدراسة بحاجة إلى إجراء دراسات أكثر عمقاً، وخاصة حول أثر المساعدات الدولية على عملية التنمية في فلسطين. وأيضاً إجراء دراسات تتناول الدور التنموي للمنظمات الأهلية، وكذلك دور القطاع الخاص في العملية التنموية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

أبو العز، م. (مشرف). (1990): الدولة الفلسطينية: حدودها وسكانها ومعطياتها. معهد البحوث والدراسات العربية، دار الهلال، القاهرة.

أبو عمر، ز. (1986): اقتصاد قطاع غزة: 1948-1984. في: ج. العبد (محرر) الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (ص ص 107-127). مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون، بيروت.

اشتية، م. (معد). (2003): الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، الطبعة الثانية. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، القدس.

إعلان فيينا. (1993): إعلان وبرنامج عمل فيينا: المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام الأمم المتحدة، (A/CONF.157/24 [Part I]).

الأمم المتحدة، إعلان الحق في التنمية. (1993): حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الجزء الثاني، نيويورك.

الأمم المتحدة، (نوفمبر 2003): تقرير الأمين العام، عملاً بقرار الجمعية العامة دإ-13/10 (A/ES-10/283) المؤرخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2003.

الأمم المتحدة، الشريعة الدولية لحقوق الإنسان (1988): الأمم المتحدة، الرسالة رقم 2، جنيف.

الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر البيئة والتنمية. (1992): تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. (ريو دي جانيرو 14-3 يونيو)، الجزء 1، (منشورات الأمم المتحدة، E93.I.8)، نيويورك.

الأمم المتحدة: لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (2003): تقارير مختلفة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية. 27، 69، E/C.12/1/Add.90.

الأمم المتحدة، (1993): حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول،
نيويورك. 94.XIV-Vol.1, Part 1.

الأمم المتحدة، موئل، (2003): حالة الإسكان وإنشاء صندوق للمستوطنات البشرية للشعب
اللسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، (HSP/GC/19/2/Add.3).

الانكتاد، (2002): تقرير عن المساعدة المقدمة من الانكتاد إلى الشعب الفلسطيني، أمانة
الانكتاد، جنيف. 2002 (TD/B/49/9).

الانكتاد، (1994): التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة. أمانة الانكتاد، جنيف.
(TD/ B/41/(1)/3).

الانكتاد، (2006): الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب: المعونة والتنمية وتكوين الدولة.
أمانة الانكتاد، جنيف. unctad/GDS/APP/2006/1

الانكتاد، (أغسطس 2004): تقرير عن المساعدة المقدمة من الانكتاد للشعب الفلسطيني، أمانة
الانكتاد، جنيف. (TD/51/2). الانكتاد، (أغسطس 2005): تقرير عن المساعدة المقدمة من
الانكتاد للشعب الفلسطيني، أمانة الانكتاد، جنيف. (TD/B/52/2).

الأونكتاد، (يوليو 2003): تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني،
أمانة الانكتاد، جنيف. (TD/B/50/4). مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

اوين، ر. (1990): تاريخ فلسطين الاقتصادي في القرن التاسع عشر (1800-1918). ترجمة
يوسف شبل. في: الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول (ص ص 907-598). هيئة الموسوعة
الفلسطينية، بيروت.

بدر الدين، غ. (1992): جدلية التنمية والتخلف، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط 1. بيروت.

بسيسو، ف. (1990): الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (1920-
1948). في: الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول (ص ص 735-599). هيئة الموسوعة الفلسطينية،
بيروت.

البنك الدولي (2002): خيارات لسياسات طويلة الأمد للاقتصاد الفلسطيني. البنك الدولي: مكتب الضفة الغربية وغزة. رام الله.

البنك الدولي، (مايو 2005) : سبعة وعشرون شهراً على الانتفاضة: الإغلاق وأزمة الاقتصاد الفلسطيني، البنك الدولي، القدس.

البنك الدولي، (حزيران، 2004): الفصل: الاقتصاد الفلسطيني والمستوطنات. البنك الدولي، مكتب الضفة الغربية وغزة، رام الله.

البنك الدولي، ماس. (1997): تنمية رغم الصعاب: الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال. البنك الدولي وماس، القدس.

بونسغارد، ت. (1998): تنمية رغم الصعاب: الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال. في: التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام (1996-1997): معهد الأبحاث الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.

تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي، (مايو 2003): تقرير مؤتمر العمل الدولي: الدورة الحادية والتسعون، مايو 2003. (2a/EN.Doc/v8-0185-05-2003).

جامعة بير زيت (1999): ملف التنمية البشرية - فلسطين: مشروع التنمية البشرية (1997) جامعة بير زيت، رام الله.

جامعة بير زيت (شباط 2001): استطلاعات الرأي العام: استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول آثار الحصار على الحياة الفلسطينية، برنامج دراسات التنمية، رام الله.

الجندي، أ. (1986): الصناعة في فلسطين إبان الانتداب البريطاني. دار الكرمل للنشر، عمان.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2003): الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994-2000)، رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء، (2006)، مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي 2005 رام الله فلسطين

الخالدي، ر. (1990): الاقتصاد العربي في فلسطين المحتلة 1948-1985. في: الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول (ص ص 737-816). هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت.

خضر، ب. (2003): أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم. ترجمة منصور القاضي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

خلوصي، م. (1967): التنمية الاقتصادية في قطاع غزة: 1948-1967. المطبعة التجارية، القاهرة.

دوغارت، ج. (2004): تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان : حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، المقدم وفقا لقرار اللجنة 2/1993 ألف (E/CN.4/2004/6). لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة. جنيف.

روبنسون، م. (1999): مداخلة. في: م. عوض (محرر)، الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية، القاهرة 7 - 9 يونيو/ حزيران 1999. المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الطبعة الأولى، القاهرة.

روذرمل، ت. (1998): تمويل التنمية من منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. في: ن. سعيد، ن. نصيف (معدان) تمويل التنمية في فلسطين (ص 9-11). السلطة الوطنية الفلسطينية ومركز دراسات التنمية جامعة- بير زيت، رام الله.

زايد، أ. (2008): الدولة بين نظريات التحديث و التبعية، ط2، نهضة مصر، القاهرة.

زكي، ر. (1987): فكر الأزمة :دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي. مكتبة مدبولي، القاهرة.

زيغلر، ج. (أكتوبر 2004). تقرير المقرر الخاص، بشأن الحق في الغذاء، بعثة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة (E/CN.4/2004/10/Add.2)، الصفحة 47 (31 تشرين الأول/أكتوبر 2004).

ستيغليتز، ج (2007): خيبات العولمة، ترجمة ميشال كرم، الطبعة الأولى. دار الفارابي، بيروت.

- سعد، أ. (1985): التطور الاقتصادي في فلسطين. دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا.
- سعيد، ن. (1998): التنمية البشرية بين التجارب الدولية والقطرية والتوجهات الفلسطينية، برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت، رام الله.
- سعيد، ن، نصيف، ن. (معدان). (1998): تمويل التنمية في فلسطين (ص 15-21). السلطة الوطنية الفلسطينية ومركز دراسات التنمية جامعة- بير زيت، رام الله.
- سيمونز، ج. (1998): التتكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- (شافعي، م. 1970) : التنمية الاقتصادية. دار النهضة، القاهرة.
- شحادة، ر. (1990): قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية، ط1. ترجمة محمود زايد. مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، بيروت.
- شديد، م. (1986): السياسة الإسرائيلية تجاه التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. في: ج. العبد (محرر) الاقتصاد الفلسطيني : تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (ص ص 131-147). مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون، بيروت.
- شعبان، ع (2002): الإنسان هو الأصل. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.
- الشفاقي، خ. (خريف، 1998): أوسلو: أين فشل؟. مجلة السياسة الفلسطينية، العدد العشرون.
- صالح، ع. (1990): الأوضاع الديموغرافية للشعب الفلسطيني. في: الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول. هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت.
- صايغ، ي. (1986): الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال: الاستلاب والإفقار. في: ج. العبد (محرر) الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (ص ص 265-290). مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون، بيروت.
- صايغ، ي. (1992): التنمية العصرية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

صبري، أ. (1987): التنمية المستقلة : محاولة لتحديد مفهوم مجهل. في: التنمية المستقلة في الوطن العربي (ص ص 25-56). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

صندوق النقد الدولي. (2001): الضفة الغربية وقطاع غزة: الأداء الاقتصادي والاحتمالات والسياسات الاقتصادية.

عابد، ع. (1991). فلسطين: الموقع والموضع. في: الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول (ص ص 1-162). هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت.

عباس، م. (2001): المسيرة السلمية في الشرق الأوسط. مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي.

عبد الرازق، ع. (2002): هيكل الموازنة العامة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). رام الله.

عبد العظيم، ح. (1993): الإنسان وفلسفة التنمية : أزمة مجتمع، دار عز الدين للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت.

عبد القادر، ع. (ابريل، 2005): الفقر : مؤشرات القياس والسياسات. سلسلة جسر التنمية، العدد الرابع. المعهد العربي للتخطيط. الكويت.

عبد الكريم، ن. (2004): خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، ورقة عمل مقدمة للمنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بيروت 11- 14 تشرين أول/ أكتوبر 2004. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت.

عبد اللطيف، عادل (1999): مداخلة. في: م. عوض (محرر)، الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية، القاهرة 7 - 9 يونيو/ حزيران 1999. المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الطبعة الأولى، القاهرة

العبد، ج. (1986): الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال. في: ج. العبد (محرر) الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (ص ص 13-24). مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون. بيروت.

عبدلهادي، ع، النحاس، ز. (2000): فلسطين: دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني. مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله.

علي، ع. (2005): جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحل - آثاره - وضعه القانوني، الطبعة الأولى. مركز الامارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

عورتاني، هـ. (1986): سياسات التنمية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة في: ج. العبد (محرر) الاقتصاد الفلسطيني - تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (ص ص 149-). مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون. بيروت.

عورتاني، هـ وآخرون. (1994): الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية: قراءة في النص. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.

غوجانسكي، ت. (1987): تطور الرأسمالية في فلسطين، ترجمة: حنا إبراهيم . دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، مكان النشر غير مذكور.

فائق، م. (2000): معوقات التنمية . في: ه. مناع (معد) الإمعان في حقوق الإنسان، دار الأهالي، دمشق.

فالديفييرو، ر. وآخرون، (2001): الضفة الغربية وقطاع غزة: الأداء الاقتصادي والاحتمالات والسياسات الاقتصادية. صندوق النقد الدولي، واشنطن.

الفرجاني، ن وآخرون. (2003): تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

فلسطين وزارة المالية، (2005): خطاب الموازنة العامة، مشروع الموازنة العامة للعام 2005 وزارة المالية، رام الله.

فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2001): كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، رقم 2 ، رام الله.

فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005): كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 6، رام الله.

فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (آب 2006): مسح أثر جدار الضم والتوسع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار من أراضيها. رام الله.

فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (أكتوبر، 2004): أثر الجدار الفاصل على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار في أراضيها. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. رام الله.

فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (أكتوبر، 2004): التقرير الوطني للفقر. رام الله.
فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، (2005 أ): المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني: (الربع الثالث) 2004. رام الله .

فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(سنوات مختلفة)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، إعداد مختلفة.

فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (يوليو 2005): نتائج مسح الرضى عن مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله.

فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2001): أثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع الطفل والمرأة والأسرة الفلسطينية، رام الله .

فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2005): مسح القوى العاملة: الربع الثاني 2005، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله.

فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (أيار 2005): التقرير الخاص بالذكرى السابعة والخمسين للنكبة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله.

- فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2005 أ): المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني: الربع الثالث. رام الله .
- فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (نيسان 2003): الحسابات القومية الفلسطينية 1994-2000: نتائج أساسية، رام الله.
- فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2003): كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم " 4 ". رام الله.
- فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2004): الأسعار والأرقام القياسية: النشرة السنوية 2003، رام الله.
- فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2004): سلسلة الحسابات القومية الربعية بالأسعار الثابتة 2000-2004 رام الله.
- فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2005): القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات (1995-2003). مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (95)، رام الله.
- فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (تشرين أول 2002): إحصاءات التجارة الخارجية: نتائج أساسية 2000، رام الله.
- فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (حزيران، 2004): المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني (الربع الأول 2004)، رام الله.
- فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، (2005 ب): دراسة مقارنة حول أنشطة الصناعة 1999-2003. رام الله.
- فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات، (شباط 2001): التقرير الاقتصادي الفلسطيني 1994 - 1999، الطبعة الأولى، غزة.
- فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية،(آذار 2005): التقرير السنوي العاشر 2004. سلطة النقد الفلسطينية، رام الله،

فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، (2000): التقرير السنوي السادس، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله.

فلسطين، وزارة الأشغال العامة والإسكان، (2007): تقرير المباني المتضررة في الأراضي الفلسطينية

فلسطين، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقارير مختلفة، دائرة تنسيق المساعدات، رام الله.

فلسطين، وزارة التخطيط، (2005): خطة التنمية متوسطة المدى (2005-2007)، وزارة التخطيط، رام الله.

فلسطين، وزارة التربية والتعليم العالي، الهيئة الوطنية للتعليم للجميع. (2004): الواقع والتحديات: التقرير الموجز، الجزء الأول. وزارة التربية والتعليم العالي، الهيئة الوطنية للتعليم للجميع، رام الله.

فلسطين، وزارة الصحة، (2006): التقرير النصف سنوي: يناير إلى يونيو 2006. مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، وزارة الصحة، رام الله.

فلسطين، وزارة المالية. (2005): خطاب الموازنة العامة: مشروع الموازنة العامة للعام 2005.

فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2005): المسح الصحي الديمغرافي 2004. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله.

فلسطين، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (نوفمبر 1998): فلسطين: تقرير الفقر 1998، الفريق الوطني لمكافحة الفقر، رام الله.

كريم، ك. (1999): الحق في التنمية: دراسة في الأدبيات النظرية. في: م. عوض (محرر)، الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية، القاهرة 7 - 9 يونيو/ حزيران 1999 (ص 99-148). المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الطبعة الأولى، القاهرة.

اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة (1988): المؤشرات الإحصائية لفلسطين المحتلة. منشورات بنك المعلومات، رقم 1. 1988، عمان.

لداودة، ح، جبريل، م، جابر، م. (2001): علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله .

المالكي، م، شلبي، ي، السعدي، ن. (2001): تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الطبعة الأولى. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله.

المحجوب، ع. (1999): علاقة التنمية بحقوق الإنسان. في: م. عوض (محرر)، الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية، القاهرة 7 - 9 يونيو/ حزيران 1999 (ص ص 185-214). المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الطبعة الأولى، القاهرة.

محمود الجعفري، م، العارضة، ن. (2002): آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.

المراقب الاجتماعي (فبراير، 2001): المراقب الاجتماعي، العدد الثالث، فبراير 2001، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس.

المراقب الاقتصادي، (كانون أول 2001) عدد خاص (1994-2000). معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي (ديسمبر 2005): المراقب الاقتصادي والاجتماعي، الربع الثالث، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي. (نوفمبر 2005): المراقب الاقتصادي والاجتماعي، الربع الأول، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي. (نيسان 2005): المراقب الاقتصادي والاجتماعي، الربع الأول، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.

المراقب الاقتصادي، (كانون أول 2001): المراقب الاقتصادي، عدد رقم 8. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) رام الله.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم دراسة تقييمية للتجمعات السكنية الجديدة لأصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة "نموذجاً"

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق (1997): السكن في قطاع غزة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، (2005): تقرير حول أعمال التجريف والهدم للأراضي الزراعية والمنازل السكنية والممتلكات المدنية التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة بين 2004/05/1 - 2005/05/31

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، (2008): تقرير حول حرمان طلبة القطاع من التعليم في الخارج. غزة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: (2007): الطواقم الطبية الفلسطينية: بين نيران قوات الاحتلال الإسرائيلي ومهمة نقل وإسعاف القتلى والجرحى والمرضى، التقرير الرابع: 1 كانون الأول/يناير 2005 - 30 نيسان/أبريل 2007. غزة

المركز القومي للدراسات والتوثيق (2003): وثائق القضية الفلسطينية، الجزء الأول. المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة- فلسطين.

مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2007): الحالة الدوائية في قطاع غزة. مركز الميزان لحقوق الإنسان. غزة.

المركز الوطني للدراسات الاقتصادية، (1997): التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام 1996، رام الله.

معلوف، ل (1996): المنجد في اللغة. دار الشرق، ط35، مطبعة انتشارات، بيروت.

مقلد، ص. (2001): العالقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، الطبعة الأولى. جامعة أسيوط مصر.

مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، (1997): الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة وغزة. تقرير ربع سنوي 1997. مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (يناير 2004): تحليل الأثر الإنساني للجدار. الأمم المتحدة، نيويورك.

مكحول، ب، عطيان، ن. (2002): دور قطاع الإنشاءات والإسكان في التنمية الاقتصادية الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.

مكحول، ب. وآخرون (2001): إستراتيجية وسياسة التصنيع الفلسطينية: المقومات والخيارات المتاحة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.

منصور، أ. (1986): اقتصاد الضفة الغربية: 1948-1984. في: ج. العبد (محرر) الاقتصاد الفلسطيني - تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (ص ص 81-106). مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون. بيروت.

منصور، أ. (1984): اقتصاد الصمود. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

منظمة العفو الدولية (أيار 2004): إسرائيل والأراضي المحتلة - تحت الأنقاض: هدم المنازل وتدمير الأراضي والممتلكات رقم الوثيقة: MDE 15/033/2004

منظمة العفو الدولية، (2003): إسرائيل والأراضي المحتلة: قضية المستوطنات يجب أن تعالج وفقاً للقانون الدولي. (رقم الوثيقة: MDE 15/85/).

منظمة العفو الدولية. (19 فبراير/شباط 2004): إسرائيل والأراضي المحتلة: وضع السياج/الجدار في القانون الدولي، (رقم الوثيقة: MDE 15/016/2004).

نخلة، خ. (2004): أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة. ترجمة ألبرت أغازيان. الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات المقدسية والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله.

نصر، م (2003): تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.

نصر، م. (1997): فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.

النقيب، ف، (1997): الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع : مشكلات المرحلة الانتقالية، الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

النقيب، ف، عطيان، ن. (2003): واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية - الإسرائيلية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس.

النقيب، ف. (2004): ربط الإغاثة بالتنمية في الوضع الفلسطيني الراهن: ورقة عمل مقدمة للمنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بيروت 11-14 / أكتوبر 2004، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت.

النويضي، ع. (1998): الحق في التنمية بين القانون الدولي والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى. دار النشر بدون، ط1، الدار البيضاء.

نيريري، ي. وآخرون. (1990): التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

هاريسون، ف. (1984): الموارد البشرية و التنمية. ترجمة سعيد عبد العزيز، معهد التخطيط القومي ، القاهرة.

هيئة الموسوعة الفلسطينية (1984): الموسوعة الفلسطينية. الطبعة الأولى 1984، المجلد الرابع، دمشق.

وديع، ع. (2002): مفهوم التنمية. مجلة جسر التنمية (ص ص 3-13)، العدد الأول- يناير 2002، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

B'Tselem, (July 2001): Not even a drop: the water crisis in Palestinian villages without a water network.

B'Tselem, (July 2001): Not even a drop: the water crisis in Palestinian villages without a water network.

Benvenisti, B.(1984): U.S Government Funded Projects in the West Bank and Gaza (1997-1983) , Palestinians Sector, The West Bank Data Base Projects, Jerusalem.

Fischer, S. (1994): Securing Peace in the Middle East: Project on Economic Transition. Cambridge, mass: The MIT Press.

Forsythe, D (1997): The United Nations Human Rights, Development, Human Rights Quarterly.

Kelly, A.(1984): Astudy of Social Service Provision by the Privet Non- Profit Organization in the Gaza Strip. (Unpublished).

Lein, Y. Weizman, E. (May 2002): Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank. B'Tselem, Jerusalem.

Mass, Quarterly Economic and Social Monitor, VOL3, November 2005,P50.

Sayigh,Y. (1986): "The Palestinian Economy under Occupaion" Journal of Palestine Studies. Vol. XV, No.4, Summer 1986, Issue 60, pp. 46-67

Skogly, S (1993): Structural adjustment and development :Human Rights – An Agenda for Change ", Human Rights Quarterly,Vol 15.

The world Bank, Developing the occupied territories: an investment in peace (Washington: world bank , 1993

The world Bank. (1993): Developing the occupied territories: an investment in peace (Washington: world bank , 1993) p1

Turk, D (1992): Document E/ CN4/ Sub 2/ July 1992, Final Report by Danilo. on the realization of Economic, Social and cultural Rights.

UNCTAD, (2003): Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people. TD/B/50/4;28 July 2003.

UNCTAD. (1994): Prospects for Sustained Development of the Palestinian Economy in the West Bank and Gaza Strip, 1990-2010. A Quantitative Framework. (UNCTAD\ECDC\SEU\6).

UNCTAD. (2003): Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people TD/B/50/4,28 July2003

UNCTAD. (2003): Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people. (TD/B/50/4,28 July2003).

UNCTAD. (1998): selected statistical tables on economy of the occupied Palestinian territories (UNCTAD/ST/SCU/4 ,1987,P4,18

UNDP (1998): Reconceptualizing governance for sustainable Human Development: Discussion paper 2,

UNDP. (1990): The Human Development Report (HDR) 1990

UNDP. (1998 a): Integrating Human Rights with Sustainable Human Development, A UNDP policy document, January.

Vasak, K-A30 years struggle. The sustained efforts to give force of law to the Universal Declaration of Human Rights, UNESCO Courier, Paris, 1977.

World Bank (1993). Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace. Vol. 1 Overview, Vol. 2 The Economy, Vol. 3 Private Sector Development; Vol. 4 Agriculture; Vol. 5 Infrastructure; Vol. 6 Human Resources.

ثالثاً: مراجع المواقع الالكترونية:

Applied Research Institute of Jerusalem (ARIJ), Jerusalem.

<http://www.mohe.gov.ps/downloads/textdoc/assa.doc>

(FMEP,2008) : Foundation for Middle East Peace, “Settlement Database”

<http://www.fmep.org/database/westbank.html> (15-12-2007)

فلسطين، سوق فلسطين للأوراق المالية، (2008): نبذة عن السوق.

<http://www.p-s-e.com/PSEWEBSITE/AboutMarket.aspx> (2007-11-18)

فلسطين، وزارة التخطيط الفلسطينية. (2005): مديرية إدارة وتنسيق المعونة.

<http://www.mop.gov.ps/en/facts> (22.12.2007)

فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (2005): خسائر الاقتصاد الفلسطينية الناجمة عن الحصار الإسرائيلي، التقرير السنوي الخامس، أكتوبر 2005. موقع المركز على الانترنت.

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/information/info1.html> (2-9-2007)

صايغ، ي، الشقافي، خ، وآخرون. (1999): تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية. تقرير فريق العمل المستقل (برئاسة ميشيل روكار)، مجلس العلاقات الخارجية. موقع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

(27-8-2007) <http://www.pcpsr.org/arabic/cfr/full1.html>(9.11.2007)

بتسليم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، (2007) : الاستيطان ومصادرة الأراضي: ملف الأراضي وأزمة المياه.

<http://www.btselem.org/Arabic/Settlements/Index.asp> (2007-8-27)

فلسطين وزارة التخطيط الفلسطينية، مديرية إدارة وتنسيق المعونة، الموقع الإلكتروني
<http://mop.gov.ps> (13-1-2008)

فلسطين، سوق فلسطين للأوراق المالية، (2008): نبذة عن السوق.
<http://www.p-s-e.com/PSEWEBSITE/AboutMarket.aspx> (2007-11- 8)

فلسطين، وزارة التربية والتعليم العالي، (2007): الانتفاضة والتعليم، وزارة التربية والتعليم العالي، الموقع الإلكتروني.
<http://www.mohe.gov.ps/achivments.html> (2007 8-13)

فلسطين وزارة التربية والتعليم العالي. (2007): الموقع الإلكتروني وزارة التربية والتعليم العالي.
<http://www.mohe.gov.ps/achivments.html> (2007-9-4)

قائمة المقابلات الشخصية

- | | |
|--|-------------------|
| منسق شبكة المنظمات الأهلية | 1- أمجد الشوا |
| منسق دائرة بناء القدرات والمناصرة - جمعية التنمية الزراعية | 2- تيسير محيسن |
| مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان | 3- عصام يونس |
| مدير معهد تامي للإدارة والتدريب | 4- عماد أبو دية |
| مدير المشاريع - وكالة التنمية والتعاون السويسرية | 5- مازن شقورة |
| مدير المركز العربي للتطوير الزراعي | 6- محسن أبو رمضان |
| رجل أعمال - جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين | 7- محمد اليازجي |

الملاحق

ملحق الجداول:

الجدول رقم 1.4: المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية (1994-2000) الصرف ونسبته من الالتزام.

السنة	الصرف (مليون دولار أمريكي)	النسبة من الالتزام (%)
1994	506,389	61.7
1995	426,274	67.6
1996	516,339	69.1
1997	554,448	88.9
1998	417,063	65.3
1999	523,866	76.4
2000	369,340	52.8
المجموع	3,313,719	المعدل 68.8%

المصدر : فلسطين، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، دائرة تنسيق المساعدات ، تقارير مختلفة.

الجدول رقم (2.4) نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1999 - 2005

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نسبة الفقراء من إجمالي السكان	21%	32%	44%	60%	35.5%	61%	67%

المصدر :السنوات 1999-2004، المراقب الاقتصادي والاجتماعي. (نيسان 2005): المراقب الاقتصادي والاجتماعي، الربع الأول، معهد أبحاث السياسات والاقتصادية الفلسطينية (ماس).

سنة 2005، المراقب الاقتصادي والاجتماعي (ديسمبر 2005): المراقب الاقتصادي والاجتماعي، الربع الثالث، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.

جدول رقم 1.5: عدد السكان في الأراضي الفلسطينية (بالآلاف)

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1994	2361.0	2000	3224.5
1995	2454.0	2001	3381.8
1996	2554.0	2002	3559.9
1997	2840.3	2003	3737.7
1998	2958.6	2004	3699.8
1999	3084.9	2005	3762.0

المصدر: فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (سنوات مختلفة)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، اعداد مختلفة.

جدول رقم 2.5: حجم القوى العاملة ونسبة المشاركة ومعدلات البطالة (1995-2005).

البند	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05
نسبة المشاركة في القوى العاملة %	39	40	40.5	41.4	41.6	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.7
حجم القوى العاملة (بالآلاف) منهم	513	561	602	640	667	695	675	694	758	790	827
عمالة تامة	309	362	424	507	552	562	478	447	517	528	579
عمالة محددة	108	67	57	42	36	35	27	30	47	50	54
بطالة	96	132	121	91	79	98	170	217	194	212	194
معدل البطالة (%)	18.2	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5

المصدر: فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، (2006): مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي 2005، رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي (سنوات مختلفة).

الجدول رقم 3.5: التوزيع النسبي للعاملين الفلسطينيين حسب مكان العمل 1995-2005

2005	2004	2003	2002	2001	2000	99	98	97	96	95	البند
90.1	91.3	90.3	89.7	86.2	80.4	77.1	78.3	82.9	85.9	83.8	العاملون في الأراضي الفلسطينية (%)
9.9	8.7	9.7	10.3	13.8	19.6	22.9	21.7	17.1	14.1	16.2	العاملون في إسرائيل %
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، (2006)، مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي 2005 رام الله فلسطين.

الجدول رقم 4.5: التوزيع النسبي للعاملين الفلسطينيين حسب النشاط الإقتصادي 1995-2005.

05	04	03	02	01	00	99	98	97	96	95	البند
14.6	15.9	15.7	14.9	11.7	13.7	12.6	12.1	13.1	14.2	12.7	الزراعة وصيد الأسماك
13.0	12.7	12.5	12.9	13.9	14.3	15.5	10.9	16.8	16.8	18	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
12.9	11.7	13.1	10.9	14.5	19.7	22.1	22	18.4	16.8	19.2	البناء والتشييد
19.4	19.4	20.1	20.0	19.7	17.5	17.0	18.2	19.1	18.2	19.6	التجارة والمطاعم والفنادق
5.7	5.4	5.8	5.6	5.6	4.9	4.7	4.7	4.8	4.2	4.9	النقل والاتصالات
34.4	34.9	32.8	35.7	34.6	29.9	28.1	27.1	28.2	29.2	25.6	الخدمات الأخرى
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، (2006)، مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي 2005 رام الله فلسطين.

الجدول رقم 5.5: الحسابات القومية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية للأعوام (1995-2004)
بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 1997)

القيمة بالمليون دولار

المؤشر	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي	3193	3286	3702	4148	4512	4261	3989	3840	4165	4248
صافي الدخل من الخارج	608	573	651	906	959	661	335	246	334	-
الدخل القومي الإجمالي	3801	3859	4353	5054	5471	4922	4324	4086	4499	-
صافي التحويلات من الخارج	446	496	470	430	431	600	988	1122	1497	-
الدخل المتاح الإجمالي	4247	4355	4823	5484	5902	5522	5312	5208	5996	-
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1388	1348	1438	1546	1612	1458	1302	1191	1272	1247
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	1601	1527	1639	1815	1889	1685	1411	1268	1374	-
نصيب الفرد من الدخل المتاح الإجمالي	1780	1714	1792	1955	2033	1890	1734	1616	1831	-

المصدر: الأعوام (95-2000) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2003): الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994-2000)، رام الله - فلسطين.
- الأعوام (2001-2004) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2005): كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، رقم "6" رام الله.

الجدول رقم 6.5: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي (1995-2004) بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 1997).

القيمة بالمليون دولار أمريكي

2004	2003	2002	2001	2000	99	98	97	96	95	المؤشر
481	435	380	345	388	470	483	429	482	414	الزراعة وصيد الأسماك
596	612	585	595	669	655	615	566	552	655	الصناعة التحويلية
130	145	88	191	270	617	369	290	274	220	الإنشاءات
523	488	461	408	519	495	434	421	358	485	تجارة الجملة والتجزئة
438	446	380	321	293	231	191	144	98	101	النقل والتخزين والاتصالات
147	140	145	142	191	168	133	102	73	65	الوساطة المالية
1034	1068	987	1024	1065	887	851	766	668	678	الخدمات
532	545	523	593	559	498	453	442	414	364	الإدارة العامة والدفاع
-	-	-	-	-	156	118	90	32	-	شركات القطاع العام
98-	119-	110-	117-	154-	-	107-	85-	65-	38-	ناقص: خدمات الوساطة المالية
200	145	184	220	196	208	300	263	191	55	زائد الرسوم الجمركية
265	260	217	267	265	254	306	223	209	194	زائد ضريبة القيمة المضافة على الواردات
4248	4165	3840	3989	4261	451 2	4148	3702	3286	319 3	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الأعوام (95-2000) فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،

(2003): الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994-2000) .

للأعوام (2001-2004) فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2004): سلسلة

الحسابات القومية الربعية بالأسعار الثابتة 2000-2004 رام الله - فلسطين.

الجدول رقم 7.5: المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة للأعوام (1995-2004)

2004	2003	2002	2001	2000	99	98	97	96	95	النشاط الاقتصادي
11.3	10.4	9.9	8.6	9.1	10.4	11.6	11.6	14.6	13	الزراعة وصيد الأسماك
14.0	14.7	15.2	14.9	15.7	14.5	14.8	15.3	16.8	20.5	التعدين والصناعة التحويلية
3.1	3.6	2.3	4.8	6.3	13.7	8.9	7.8	8.4	6.9	الإنشاءات
12.3	11.7	12.0	10.2	11.1	11.2	10.4	11.3	10.9	15.2	تجارة الجملة والتجزئة
10.3	10.7	9.9	8.0	6.9	5.1	4.6	3.9	3.1	3.2	النقل والتخزين والاتصالات
3.5	3.5	3.8	3.6	4.4	3.7	3.4	2.8	2.2	2.1	الوساطة المالية
24.3	25.6	25.7	25.7	22.2	19.6	20.6	20.7	20.2	21.2	الخدمات
12.5	13.0	13.6	14.8	13.2	11.5	10.9	12.1	12.6	11.3	الإدارة العامة والدفاع
-	-	-	-	3.9	3.5	2.8	2.4	1.0	-	شركات القطاع العام
6.3	6.2	5.7	6.7	6.2	5.6	7.4	7.3	6.3	6.1	زائد صافي ضريبة القيمة
4.7	3.4	4.8	5.6	4.6	4.6	7.2	7.1	5.8	1.7	زائد الرسوم الجمركية
-2.3	-2.8	-2.9	-2.9	-3.6	-2.9	-2.6	-2.3	-1.9	-1.2	ناقص خدمات الوساطة المالية
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الأعوام (1995-2000) فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2003): الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994-2000).
للاعوام (2001-2004) فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2004): سلسلة الحسابات القومية الربعية بالأسعار الثابتة 2004-2000 رام الله - فلسطين.

الجدول رقم 8.5: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في الأراضي الفلسطينية للأعوام
(1995-2004) بالأسعار الثابتة

القيمة بالمليون دولار

2004	2003	2002	2001	2000	99	98	97	96	95	الاستخدام النهائي
5692	5376	4962	5129	5174	5328	4856	4442	4011	3863	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
4206	4132	3673	3740	3947	4180	3807	3493	3106	3093	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية
1366	1128	1169	1264	1101	1011	924	812	736	609	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
120	116	120	125	126	137	125	137	169	161	الإنفاق الاستهلاكي النهائي لمنتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر
1083	1127	678	1122	1446	2081	1531	1311	1161	1066	التكوين الرأسمالي الإجمالي
1074	1118	654	1100	1409	1930	1438	1225	1100	999	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
9	9	24	22	37	152	93	86	61	67	التغير في المخزون
2527	2338	1800	2263	2359	2897	2239	2051	1884	1734	صافي الصادرات من السلع والخدمات
4248	4165	3840	3988	4261	4512	4148	3702	3286	3193	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر

للأعوام (1995-2000) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2003 ، الحسابات

القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994-2000) رام الله - فلسطين.

للأعوام (2001-2003) فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2006، (بيانات

غير منشورة)،

(للعام 2004) فلسطين، سلطة النقد الفلسطيني (2005): التقرير السنوي العاشر، 2004.

سلطة النقد الفلسطيني، رام الله.

جدول رقم 9.5: مؤشرات تطور التعليم في فلسطين: قطاع التعليم العام

المؤشر	عام 1994	عام 2006
عدد المدارس الفلسطينية	1469	2337
عدد المدارس الحكومية	1080	1775
عدد المدارس الوكالة	254	286
عدد المدارس الخاصة	135	276
عدد الطلبة في المدارس الفلسطينية	617868	1085274
عدد الطلبة في المدارس الحكومية	418697	760069
عدد الطلبة في مدارس الوكالة	161332	252830
عدد الطلبة في المدارس الخاصة	37839	72375
عدد الشعب في المدارس الفلسطينية	16938	31963
عدد الشعب في المدارس الحكومية	11813	22833
عدد الشعب في مدارس الوكالة	3702	6188
عدد الشعب في المدارس الخاصة	1423	2942
عدد المعلمين في المدارس الفلسطينية	19843	42394
عدد المعلمين في المدارس الحكومية	13533	30174
عدد المعلمين في مدارس الوكالة	4370	8081
عدد المعلمين في المدارس الخاصة	1940	4139
عدد المشرفين التربويين في التربية والتعليم	110	527
نسبة طالب لكل شعبة في المدارس الفلسطينية	36.5	34.0
نسبة طالب لكل شعبة في المدارس الحكومية	35.4	33.3
نسبة طالب لكل شعبة في مدارس الوكالة	43.6	40.9
نسبة طالب لكل شعبة في المدارس الخاصة	26.6	24.6
نسبة طالب لكل معلم في المدارس الفلسطينية	31.1	25.6
نسبة طالب لكل معلم في المدارس الحكومية	30.9	25.2
نسبة طالب لكل معلم في مدارس الوكالة	36.9	31.3
نسبة طالب لكل معلم في المدارس الخاصة	19.5	17.5

المصدر: فلسطين وزارة التربية والتعليم العالي (2007) الموقع الإلكتروني وزارة التربية والتعليم العالي [/http://www.mohe.gov.ps](http://www.mohe.gov.ps)

جدول رقم 10.5: مؤشرات تطور التعليم في فلسطين: قطاع رياض الأطفال

المؤشر	الوضع عام 1994	الوضع عام 2006
عدد رياض الأطفال	436	945
عدد الأطفال في رياض الأطفال	36829	78951
عدد الشعب	1287	3159
عدد المربيات	1211	3151
مجموع العاملين في الرياض	1726	5225
نسبة طفل / شعبة	29	25
نسبة طفل / مربية	30	25
نسبة طلبة الصف الأول الذين التحقوا برياض الأطفال	46.4%	53.3%

المصدر: فلسطين، وزارة التربية والتعليم العالي. (2007): الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم العالي [/http://www.mohe.gov.ps](http://www.mohe.gov.ps)

جدول رقم (1.6): مؤشرات القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية (1995-2004)

المؤشرات	96/95	97/96	98/97	99/98	00/99	01/00	02/01	03/02	04/03
المساحة المزروعة الف (دونم)	1829	1835	1861	1612	1837	1812	1851	1815	1823
الإنتاج النباتي (الف طن)	1008	987	1029	877	1133	971	1191	1012	1084
قيمة الإنتاج النباتي - م دولار	470	476	612	408	630	431	507	473	539
قيمة الإنتاج الحيواني	266	264	331	341	340	362	342	378	389
قيمة إنتاج الثروة السمكية	9	10	12	12	10	9	7	5	9
قيمة الإنتاج الزراعي	745	750	955	761	980	802	856	856	937
مستلزمات الإنتاج الزراعي	296	378	383	329	391	414	398	441	385
القيمة المضافة للقطاع الزراعي	449	372	572	432	589	388	458	415	552

-الأرقام مقربة إلى أقرب رقم عشري

المصدر: للعام 96/95: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، كتاب فلسطين

الإحصائي السنوي رقم "2" رام الله - فلسطين

-المصدر : للفترة (96-2003) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، كتاب

فلسطين الإحصائي السنوي رقم "6" رام الله - فلسطين.

للعام 2004/2003: الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

www.pcbs.gov.ps

جدول رقم (2.6): أهم المؤشرات الصناعية لأنشطة الصناعة (1995-2004)

القيمة بالمليون دولار أمريكي

المؤشر	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
عدد المؤسسات	11276	11306	14438	14471	14849	14509	14605	14179	13693
عدد المشتغلين	49259	52254	66113	65099	72660	76918	69569	65526	60185
تعويضات العمال	129.6	142.8	184.5	179.4	227.7	236.7	177.5	137.9	134.8
الإنتاج	969.5	1069.5	1391.3	1285.9	1613.7	1708.7	1270.3	976.9	1058.3
القيمة المضافة	379.8	449.2	657.9	595.5	787.1	698.5	459.2	367.0	476.9

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، رام الله.

الموقع الإلكتروني .www.pcbs.gov.ps

الجدول رقم (3.6): أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الخدمات (1995-2003)

القيمة بالمليون دولار أمريكي

المؤشرات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
عدد المؤسسات	9438	12439	12456	12781	14141	12223	12978	11925
عدد المشتغلين	37640	40725	41974	46195	49556	43427	44399	41153
الإنتاج	417.9	416.9	371.8	442.8	472.6	298.5	252.1	302.2
القيمة المضافة	275.8	280.9	236.0	291.7	314.0	195.3	176.0	212.9
التكوين الرأسمالي الإجمالي	40.5	43.9	27.9	31.0	19.6	5.8	11.3	11.2

المصدر : - الأعوام (1995-1999) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2001. كتاب

فلسطين الإحصائي السنوي رقم "2" رام الله- فلسطين

- الأعوام (2000-2003) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005، كتاب فلسطين

الإحصائي السنوي رقم "6" رام الله- فلسطين.

الجدول رقم (4.6): الصادرات والواردات والميزان التجاري من السلع والخدمات للفترة
(2004-95)

مليون دولار

2004	2003	2002	2001	2000	99	98	97	96	95	المؤشرات
615	572	572	670	868	892	887	768	740	669	صادرات سلع وخدمات
8	0	15-	23-	3-	0.5	15	4	11	17	معدل النمو %
14	14	15	16	20	20	21	19	20	19	النسبة إلى الناتج المحلي (%)
3120	2949	2553	2948	3405	3805	3320	3028	2871	2500	واردات سلع وخدمات
6	16	13-	13-	11-	15	10	6	15	7	معدل النمو (%)
70	70	68	71	77	84	78	75	78	71	النسبة إلى الناتج المحلي (%)
3735	3521	3125	3618	4273	4634	4207	3796	3611	3169	حجم التبادل التجاري الكلي
6	13	14-	15-	9-	10	50	23-	14	9	معدل النمو (%)
84	83	83	87	96	102	98	94	98	90	النسبة من الناتج المحلي (%)

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية
والثابتة (2000-1994)

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية للسلسلة الزمنية المنقحة للحسابات
القومية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام (2000-1994)

- بيانات العام 2004، سلطة النقد الفلسطينية، تقديرات أولية (التقرير السنوي العاشر).

- بيانات الناتج المحلي الإجمالي التي استخدمت لتقدير نسب مؤشرات التجارة الخارجية
مقدرة بالأسعار الجارية.

الجدول رقم (5.6) تطور الموازنة العامة (2004-95)

(مليون دولار أمريكي)

البيان	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004
الإيرادات العامة	549	928	954	1084	1136	1364	1053	1037	1266	1562
الإيرادات المحلية	411	684	648	754	901	964	287	335	748	947
المنح والمعونات	138	244	306	330	235	400	766	702	518	615
النفقات العامة	635	928	1113	1194	1194	1364	1239	1249	1513	1764
العجز (الفائض) الجاري	90-	26-	142-	65-	-26	24	729-	714-	508-	556-
العجز والفائض قبل المنح	224-	243-	465-	440-	293-	400-	952-	914-	965-	817-
العجز أو الفائض الكلي	86-	0.0	159-	110-	58-	0.0	186-	212-	247-	202-

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، مشاريع الموازنة العامة لعدة سنوات.

الجدول رقم (6.6): مؤشرات الدين العام الفلسطيني خلال الفترة (2004-2000)

مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004
الدين العام الداخلي	343	312	152	239	392
الدين العام الخارجي	493	905	1004	1046	1058
إجمالي الدين العام	836	1217	1156	1285	1450
النسبة إلى الناتج المحلي (%)	19	29	31	30	32

المصدر: وزارة المالية، مشروع الموازنة العامة لعام 2004، دائرة الدين العام.

الجدول رقم (7.6): عدد فروع البنوك الوطنية والأجنبية في الأراضي الفلسطينية

التاريخ	عدد الفروع			عدد البنوك		
	المجموع	عربية وأجنبية	وطنية	المجموع	عربية وأجنبية	وطنية
93/12/31	13	8	5	2	1	1
94/12/31	38	28	10	7	5	2
95/12/31	57	43	14	13	10	3
96/12/31	71	51	20	16	12	4
97/12/31	89	60	29	20	12	8
98/12/31	105	65	40	22	13	9
99/12/31	111	67	44	22	13	9

المصدر : التقرير الاقتصادي الفلسطيني ، 1994 - 1999 .

الهيئة العامة للاستعلامات، التقرير الاقتصادي الفلسطيني، 1994 - 1999. شباط/2001.

جدول (8.6): الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية الفترة (96-2003).

2004	2003	2002	2001	2000	99	98	97	96	القطاع الاقتصادي
71	77	85	70	69	90	90	90	95	القطاع الخاص، منه
1	1	2	1	2	2	1	4	1	الزراعة
7	9	11	9	8	11	11	13	20	الصناعة والتعدين
11	12	12	11	9	12	13	12	11	الإنتشاءات والبناء
21	25	27	25	27	26	25	37	35	التجارة العامة
14	18	19	17	18	21	20	32	30	تمويل التجارة الداخلية
7	7	8	8	9	5	5	5	5	تمويل التجارة الخارجية
3	3	4	3	4	4	3	1	2	خدمات النقل
2	2	2	2	2	3	3	1	1	سياحة وفنادق ومطاعم
10	11	13	10	9	6	3	2	1	خدمات ومرافق مختلفة
4	6	5	3	3	3	1	1	1	خدمات مالية
0	0	0	0	1	1	1	1	0	شراء أسهم
13	6	8	6	4	22	29	17	23	أغراض أخرى
29	23	15	30	31	10	10	10	5	القطاع العام
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع
1428	1072	956	1221	1347	1005	833	613	424	المجموع - مليون دولار

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية، تقارير مختلفة.

الجدول (9.5): الخسائر البشرية في قطاع التعليم منذ 2000/9/28 - 2006/12/31

المجموع العام	2004/9/1	2003/9/1	-2002/9/1	-200/9/1	-2000/9/28	الحالة	
	2006/12/31	2004/8/31	2003/8/31	2002/8/3	2001/8/31		
36	8	3	10	12	3	معلمون	تهدئة
650	141	114	145	154	96	طلبة مدارس	
13		1	2	4		موظفون	
190	23	46	45	55	21	معلمون	معتقلين
708	100	296	140	101	71	طلبة مدارس	
29		11	5	13	--	موظفون	
55		5	18	31	--	معلمون	موتور
8935	212	386	387	453	2151	طلبة مدارس	
1245						طلبة جامعات	
13	3	1	4	5	--	موظفون	

المصدر: فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي. (2007): الانتفاضة والتعليم.

الموقع الإلكتروني

[http://www.mohe.gov.ps/downloads/textdoc/assa.doc\(2007 8-13\)](http://www.mohe.gov.ps/downloads/textdoc/assa.doc(2007%208-13))

الجدول (10.6): تدمير و عطيل للمؤسسات التعليمية منذ 2000/9/28-2004/5/28

المجموع	طبيعة الضرر
288	قصف واقتحام مدارس
6	قصف واقتحام مديريات
13	قصف واقتحام كليات وجامعات
2	قصف واقتحام وزارة التربية
43	تحويل مدارس إلى ثكنات عسكرية ومعتقلات بشكل مؤقت
10	إغلاق مدارس لفترات محددة بقرارات عسكرية إسرائيلية
2	إغلاق جامعات
50	هدم أسوار مدارس وغرف صفية
1125	تعطيل مدارس
50	تخريب محتويات مدارس

المصدر: فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي. (2007): الانتفاضة والتعليم، وزارة التربية والتعليم العالي، الموقع الإلكتروني:

<http://www.mohe.gov.ps/downloads/textdoc/assa.doc>(2007 8-13)

الجدول رقم (16.5): المباني المتضررة في الأراضي الفلسطينية من 2000 حتى 2007

المجموع	أضرار المباني والمنشآت الأمنية	أضرار المباني العامة	مباني هدمت أو تضررت بشكل كبير	أضرار المباني الجزئية	المحافظة
77,759	83	243	8,103	69,330	الأراضي الفلسطينية
45,845	83	155	2,855	42,752	الضفة الغربية
31,914	340-	88	5,248	26,578	قطاع غزة

المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان، 2007.

ملحق الوثائق:

ملحق رقم 1.2: إعلان الحق في التنمية

إعلان الحق في التنمية

اعتمد ونشر علي الملأ بموجب قرار الجمعية العامة

للأمم المتحدة 128/41 المؤرخ في 4 كانون الأول/ديسمبر 1986

إن الجمعية العامة، إذ تضع في اعتبارها مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وفي تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، وإذ تسلم بأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحررة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها، وإذ ترى أنه يحق لكل فرد، بمقتضى أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المبينة في هذا الإعلان إعمالاً تاماً، وإذ تشير إلى أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإذ تشير كذلك إلى ما يتصل بذلك من الاتفاقات والاتفاقيات والقرارات والتوصيات والصكوك الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فيما يتعلق بالتنمية المتكاملة للإنسان وتقدم وتنمية جميع الشعوب اقتصادياً واجتماعياً، بما في ذلك الصكوك المتعلقة بإنهاء الاستعمار، ومنع التمييز، واحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحفظ السلم والأمن الدوليين، وزيادة تعزيز العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقاً للميثاق، وإذ تشير إلى حق الشعوب في تقرير المصير الذي بموجبه يكون لها الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية وفي السعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية، وإذ تشير أيضاً إلى حق الشعوب في ممارسة السيادة التامة والكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وإذ تضع في اعتبارها الالتزام الواقع على الدول بموجب الميثاق بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان

والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع كالتمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو غير ذلك من الأوضاع، وإذ ترى أن القضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الاستعمار، والاستعمار الجديد، والفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتهديدات الموجهة ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، والتهديدات بالحرب، من شأنه أن يسهم في إيجاد ظروف مواتية لتنمية جزء كبير من الإنسانية، وإذ يساورها القلق إزاء وجود عقبات خطيرة في طريق تنمية البشر والشعوب وتحقيق ذواتهم تحقيقاً تاماً، نشأت، في جملة أمور، عن إنكار الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإذ ترى أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة و مترابطة وأن تعزيز التنمية يقتضي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنظر فيها بصورة عاجلة وأنه لا يمكن، وفقاً لذلك، أن يبرر تعزيز بعض حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها والتمتع بها إنكار غيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإذ ترى أن السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين لإعمال الحق في التنمية، وإذ تؤكد من جديد وجود علاقة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية، وأن التقدم في ميدان نزع السلاح سيعزز كثيراً التقدم في ميدان التنمية، وأن الموارد المفرج عنها من خلال تدابير نزع السلاح ينبغي تكريسها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب ولرفاهيتها ولا سيما شعوب البلدان النامية.

وإذ تسلّم بأن الإنسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية ولذلك فإنه ينبغي لسياسة التنمية أن تجعل الإنسان المشارك الرئيسي في التنمية والمستفيد الرئيسي منها، وإذ تسلّم بأن إيجاد الظروف المواتية لتنمية الشعوب والأفراد هو المسؤولية الأولى لدولهم، وإذ تدرك أن الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ينبغي أن تكون مصحوبة بجهود ترمي إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وإذ تؤكد أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكونون الأمم، على السواء.

تصدر إعلان الحق في التنمية، الوارد فيما يلي:

المادة 1

الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً. ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضاً على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

المادة 2

1. الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه.
2. يتحمل جميع البشر مسؤولية عن التنمية، فردياً وجماعياً، آخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، فضلاً عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده أن يكفل تحقيق الإنسان لذاته بحرية وبصورة تامة، ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية.
3. من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم، النشطة والحرية والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

المادة 3

1. تتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية.
2. يقتضي إعمال الحق في التنمية الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.
3. من واجب الدول أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية. وينبغي للدول أن تستوفي حقوقها وتؤدي واجباتها على نحو يعزز عملية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول، ويشجع كذلك مراعاة حقوق الإنسان وإعمالها.

المادة 4

1. من واجب الدول أن تتخذ خطوات، فرديا وجماعيا، لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة بغية تيسير أعمال الحق في التنمية إعمالا تاما.
2. من المطلوب القيام بعمل مستمر لتعزيز تنمية البلدان النامية على نحو أسرع. والتعاون الدولي الفعال، كتكملة لجهود البلدان النامية، أساسي لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع تنميتها الشاملة.

المادة 5

تتخذ الدول خطوات حازمة للقضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الفصل العنصري، وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، والاستعمار، والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتدخل الأجنبي، والتهديدات الأجنبية ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، والتهديدات بالحرب، ورفض الاعتراف بالحق الأساسي للشعوب في تقرير المصير.

المادة 6

1. ينبغي لجميع الدول أن تتعاون بغية تعزيز وتشجيع وتدعيم الاحترام والمراعاة العالميين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين
2. جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة، وينبغي إيلاء الاهتمام علي قدر المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنظر فيها بصورة عاجلة.
3. ينبغي للدول أن تتخذ خطوات لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية والناشئة عن عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المادة 7

ينبغي لجميع الدول أن تشجع إقامة وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي لها أن تبذل كل ما في وسعها من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، وكذلك من أجل استخدام الموارد المفرج عنها نتيجة لتدابير نزع السلاح الفعالة لأغراض التنمية الشاملة، ولا سيما تنمية البلدان النامية.

المادة 8

1. ينبغي للدول أن تتخذ، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن، في جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية. وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية. 2. ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملاً هاماً في التنمية وفي الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان.

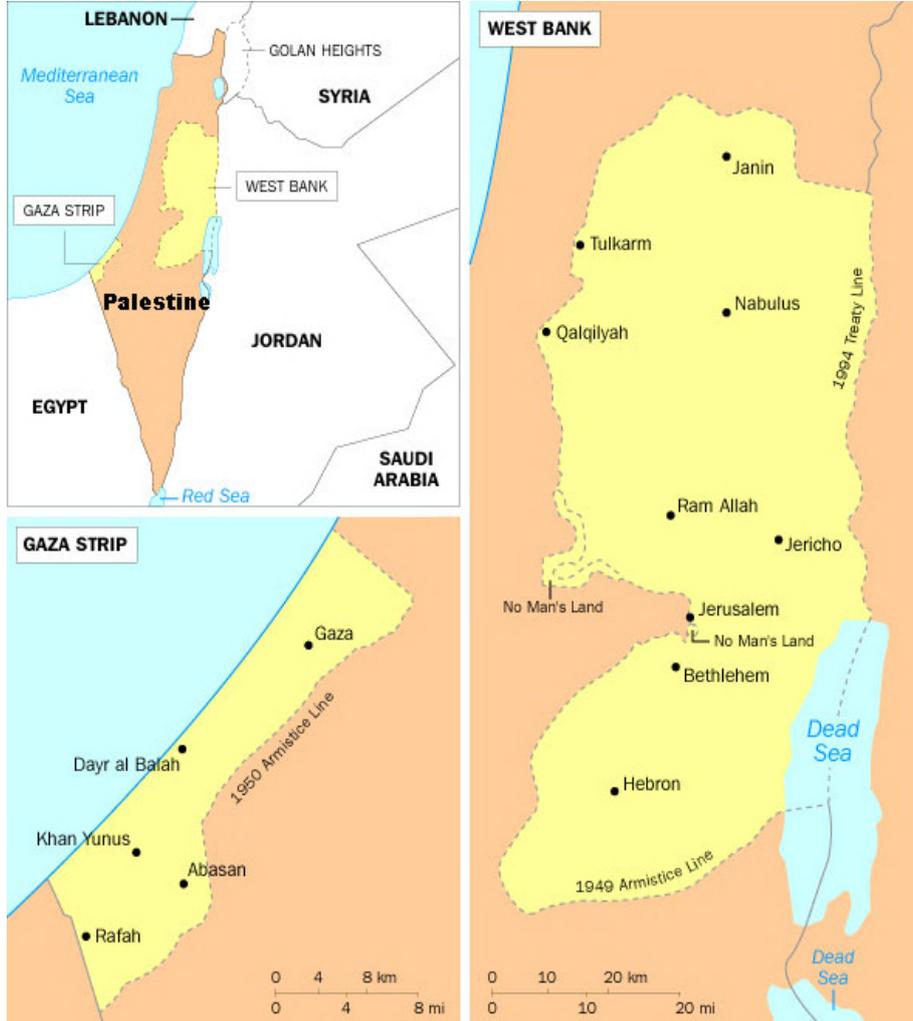
المادة 9

1. جميع جوانب الحق في التنمية، المبينة في هذا الإعلان، متلاحمة و مترابطة وينبغي النظر إلى كل واحد منها في إطار الجميع. 2. ليس في هذا الإعلان ما يفسر على أنه يتعارض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة أو على أنه يعني أن لأي دولة أو مجموعة أو فرد حقاً في مزاوله أي نشاط أو في أداء أي عمل يستهدف انتهاك الحقوق المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

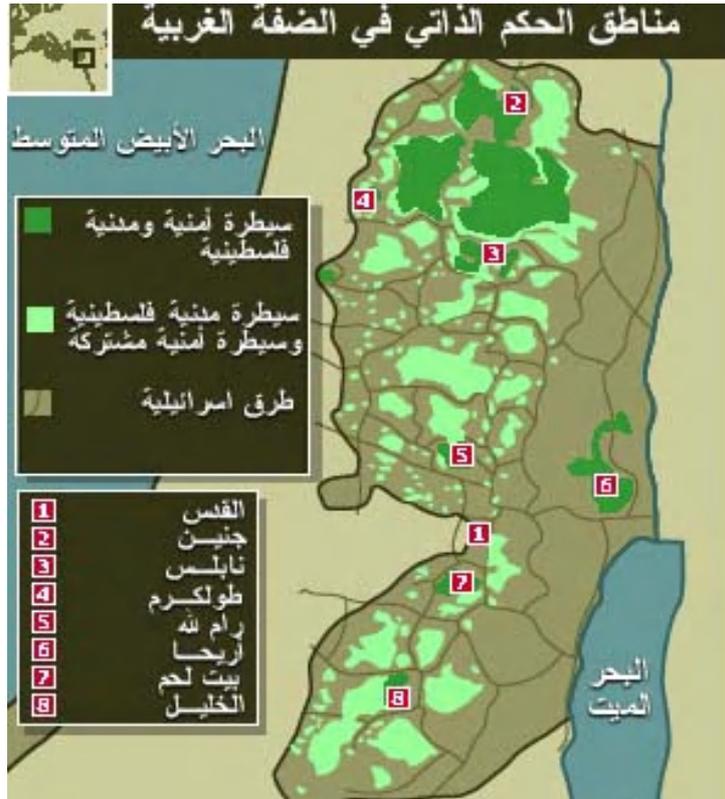
المادة 10

ينبغي اتخاذ خطوات لضمان ممارسة الحق في التنمية ممارسة كاملة وتعزيزه التدريجي، بما في ذلك صياغة واعتماد وتنفيذ تدابير على صعيد السياسات وتدابير تشريعية وتدابير أخرى على الصعيدين الوطني والدولي.

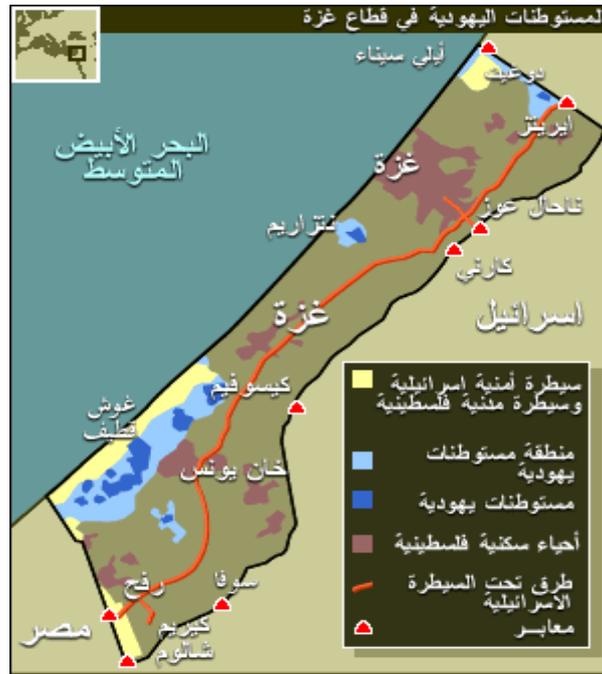
ملحق الخرائط



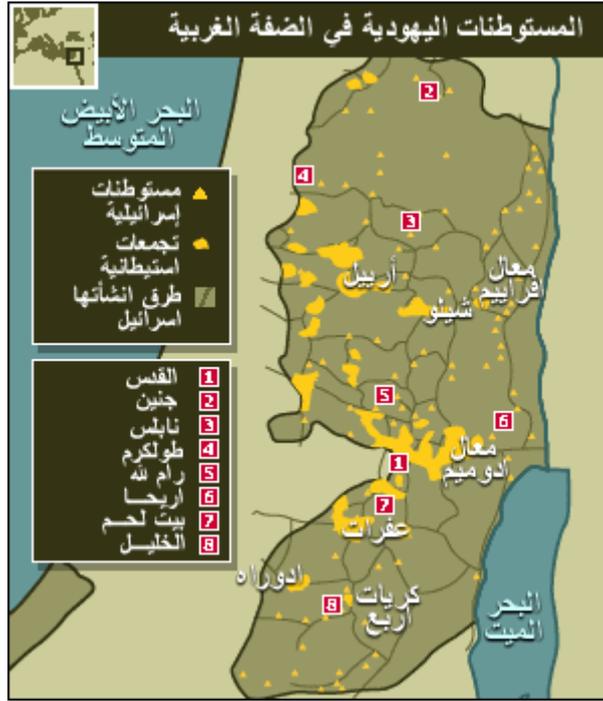
خريطة 1: خريطة الضفة الغربية وقطاع غزة.



خريطة 2: مناطق السيطرة الفلسطينية والإسرائيلية في الضفة الغربية.



خريطة 3: مناطق السيطرة الفلسطينية والإسرائيلية في قطاع غزة



خريطة 4: المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية



خريطة 5: مسار جدار الفصل في الضفة الغربية

الفهارس

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
191	إعلان الحق في التنمية	1.2
196	ملحق الخرائط	
196	خريطة الضفة الغربية وقطاع غزة.	1
197	خريطة مناطق السيطرة الفلسطينية والإسرائيلية في الضفة الغربية	2
197	خريطة مناطق السيطرة الفلسطينية والإسرائيلية في قطاع غزة	3
198	خريطة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية	4
198	خريطة مسار جدار الفصل في الضفة الغربية	5

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.5	عدد السكان في الأراضي الفلسطينية (بالآلف)	177
2.5	حجم القوى العاملة ونسبة المشاركة ومعدلات البطالة (95-2005)	177
3.5	التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل 2005-1995	178
4.5	التوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط الإقتصادي 2005-1995	178
5.5	الحسابات القومية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية للأعوام (1995-2004) بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 1997)	179
6.5	الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي (1995-2004) بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 1997)	180
7.5	المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة للأعوام (1995-2004)	181
8.5	الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في الأراضي الفلسطينية للأعوام (1995-2004) بالأسعار الثابتة	182
9.5	مؤشرات تطور التعليم في فلسطين: قطاع التعليم العام	183
10.5	مؤشرات تطور التعليم في فلسطين: قطاع رياض الأطفال	184
1.6	مؤشرات القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية(1995-2004)	184
2.6	أهم المؤشرات الصناعية لأنشطة الصناعة (95-2004)	185
3.6	أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الخدمات (95-2003)	185
4.6	الصادرات والواردات والميزان التجاري للسلع والخدمات 95- 2004	186
5.6	تطور الموازنة العامة (95-2004)	187
6.6	مؤشرات الدين العام الفلسطيني خلال الفترة (2000-2004)	187
7.6	عدد فروع البنوك الوطنية والأجنبية في الأراضي الفلسطينية	188
8.6	الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية (96-2003)	188
9.5	الخسائر البشرية في قطاع التعليم منذ 2000/9/28 - 2006/12/31	189
10.6	تدمير وعطيل للمؤسسات التعليمية منذ 2000/9/28-2004/5/28	190
16.5	المباني المتضررة في الأراضي الفلسطينية 2000 حتى 2007	190

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	شكل
84	معدل المشاركة في القوى العاملة (1995 - 2005)	1.5
84	تطور حجم القوى العاملة (1995-2005)	2.5
86	تطور حجم البطالة (1995-2005)	3.5
87	العاملون في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل (1995-2005)	4.5
88	توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية	5.5
89	الحسابات القومية (1995-2003)	6.5
91	نصيب الفرد من الحسابات القومية (1995-2003)	7.5
96	المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية الإنتاجية في الناتج المحلي (1995-2000)	8.5
97	المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية والخدمية في الناتج المحلي (1995-2000)	9.5
98	مكونات الناتج المحلي بطريقة الإنفاق (1995-2004)	10.5
114	قيمة الإنتاج الزراعي (1995/1996 - 2000/2004)	1.6
116	تطور عدد المؤسسات في القطاع الصناعي (95-2003)	2.6
117	المؤشرات الرئيسية في القطاع الصناعي (1995-2003)	3.6
120	المؤشرات الرئيسية في قطاع الخدمات (1995-2003)	4.6
123	تطور الميزان التجاري الكلي (1995-2004)	5.6
126	تطور النفقات العامة (1995-2004)	8.6
127	تطور الإيرادات العامة والمحلية والمنح والمعونات (1995-2004)	9.6
128	تطور العجز في الموازنة (1995-2004)	10.6

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	الرقم
أ	الإقرار	
ب	شكر و تقدير	
ج	تعريف المصطلحات	
ز	ملخص الدراسة باللغة العربية	
ط	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1	1.1 خلفية الدراسة	
3	2.1 مشكلة الدراسة	
3	3.1 مبررات الدراسة	
3	41 أهداف الدراسة	
4	5.1 تساؤلات الدراسة	
4	6.1 فرضيات الدراسة	
5	7.1 حدود الدراسة	
5	8.1 محددات الدراسة ومعوقاتها	
5	9.1 منهج البحث	
7	10.1 استعراض عام لفصول الدراسة	
8	الفصل الثاني: الإطار النظري ومراجعة الأدبيات	
8	1.2 مقدمة	
8	2.2 التنمية والحق في التنمية: إطار نظري	
9	1.2.2 مفهوم التنمية	
10	2.2.2 نظريات التنمية	

12	نظريات التخلف والتعبية	3.2.2
15	مجالات التنمية	4.2.2
15	التنمية الاقتصادية	1.4.2.2
16	التنمية البشرية	2.4.2.2
17	التنمية المستدامة	3.4.2.2
18	التنمية الإنسانية	4.4.2.2
19	التنمية المستقلة	5.4.2.2
20	الحق في التنمية	5.2.2
21	مفهوم الحق في التنمية	1.5.2.2
22	إعلان الحق في التنمية	2.5.2.2
24	الالتزامات الدولية لإعمال الحق في التنمية	3.5.2.2
28	العقبات الدولية التي تعترض الحق في التنمية	4.5.2.2
31	التنمية والحق في تقرير المصير	5.5.2.2
32	الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات	3.2

39 الفصل الثالث: الإطار السياسي والتاريخي

39	مقدمة	1.3
40	حدود فلسطين التاريخية	2.3
40	المشروع الصهيوني في فلسطين	3.3
41	فلسطين تحت الانتداب	4.3
43	نكبة 1948 وآثارها على المجتمع الفلسطيني	5.3
45	الاحتلال الإسرائيلي عام 1967	6.3
46	الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال	1.6.3
50	البنية التحتية والخدمات العامة	2.6.3
52	الاستيطان والسيطرة على الموارد الطبيعية	3.6.3
53	المساعدات والمعونات الخارجية	4.6.3
54	الانتفاضة الفلسطينية الأولى	5.6.3
56	منظمة التحرير الفلسطينية	7.3

58	8.3	مفاوضات السلام
60	3.9	الخلاصة

61 الفصل الرابع: البيئة العامة للتنمية

61	1.4	المقدمة:
62	2.4	اتفاقيات أو سلو وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني
63	1.2.4	الاتفاقيات والصلاحيات
63	1.1.2.4	اتفاق باريس الاقتصادي
68	2.2.4	السلطة الوطنية الفلسطينية
69	1.2.2.4	الإدارة العامة
70	2.2.2.4	البيئة القانونية والتشريعية
70	3.4	السياسات الإسرائيلية
71	4.4	الدول المانحة والمساعدات الدولية
71	1.4.4	التعهدات والالتزامات الدولية
73	2.4.4	أثر التمويل الدولي على التنمية
75	5.4	منظمات المجتمع المدني
78	3.4	الخلاصة

80 الفصل الخامس: المؤشرات التنموية في فلسطين

80	1.5	المقدمة
80	2.5	المؤشرات الديموغرافية
83	3.5	المؤشرات الاقتصادية
83	1.3.5	القوى العاملة
89	2.3.5	الحسابات القومية
90	1.2.3.5	النمو الاقتصادي خلال الفترة (1995-1999)
93	2.2.3.5	النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2004)
95	3.2.3.5	المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي

98	4.2.3.5 الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق
100	4.5 المؤشرات الاجتماعية
100	1.4.5 المؤشرات الصحية
100	1.1.4.5 الجهاز الصحي
101	2.1.4.5 المسح الصحي الديموغرافي
103	2.4.5 المؤشرات التعليمية
108	3.4.5 الفقر في الأراضي الفلسطينية
111	5.5 الخلاصة

112 الفصل السادس: أثر السياسات الإسرائيلية على تطور القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية

112	1.6 مقدمة
113	2.6 القطاعات الاقتصادية
113	1.2.6 قطاع الزراعة
115	2.2.6 قطاع الصناعة
119	3.2.6 قطاع الخدمات
120	4.2.6 قطاع الإنشاءات
122	5.2.6 التجارة الخارجية
125	2.5.2.6 أثر السياسات الإسرائيلية على التجارة الخارجية
126	6.2.6 المالية العامة
126	1.6.2.6 النفقات العامة
127	2.6 الإيرادات العامة
128	3.6.2.6 عجز الموازنة
129	4.6.2.6 الدين العام
130	7.2.6 القطاع المالي والمصرفي
130	1.7.2.6 الجهاز المصرفي
131	2.7.2.6 سوق الأوراق المالية
132	3.7.2.6 قطاع التأمين

132	3.6	القطاعات الاجتماعية
132	1.3.6	قطاع الصحة
133	2.3.6	قطاع التعليم
135	3.3.6	قطاع السكن
137	4.3.6	البنية التحتية والمرافق العامة
139	4.3.6	خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال الانتفاضة (2000-2004)
140	4.6	السياسات الإسرائيلية وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين
140	1.4.5	سياسة الحصار والإغلاق
144	2.4.6	سياسة الاستيطان والاستيلاء على الموارد
145	3.4.6	جدار الفصل
148	4.4.6	مصادرة وتدمير الأراضي والممتلكات
151	5.6	الخلاصة

152 الفصل السابع الختامي: النتائج والتوصيات

152	1.7	النتائج
154	2.7	التوصيات

158 المصادر والمراجع

158	المراجع العربية
172	المراجع الأجنبية
175	المواقع الالكترونية
175	قائمة المقابلات الشخصية

176	الملاحق
199	الفهارس
199	فهرس الملاحق
200	فهرس الجداول
201	فهرس الالاشكال
202	فهرس المحتويات